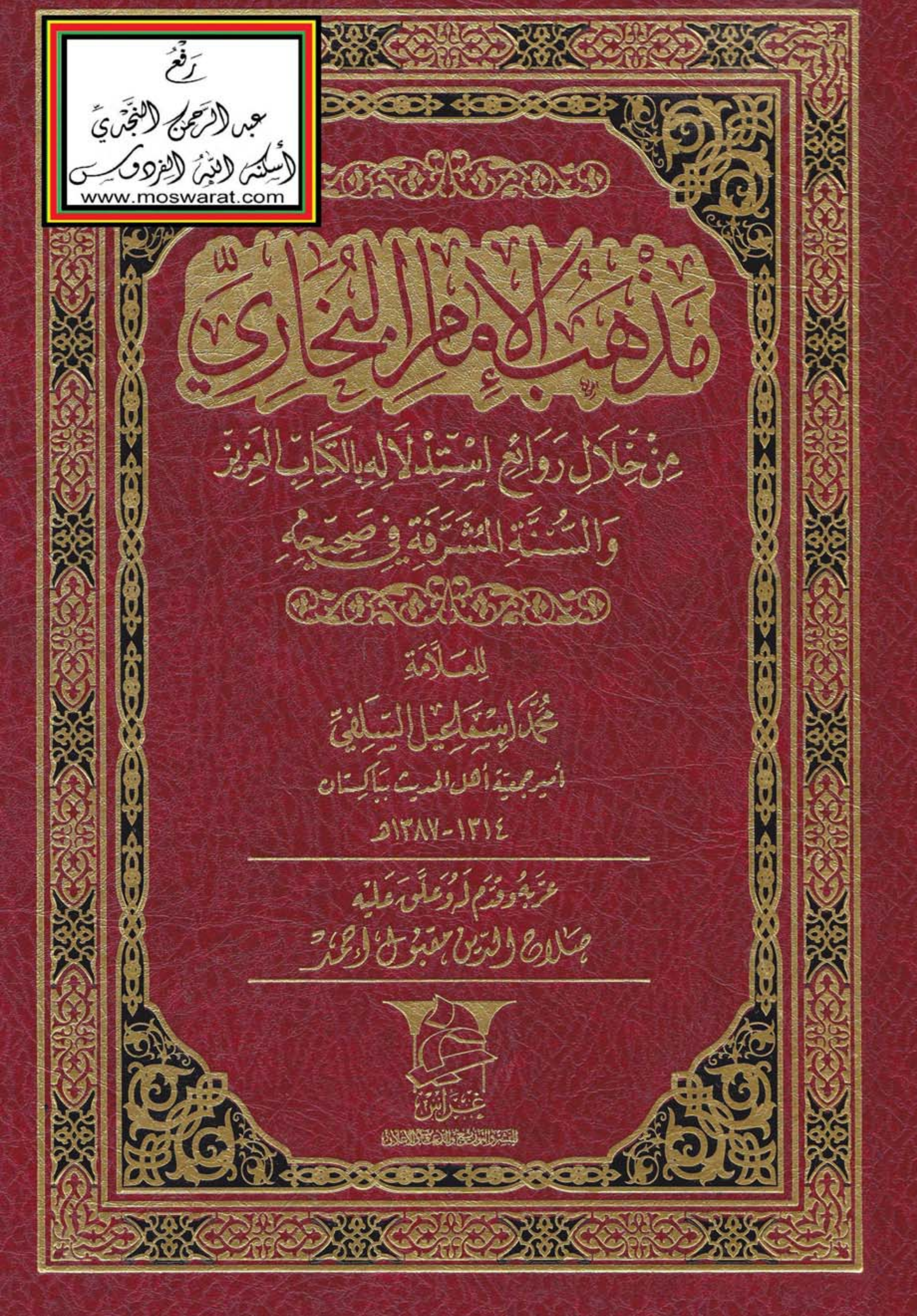

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com
مذهب الإمام البخاري
من خلال روائع استدلاله بالكتاب العزيز
والسنة المشرفة في صحيحه
للعلامة
محمد إسماعيل السلفي
أمير جمعية أهل الحديث بباكستان
١٣١٤-١٣٨٧هـ
خرجه وقدم له وعلق عليه
صلاح الدين مقبول أحمد
غراس

مذهب الإمام البخاري

من خلال روائع استدلاله بالكتاب العزيز
والسنة المشرفة في صحيحه

الطبعـة الأولى

١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م



الكويت - شارع الصحافة - مقابل مطابع الرأي العام التجارية

هاتف: ٢٤٨١٩٠٣٧ فاكس ٢٤٨٣٨٤٩٥

الكويت الخالدية: ص.ب: ١٧٠١٢ • الرمز البريدي: ٧٢٤٥١

فرع القاهرة: الأزهر - شارع البيطار - خلف الجامع الأزهر

هاتف: ٠٠٢٠٢٢٤٩٩٨٣٥٦ - ٠٠٢٠١٢٦٣٠٤٠٧٥

Website www.gheras.com

E.mail info@gheras.com

مذهب الإمام البخاري

من خلال روائع استدلاله بالكتاب العزيز والسنة المشرفة في صحيحه

للعلامة

محمد إسماعيل السلفي

أمير جمعية أهل الحديث بباكستان

١٣١٤-١٣٨٧هـ

عرّبه وقدم له وعلق عليه

صلاح الدين مقبول أحمد




www.moswarat.com


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المترجم

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾

[آل عمران: ١٠٢]

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾

[النساء: ١]

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾

[الأحزاب: ٧٠- ٧١]

أما بعد:

فإن الحديث عن أمير المؤمنين في الحديث، سيد طائفة المحدّثين، فقيه هذه الأمة، الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤- ٢٥٦هـ)، وكتابِهِ «الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»

شرف عظيم لمثلي من صغار طلبة العلم[١].

وذلك لأن البخاري «لم يكن أحد أعلم منه بالحديث تحت أديم السماء»، بشهادة شيوخه وأقرانه وأتباعه. [هدي الساري: ٤٨٤- ٤٨٥].

وكتابه «الجامع الصحيح» اعتبروه «أصحّ كتاب بعد كتاب الله عزّ وجلّ» بعد البحث والتحقيق والمداولة والمناقشة. وتلقته الأمة في مشارق الأرض ومغاربها بالتصديق والقبول: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾ [آل عمران: ٧٤].

وقد استخرج البخاري النفائس والدرر من الأحاديث، وأودعها في تراجم أبواب صحيحه، ما دفع جماً غفيراً من الفضلاء المشاهير بأن قالوا: «فقه البخاري في تراجمه» [هدي الساري: ٩].

قال ﷺ: «**من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين...**» [متفق عليه من حديث معاوية رضي الله عنه].

وقد حظي صحيح البخاري بما لم يحظ به غيره من دواوين السنّة، من العناية والاهتمام قراءة وحفظاً، شرحاً وتدريساً، واختصاراً وتجريداً. ولا ريب أن فيه دخلًا كبيراً لإخلاص مؤلّفه، وحسن قصده، وزهده وتقواه رحمه الله.

---

(١) بهذه المناسبة أذكر أننا أخذنا صحيح البخاري حديثاً حديثاً عن شيخنا الجليل: شمس الحق السلفي (١٣٣٣- ١٤٠٦هـ) - رحمه الله تعالى- (شيخ الحديث بالجامعة السلفية بالهند سابقاً، ووالد زميلنا المحقق المعروف: محمد عُزير شمس- حفظه الله-) وهو عن شيوخه: عبد الغفور الجيراجفوري، ومحمد إسحاق الآروى، وأحمد الله القرشي إجازة، وشرف الدين الدهلوي إجازة، كلّهم عن السيّد محمد نذير حسين المحدّث الدهلوي (١٢٢٠-١٣٢٠هـ)، وإسناده معروف إلى الإمام البخاري- رحمهم الله أجمعين-.

أهل الحديث هم أهل النبي وإن لم يصحبوا نفسه أنفاسه صحبوا

غير خاف أن التقليد الجامد لأي مذهب فقهي أو عقديّ، يُعمي أهله ويُصمّهم من سماع القول المفيد.

- هناك متعصبة بعض المذاهب لا يعجبهم البخاري ولا «صحيحه»، لأنه استنبط في تراجم أبوابه من أحاديث الباب ما يخالف ألغازهم الفقهية، وتشقيقاتهم القياسيّة، التي لا دليل عليها من الكتاب، وصحيح السنّة، وحلَّ أدق المسائل في ضوء أصحّ الأحاديث النبوية بأسلوب سهل ميسور.

فهؤلاء يرمونه بعدم التفقه والاجتهاد من جهة، وبمعاداته بمذهبهم من جهة أخرى.

- توجد طائفة أخرى من منكري الحديث، أكبرهمّها إثارة الشبهات حول «صحيح البخاري» لتقليل شأنه في أعين المسلمين، حتى يصفو لها الجوّ بعده للتشكيك في دواوين السنّة الأخرى، ثمّ إنكار ما فيها من الأحاديث جملة وتفصيلًا.

هذه الشرذمة ثقافتها أجنبيّة عن ثقافة الإسلام، ولكنّها تريد أن تعيش تحت دوحته مع التخلّي عن السنّة المشرّفة.

والعجب أنّها لا تدري أنه ليس هناك كبير فرق- عند العقلاء- بين إنكار السنّة وإنكار الرسالة، لأن الرسول لا يؤمن بشخصه فحسب، بل يؤمن بما يأتيه من الوحي من عند الله كتاباً وسنّة: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤].

- هناك فريق أيضاً، لا يُتّهم بمعاداته للسنّة، لما لهم من خدمات في ساحة الدعوة الإسلامية، بل يعتبر نفسه من حملة راية الإسلام،

والدعاة إلى الانقلاب الإسلامي، والحرّية في الفكر، ولكنّه ينكر بعض الأحاديث الواردة في الصحيحين وغيرهما من مجاميع السنّة، بدعوى ظنّية أخبار الآحاد، أو كونها خلاف العقل، ولا يتحفّظ في نقد المحدّثين- والبخاري منهم خاصّة- بمناسبة وغير مناسبة. لعلّ ذلك يحصل منه لفكّ ارتباط أتباعه بصحيحه مسبقاً، حتى لا يفاجئوا بما فيه من الأحاديث التي تخالف مذهبهم ومنهجهم، فتنشأ عندهم ردّة فعل ضد جماعتهم. ونسأل الله السلامة!

* * *

معروف أن العلّامة محمد إسماعيل السلفي (١٣١٤- ١٣٨٧هـ)- وهو من رجالات القرن الرابع عشر، البارزين في مجال الدعوة إلى التوحيد الخالص، والاعتصام بالكتاب والسنّة، والدفاع عن الحديث الشريف في شبه القارّة الهندية- قد زاول تدريس «صحيح البخاري» أكثر من أربعين سنة، فما كان له أن يغفل عما يحاك من مؤامرات ويحصل من مشاغبات ضد البخاري وصحيحه من قبل هذه الطوائف وغيرها.

وفي خضمّ هذه الظروف والملابسات كتب الشيخ هذا المقال[١]

---

(١) هذا المقال نشر أوّلًا في العدد الخاص بالبخاري لمجلة «الهدى» الشهرية، الصادرة من «الجامعة الأحمدية السلفية» بـ«در بهنغه»، بهار- الهند، في (شهر مارس ١٩٥٦م، ج٨، عدد ١١، ص ٧- ٢٠).
ثم أعيد طبعه أيضاً في سنة ١٩٥٦م، في رسالة مستقلة تحت إشراف «جمعية طلبة أهل الحديث» بعناية الأستاذ المؤرخ: قاضي محمد أسلم سيف الفيروزفوري رَحِمَهُ اللَّهُ في أربع وأربعين صفحة وقد وفّر لي تصوير هذا المقال أخونا الفاضل: عارف جاويد المحمدي - حفظه الله -.
=

وهو عبارة عن بيان مذهب الإمام البخاري في ضوء استدلاله الرائع بالكتاب والسنّة في صحيحه، وهو يحتوي على توضيحات موفّقة لموقفه من كثير من أدقّ المسائل العقدية والفقهية، وإشارات بالغة إلى مواطن الضعف في تمسّك المذاهب بأصول الأدلّة، ودلالات واضحة على انحراف الفرق من المحجة البيضاء، ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك.

نظراً لأهمية هذه الرسالة المختصرة، وقيمتها العلمية في باب الدفاع عن الإمام البخاري وصحيحه، ومواجهة النوع السافل من الهجوم المنكور على السنّة المشرّفة، بشتى وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، وخاصّة الفضائيات- الآن-، قمت بعمل الأمور الآتية:

- نقلت هذه الرسالة من اللغة الأردية إلى العربية، مع مراجعة النصوص وإحالتها إلى مصادرها.
- علّقت عليها تعليقات مختصرة حيناً، وحافلة حيناً آخر، حسب اقتضاء المقام.
- كتبت مقدّمة تحتوي على بيان فضل البخاري وصحيحه على الأمة، وعلى أنه يجمع بين دفتيه من فقه الكتاب العزيز والسنة المشرّفة، ما عجز عن الإتيان بدونه كبار المؤلفين، ويوفي بتوضيح مقاصد الشريعة الغرّاء وخصائصها.

= والآن هو منشور أيضاً ضمن مجموع «مقالات حديث» للسلفي (٨٠- ١٢١) المقال الأوّل)، الذي جمعه الشيخ الحافظ شاهد محمود - خريج الجامعة الإسلامية بالمدينة الطيبة- فجزى الله هؤلاء كلهم خيراً عن الإسلام والمسلمين!.

- ضممت بها ترجمة حافلة لمؤلّف هذه الرسالة.

هذا، والله اسأل أن يجزى المؤلف على تأليفها، وينفع بها القراء الكرام، ويوفقنا للذود عن حياض الكتاب والسنة، ويتقبله منّا قبولًا حسناً لوجهه الكريم، وهو على ذلك قدير، وبالإجابة جدير.

صلاح الدين مقبول أحمد

(غفر الله له ولوالديه وإخوانه ومشايخه وسائر المسلمين)

الجهراء- الكويت

يوم الأحد: ٢٢/ ٥/ ١٤٣٠هـ- ١٧/ ٥/ ٢٠٠٩م

❊ ❊ ❊

بسم الله الرحمن الرحيم

صحيح البخاري

(أصحّ كتاب بعد كتاب الله عزّ وجل)

ودوره في نشر فقه الكتاب العزيز والسنّة المشرّفة الموفي بمقاصد الشريعة الغرّاء، المتحلّي بخصائصها

لقد منّ الله عز وجل على الإنسانية الحائرة في التيه المعمّى من الجهالات والضلالات، ببعثة المبشّرين والمنذرين من الأنبياء والرسل على مدار التأريخ، ليخرجوها من غياهب الكفر والشرك إلى محجة الإيمان والتوحيد، ومن عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ومن ظلم الأديان إلى عدل الإسلام: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٦٥].

قامت هذه النخبة المختارة من البشر بأداء رسالة الله إلى عباده بالتلاوة والتعليم والتزكية. وآخرها هو رسولنا الخاتم ﷺ: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

من خصائص شريعة الإسلام

الكمال والتمام:

أتمّ الله تعالى نعمته على البشرية، وأكرمها بالإسلام: ذلك الدين الخالد الذي أراده الله تعالى أن يكون آخر الرسالات السماوية إلى أهل الأرض، ويكون رسوله آخر حلقة من سلسلة الأنبياء والمرسلين.

وقد أنزل الله عزّ وجلّ على رسوله - وهو واقف بعرفة في حجة الوداع- تحقيقاً لختم الرسالة، قوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: من الآية٣].

● قال عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:

«قوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ هو الإسلام. أخبر الله نبيّه ﷺ والمؤمنين أنه:

● قد أكمل لهم الدين، فلا يحتاجون إلى زيادة أبداً.

● وقد أتمّه الله، فلا ينقصه أبداً.

● وقد رضيه الله، فلا يسخطه أبداً»[1].

فقوموا به شكراً لربكم، واحمدوا الذي منّ عليكم بأفضل الأديان وأشرفها وأكملها[2].

الشمول:

لمّا كان الإسلام آخر الرسالات، وهو الدين المختار: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الإِسْلامُ....﴾ [آل عمران: ١٩]، كانت توجيهاته شاملة لجميع مجالات الحياة الإنسانية: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩].

● قال عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:

«وقد بيّن لنا في هذا القرآن كلّ علم وكلّ شيء».

---

(١) تفسير ابن كثير (٣/ ٢٦- المائدة، آية ٣).

(٢) تفسير السعدي (١/ ٤٩٥- المائدة، آية ٣).

قال ابن كثير: «وقول ابن مسعود أعمّ وأشمل، فإن القرآن اشتمل على كل علم نافع من خبر ما سبق، وعلم ما سيأتي، وحكم كل حلال وحرام، وما الناس إليه محتاجون في أمر دنياهم، ومعاشهم ومعادهم».

- وقال الأوزاعي: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ أي: بالسنّة[1].

- وقال تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام: ٣٨].

استظهر الرازي أن المراد (بالكتاب) هو القرآن، واحتجّ بأن الألف واللام، إذا دخل على الاسم المفرد انصرف إلى المعهود السابق، والمعهود السابق من الكتاب عند المسلمين هو القرآن[2].

وعلى هذا تشمل الآية وجود أصول الدين في القرآن، وكذلك فروعه، استنباطاً من السنة، وقياساً عليها وعلى ما في القرآن من التوجيهات: ﴿...وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا...﴾ [الحشر: ٧][3].

---

(١) تفسير ابن كثير (٤/ ٥٩٤- ٥٩٥، النحل: ٨٩).

(٢) محاسن التأويل للقاسمي (٣/٣٠٨، الأنعام: ٣٨).

(٣) أما الدلائل الأصلية فموجودة فيه على أبلغ الوجوه.
أما تفاصيل علم الفروع فتؤخذ من السنّة بأمر الله تعالى، كما روى البخاري في صحيحه (رقم ٤٨٨٦) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]:
عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: «لعن الله الواشمات والمستوشمات، والمتفلّجات للحسن، المغيّرات خلق الله.
=

الوضوح:

إن معالم هذا الدين الحنيف واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار، وأسسه محكمة لا تعرف الضعف والانهيار، وأصوله ثابتة لا تتبدل، وسننه دائمة لا تتغير ولا تتحول.

﴿سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٧].

- وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

= فبلغ ذلك امرأةً من بني أسد يقال لها: أمّ يعقوب.

فجاءت فقالت: إنه بلغني أنك لعنت كيت وكيت. فقال: ومالي لا ألعن من لعن رسولُ الله ﷺ، ومن هو في كتاب الله؟

فقالت: لقد قرأت ما بين اللوحين فما وجدت فيه ما تقول.

قال: لئن كنتِ قرأتيه، لقد وجدتِيهِ. أما قرأتِ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]؟

قالت: بلى.

قال: فإنه قد نهى عنه.

قالت: فإني أرى أهلك يفعلونه.

قال: فاذهبي فانظري.

فذهبت فنظرت فلم تر من حاجتها شيئاً.

فقال: «لو كانت كذلك ما جامَعَتْنا». (متفق عليه).

وذكر أن الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ كان جالساً في المسجد الحرام فقال: لا تسألوني عن شيء إلا أجبتكم فيه من كتاب الله تعالى. فقال رجل: ما تقول في المُحْرِم إذا قتل الزنبور؟ فقال: لا شيء عليه. فقال: أين هذا في كتاب الله؟ فقال: قال الله تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾، ثم ذكر إسناداً إلى النبيّ ﷺ أنه قال: «**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي**». ثم ذكر إسناداً إلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: «للمحرم قتل الزنبور».

قال الواحديّ: فأجابه من كتاب الله مستنبطاً بثلاث درجات. (محاسن التأويل للقاسمي: ٣/ ٣٠٩، الأنعام: ٣٨).

- قال النبي ﷺ: «...**تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك...**»(١).

الصلاحية لكل زمان ومكان:

إن الله عالم الغيب والشهادة: «يعلم ما كان وما يكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون»(٢)، وهو ﷻ يعلم ما يحتاج إليه مخلوقه من النظم والقوانين إلى يوم القيامة: ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك: ١٤].

ويبقى هذا الدين الخالد إلى قيام الساعة صالحاً لكل زمان ومكان، موافقاً جميع أجناس المخلوقات من الجن والإنس.

وقال الله تعالى في نبيّه ﷺ: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَـٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧](٣).

---

(١) صحيح، رواه ابن ماجه (رقم ٣٢١١- صحيح ابن ماجه للألباني)، وأحمد (٤/ ١٢٦، رقم ١٧١٤) وغيرهما عن العرباض بن سارية رضي الله عنه.

(٢) تفكرّ في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْراً لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾ [الأنفال: ٢٣] تجد أنه لم يحصل الإسماع، ولو حصل كان منهم الإعراض. فعلم الله سبحانه ما لم يكن، لو كان كيف يكون.

(٣) فيه ردّ على «العيسوية» (فرقة من اليهود، منسوبة إلى زعيمها: أبي عيسى، حدثت في آخر دولة بني أميّة) الذين اعترفوا بأن محمداً رسول الله ﷺ، ولكن إلى العرب فقط. (فتح الباري: ٢/ ٩٠ شرح الحديث رقم ٦١٠) راجع «هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى» لابن القيم (٢١٨- ٢٢٩). لمعرفة الحقائق والشواهد والأدلة على كون الإسلام ديناً عالمياً، لا يتقيد بالحدود الجغرافية للدول. وهو صالح لكل زمان ومكان إلى يوم القيامة، والحمد لله.

الكتاب والسنّة: المصدران الأساسيّان للإسلام

إن الإسلام منهج متكامل للحياة، ودين عالمي غير مقيّد بالحدود الجغرافية للبلاد: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣].

لما كانت شريعة الإسلام كاملة، لا يُحتاج بعدها إلى شرائع أخرى، شاملة لجميع مجالات الحياة، واضحة لا يزيغ عنها إلا هالك، صالحة لكل زمان ومكان، ولون وجنس: هيّأ الله عزّ وجل لخلودها وبقائها مصدرين أساسيين[١] وهما: كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ.

قال النبي ﷺ: «**تركت فيكم شيئين لن تضلّوا بعدهما: كتاب الله وسنّتي، ولن يتفرّقا حتى يردا عليّ الحوض**»[٢].

فشريعة الإسلام مبنيّة على الوحي المعصوم كتاباً وسنّة. وهما المصدران الأساسيان للإسلام، ولا تستغني الأمة عنهما في معرفة العقائد والعبادات، والأحكام والمعاملات والسياسة والاجتماع، والمعيشة

---

(١) انطلاقاً من مبدأ الاعتقاد الجازم بكمال الإسلام وتمامه، وشموله واتساعه، ووضوحه وصفائه، وصلاحيته لكل زمان ومكان، وموافقته لكل جنس ولون: صرّح جمع من العلماء المشاهير - قديماً وحديثاً- بكفاية ما في الكتاب والسنّة من الأحكام إلى يوم القيامة، وذكروا ذلك في أحاديثهم وأقوالهم في كتبهم ومؤلفاتهم، منهم على سبيل المثال:
عبد الله بن مسعود، وأبو ذر، وأبو الدرداء، وسلمان الفارسي، والشافعي، والبخاري، وابن حزم، وابن القيم، والشوكاني- رضي الله عنهم ورحمهم أجمعين-.

(٢) صحيح، رواه الحاكم في المستدرك عن أبي هريرة رضي الله عنه (صحيح الجامع الصغير للألباني: رقم ٢٩٣٧).

والاقتصاد، والأخلاق والآداب وغيرها من أمور المعاش والمعاد.

- أما الكتاب فأوحاه الله تعالى إلى عبده ورسوله محمد بن عبد الله النبي الأميّ ﷺ، وجعله دستور الحق والهداية، وبرّأه من الباطل: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤١-٤٢].

وضمن الله عَزَّوَجَلَّ حفظه، فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

وقد مضى على نزوله أكثر من أربعة عشر قرنا، وما زال كنزاً محفوظاً في صدور الآلاف المؤلفة من الناس على اختلاف الألوان والأجناس، ولا يزال غضاً طريًا، ما دامت السماوات والأرض.

- وأما السنّة فهي مُبيّنةٌ للقرآن، ومُفصّلَةٌ لمجمله ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

إن السنّة أيضاً وحي(١) من الله: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣-٤].

وقد قيّض الله تعالى علماء جهابذة، ورجالًا أكفاء لحفظ السنة من الدسّ والتحريف، وتمييز طيبها من الخبيث، وتدوينها بكل دقة وأمانة ووعي وإخلاص، تدويناً لا يوجد له نظير في تاريخ الأديان.

وأكبر شاهد على ذلك هو: الجامع الصحيح للإمام البخاري،

(١) أخرج الدارمي في سننه (١/ ١٤٥) بإسناد صحيح عن حسان بن عطية قال: «**كان جبريل ينزل على النبيّ ﷺ بالسنة، كما ينزل عليه بالقرآن**».

وصحيح مسلم وغيرهما من دواوين السنّة.

وبهذا ثبت فضل الكتاب والسنّة على الصحف السماوية الأخرى، التي حرّف فيها الكلم عن مواضعه، وغيّر أهلها معالم الشريعة الربانية، وشوّهوا صورتها حتى لا توجد عليها الآن أي مسحة من التنزيل الإلهي.

• صحيح البخاري جامع لخصائص الشريعة:

قال محمد بن أبي حاتم: سمعته [أي البخاري] يقول: «لا أعلم شيئاً يحتاج إليه، إلا وهو في الكتاب والسنّة. فقلت له: أيمكن معرفة ذلك كلّه؟ قال: نعم!»[1].

حاول البخاري (١٩٤-٢٥٦هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ تطبيق هذا القول في جامعه، ونجح فيه نجاحاً باهراً.

ولا يخفى أنه فرّق جامعه فيما يقارب (٩٧) كتاباً، وقسم كل كتاب بين أبواب، وذكر تحت كلّ باب حديثاً فأكثر، وأحياناً فرّق حديثاً واحداً في أبواب متفرّقة لكثرة ما استنبط به من الأحكام، حتى وصل عدد أحاديثه المكرّرة (٧٥٦٣) حديثاً[2].

وهذه الكتب والأبواب، والأحاديث تمثّل جميع ما يحتاج إليه الإنسان من مهده إلى لحده، وما بعده من معرفة مراحل اليوم الآخر.

وبهذا صحّ اسمه على مسمّاه «الجامع الصحيح المسند من حديث

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٢/ ٤١٢).
(٢) وذلك على ترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رَحِمَهُ اللَّهُ.

رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»[١].

وبهذا الاستيعاب الرائع في «الصحيح» لجميع متطلبات الحياة الإنسانية تبرز خصائص الشريعة الإسلامية الغرّاء من الكمال والشمول والوضوح والصلاحية لكل زمان ومكان، ولكل شعب وقبيلة.

موضوع صحيح البخاري:

التزم البخاري في كتابه «الصحة»، أي أنه لا يورد فيه إلا حديثاً صحيحاً. وهذا أصل موضوعه، وهو مستفاد من تسميته إيّاه «الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيّامه»[٢].

فقه البخاري في تراجمه:

لا ريب أن البخاري بذل جهداً عظيماً في تأليف صحيحه، حتى انتخبه من ستمائة ألف حديث، ورتّبه ترتيباً عجيباً.

- **قال الإمام محيي الدين النووي (-٦٧٦هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ:**

«ليس مقصود البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط، بل مراده الاستنباط منها، والاستدلال لأبواب أرادها...».

---

(١) عقد الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «هدي الساري مقدّمة فتح الباري» (٤٧٠- ٤٧٣) فصلًا أورد فيه ملخّص كلام شيخه أبي الحفص البلقيني (-٨٠٥هـ) في بيان مناسبات ترتيب البخاري للكتب والأبواب في صحيحه، وقال في آخره: «ولقد أبدى فيه لطائف وعجائب، جزاه الله خيراً بمنّه وكرمه». (هدي الساري: ص٤٧٣) وأما ما نظمه الإمام البلقيني من الأبيات في هذا الموضوع، فذكره القسطلاني في «إرشاد الساري» (١/ ٣٤- ٣٦)، وهو ثلاثة وستون بيتاً. (راجع كلام البلقيني نظماً ونثراً في كتاب «عادات الإمام البخاري في صحيحه» للشيخ عبد الحق الهاشمي: (٩٥-١١٣).

(٢) هدي الساري (ص٨).

● **وقال الحافظ ابن حجر (-٨٥٢هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ:**

«ثمّ رأى أن لا يخليه من الفوائد الفقهية والنكت الحكمية، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة، فرّقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى فيه بآيات الأحكام، فانتزع منها الدلات البديعة، وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة...»(١).

● **وقال أيضاً:**

«وكذلك الجهة العظمى الموجبة لتقديمه، وهي ما ضمنه أبوابه من التراجم التي حيّرت الأفكار، وأدهشت العقول، والأبصار...» -إلى أن قال-: «ولهذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء: «فقه البخاري في تراجمه»(٢).

فضائل صحيح البخاري:

تتبيّن فضائل الصحيح مِمّا قام به مصنّفه الإمام البخاري من الجهد المتواصل والعمل الدءوب في اختصاره وانتخابه، وترتيبه وتبويبه، حتى قال هو نفسه: «ما وضعت في كتاب «الصحيح» حديثاً إلا اغتسلت قبل ذلك، وصليت ركعتين».

● **وقال:**

«صنفت «الجامع» من ستمائة ألف حديث، في ست عشرة سنة، وجعلته حجّة فيما بيني وبين الله».

---

(١) المصدر المذكور (ص٨).

(٢) المصدر المذكور (ص١٣).

- وقال: «صنّفت كتابي «الجامع» في المسجد الحرام، وما أدخلت فيه حديثاً حتى استخرت الله تعالى، وصلّيت ركعتين، وتيقّنت صحته»(١).
- وروى ابن عديّ (٣٦٥هـ) عن جماعة من المشايخ: أن البخاري حوّل تراجم جامعه بين قبر النبي ﷺ ومنبره، وكان يصلّي لكل ترجمة ركعتين»(٢).

تفضيل صحيح البخاري على غيره من الكتب:

- ذكر الإمام أبو عمرو ابن الصلاح (-٦٤٣هـ) بإسناده إلى محمد بن يوسف الشافعي، قال:

«أوّل من صنّف في الصحيح البخاريُّ: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري. ومسلم- مع أنه أخذ عن البخاري، واستفاد منه- فإنه يشارك البخاري في كثير من شيوخه، وكتاباهما: «أصح الكتب بعد كتاب الله عزّ وجل»(٣).

---

(١) هدي الساري (ص٤٨٩). وقال ابن حجر جمعاً بين هذا، وبين ما تقدّم: أنه كان يصنّفه في البلاد: «إنه ابتدأ تصنيفه وترتيبه وأبوابه في المسجد الحرام، ثمّ كان يخرج الأحاديث بعد ذلك في بلده وغيرها، ويدل عليه قوله: «إنه أقام فيه ست عشرة سنة»، فإنه لم يجاور بمكة هذا المدّة كلّها». (المصدر المذكور).

(٢) قال ابن حجر: ولا ينافي هذا أيضاً ما تقدّم، لأنه يحمل على أنه في الأوّل كتبه في المسوّدة، «وهنا حوّله من المسوّدة إلى المبيّضة» (هدي الساري: ص ٤٨٩).

(٣) قال الإمام النووي في التقريب (٨٨-٩١): «أول مصنف في الصحيح المجرّد: صحيح البخاري ثمّ مسلم، وهما أصح الكتب بعد القرآن. والبخاري أصحهما وأكثرهما فوائد. وقيل: مسلم أصحّ، والصواب: الأوّل».
وقال السيوطي: وعليه (أي على الأول) الجمهور، «لأنه أشدّ اتصالاً، وأتقن رجالاً». (تدريب الراوي): ١/ ٩١-٩٢).

• **قال الحافظ ابن حجر (-٨٥٢هـ):**

«واقتضى كلام ابن الصلاح أن العلماء متفقون على القول بأفضلية البخاري في الصحة على كتاب مسلم، إلا ما حكاه عن أبي علي النيسابوري من قوله:... وعن بعض شيوخ المغاربة: أن كتاب مسلم أفضل من كتاب البخاري من غير تعرّض للصحة.

فنقول: روينا بالإسناد الصحيح عن أبي عبد الرحمن النسائي- وهو شيخ أبي علي النيسابوري - أنه قال:

«ما في هذه الكتب كلّها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل».

والنسائي لا يعني بالجودة إلا جودة الأسانيد، كما هو المتبادر إلى الفهم من اصطلاح أهل الحديث. ومثل هذا من مثل النسائي غاية في الوصف مع شدّه تحرّيه وتوقّيه وتثبته في نقد الرجال، وتقدّمه في ذلك على أهل عصره، حتى قدّمه قوم من الحذّاق في معرفة ذلك على مسلم بن الحجّاج، وقدّمه الدارقطني وغيره في ذلك وغيره على إمام الأئمة أبي بكر بن خزيمة صاحب «الصحيح».

• **وقال الإمام أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي (-٣٧١هـ) في المدخل له:**

«أما بعد: فإني نظرت في الجامع، الذي ألّفه أبو عبد الله البخاري، فرأيته جامعاً- كما سمّى- لكثير من السنن الصحيحة، ودالّا على جمل من المعاني الحسنة المستنبطة، التي لا يكمل لمثلها إلا من جمع إلى معرفة الحديث ونقلته والعلم بالروايات وعللها، علماً بالفقه واللغة، وتمكنّا منها كلّها وتبَحُّراً فيها.

وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ الرجل الذي قصر زمانه على ذلك، فبرع وبلغ الغاية، فحاز السبق، وجمع إلى ذلك حسن النيّة والقصد للخير، فنفعه الله، ونفع به...- ثمّ ذكر جماعة من مصنِّفي السنن: مثل الحسن بن علي الخلَال الحلواني، وأبي داود السجستاني، ومسلم بن الحجاج القشيري، وقال-: «غير أن أحداً منهم لم يبلغ من التشدّد [أي في شروط الصحة] مبلغ أبي عبد الله، ولا تسبّب إلى استنباط المعاني، واستخراج لطائف فقه الحديث، وتراجم الأبواب الدالّة على ماله صلة بالحديث المرويّ فيه تسبُّبَه. ولله الفضل يختصّ به من يشاء».

- **وقال الحاكم أبو أحمد النيسابوري (٣٧٨هـ)**- وهو عصريّ أبي علي النيسابوري (-٣٤٩هـ)، وتقدّم عليه في معرفة الرجال فيما حكاه أبو يعلى الخليلي الحافظ (-٤٤٦هـ) في «الإرشاد»- ما ملخصه:

«رحم الله محمد بن إسماعيل، فإنه ألّف الأصول- يعني أصول الأحكام- من الأحاديث، وبيّن للناس. وكلّ من عمل بعده فإنما أخذه من كتابه، كمسلم بن الحجاج».

- **وقال الدارقطني (-٣٨٥هـ)**- لما ذكر عنده الصحيحان-:

«لولا البخاري لما ذهب مسلم ولا جاء».

... والكلام في نقل كلام الأئمة في تفضيله كثير. ويكفي منه اتفاقهم على أنه كان أعلم بهذا الفن من مسلم، وأن مسلماً كان يشهد له بالتقدّم في ذلك والإمامة فيه، والتفرّد بمعرفة ذلك في عصره، حتى هجر من أجله شيخه محمد بن يحيى الذهلي في قصة مشهورة...

هذا [أي التفضيل] من حيث الجملة.

أما من حيث التفصيل، فقد قرّرنا [أي ابن حجر]، أنّ مدار الصحيح على الاتصال وإتقان الرجال وعدم العلل، وعند التأمّل يظهر أن كتاب البخاري أتقن رجالًا واشدّ اتصالًا...»(١).

ثناء سادات المحدّثين على البخاري:

الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤- ٢٥٦هـ): أمير المؤمنين في الحديث، سّيد طائفة المحدّثين، شيخ الإسلام، إمام الحفّاظ، صاحب «الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلّم وسننه وأيّامه»، الذي يعتبر «أصحّ كتاب بعد كتاب الله عزّ وجل»، وكفى به شرفاً وعزّا ونبلا وكرامة. فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

فيما يلي ثناء بعض شيوخه عليه، وهم سادات المحدّثين في عصره:

قال قتيبة بن سعيد (٢٤٠هـ):

«جالست الفقهاء والزهاد والعبّاد، فما رأيت منذ عقلت مثل محمد بن إسماعيل، وهو في زمانه كعمر في الصحابة».

- سئل قتيبة عن طلاق السكران، فدخل محمد بن إسماعيل. فقال قتيبة للسائل: «هذا أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهوية وعلي بن

---

(١) هدي الساري (١٠- ١١ باختصار). وراجع «موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين» للشيخ خالد منصور عبد الله الدريس (٤٧٩- ٨٧٩ الفصل الثاني: (الترجيح وأسبابه) مكتبه الرشد- شركة الرياض ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

المديني، قد ساقهم الله إليك»، وأشار إلى البخاري.

- **وقال أحمد بن حنبل (٢٤١هـ):**

«ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل»

- **وقال إسحاق بن راهويه (-٢٣٨هـ):**

«يا معشر أصحاب الحديث: انظروا إلى هذا الشاب، واكتبوا عنه، فإنه لو كان في زمن الحسن بن أبي الحسن البصري لاحتاج إليه لمعرفته بالحديث وفقهه».

وقال إبراهيم بن محمد بن سلام:

«كان الرتوت [أي الرؤساء] من أهل الحديث- وذكر كبار شيوخ عصره- يقضون لمحمد بن إسماعيل على أنفسهم في النظر والمعرفة».

وقد أثنى عليه من أقرانه وأتباعه جم غفير، وفيما يلي ثناء بعضهم عليه:

- **قال عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (٢٥٠هـ):**

«قد رأيت العلماء بالحرمين والحجاز والشام والعراق، فما رأيت فيهم أجمع من محمد بن إسماعيل».

- **وقال له مسلم بن الحجاج القشيري (٢٦٣هـ):**

«أشهد أنه ليس في الدنيا مثلك»

- **وقال أبو عيسى الترمذي (٢٧٩هـ):**

«لم أر أعلم بالعلل والأسانيد من محمد بن إسماعيل البخاري».

- **وقال إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة (٣١١هـ):**

«ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث من محمد بن إسماعيل».

بعدما ذكر الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثناء مشايخه وأقرانه وطائفة من أتباعه، قال:

«... ولو فتحت باب ثناء الأئمة عليه ممن تأخر من عصره، لفني القرطاس، ونفدت الأنفاس، فذاك بحر لا ساحل له... وبعد ما تقدّم من ثناء كبار مشايخه عليه، لا يحتاج إلى حكاية من تأخر، لأنّ أولئك إنما أثنوا بما شاهدوا، ووصفوا ما علموا، بخلاف من بعدهم، فإن ثناءهم ووصفهم مبني على الاعتماد على ما نقل إليهم. وبين المقامين فرق ظاهر، وليس العيان كالخبر»[(١)].

فعاجوا وأثنوا بالذي أنت أهله وإن سكتوا أثنت عليك الحقائب

صحيح البخاري في نظر أهل الفن:

تجسدّت في «الصحيح» غزارة علم صاحبه بالحديث، ودقة نظره في الفقه، وأضفت عليه قدرته العالية على استنباط المعاني، واستخراج اللطائف في تراجم أبوابه، ميزة لم يحظ بها غيره من المصنفين في الحديث.

- **قال الإمام عبد الرحمن النسائي (٣٠٣هـ):**

«ما في هذه الكتب كلّها أجود من كتاب محمد بن إسماعيل»[(٢)].

- **وقال أبو جعفر العقيلي (٣٢٢هـ):**

---

(١) هدي الساري (٤٨٢- ٤٨٥).

(٢) هدي الساري (١٠، ٤٨٩).

«لما صنّف البخاري كتاب «الصحيح» عرضه على ابن المديني، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين وغيرهم، فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحّة إلا أربعة أحاديث .

قال العقيلي: القول فيها قول البخاري، وهي صحيحة....»[(١)].

● **وقال الحاكم أبو أحمد النيسابوري (٣٧٨هـ):**

«رحم الله محمد بن إسماعيل الإمام، فإنه الذي ألَف الأصول، وبيّن للناس، وكلّ من عمل بعده، فإنما أخذه منه...»[(٢)].

● **وقال محمد بن يوسف الشافعي:**

«أوّل من صنّف في الصحيح البخاري وتلاه مسلم، وكتاباهما: أصح الكتب بعد كتاب الله عزّ وجلّ»[(٣)].

● **وقال أبو عمرو ابن الصلاح (٦٤٣هـ):**

«وهذا القسم[(٤)] جميعه مقطوع بصحته والعلم اليقيني النظري واقع به...»[(٥)].

لا شكّ أن صحيح البخاري فاز بتلقي الأمة إياه بالقبول (وكذلك

(١) المصدر المذكور (، ٤٨٩).

(٢) المصدر المذكور (٤٨٩- ٤٩٠).

(٣) المصدر المذكور (ص١٠).

(٤) أي القسم المتفق عليه بين البخاري ومسلم، وبالتالي حاصل معه اتفاق الأمة أيضاً لتلقيها ما اتفقا عليه بالقبول (مقدمة ابن الصلاح ص ٢٨).

(٥) علوم الحديث، المعروف بمقدّمة ابن الصلاح (ص٢٨). وخالفه النووي في التقريب مع التدريب (ص ١٣٢) قائلًا: «وخالفه المحققون والأكثرون، فقالوا: يفيد الظنّ ما لم يتواتر» وتعقبه الحافظ في «النكت» فقال: «فقول الشيخ محيي =

صحيح مسلم)، واعتبرهما فطاحل علماء الحديث في كل عصر ومصر معيار الحديث الصحيح، فكلّما يكون الحديث أقرب إلى شروطهما يكون أصحّ من غيره.

- لا ريب أن الأمة تلقت كتابيهما بالقبول والتصديق، والأمة لا تجتمع على الخطأ، وإجماعها معصوم عنه في الباطن، وإجماعهم على تصديق الخبر كإجماعهم على وجوب العمل به[(١)].

وما كان كذلك فهو مقطوع بصحته عند جماهير السلف والخلف، وقد حكاه عنهم شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية (-٧٢٨هـ) في فتاواه[(٢)] ونقل ملخصه الحافظ ابن حجر، ثم قال تعليقاً عليه:

«وأصرح من رأيت كلامه في ذلك ممن نقل الشيخ تقي الدين عنه

= الدين النووي: «خالف ابن الصلاح المحققون والأكثرون» غير متجه».
بل تعقبه شيخنا شيخ الإسلام [البلقيني] في محاسن الاصطلاح، فقال: هذا ممنوع، فقد نقل بعض الحفاظ المتأخرين عن جمع من الشافعية والحنفية والمالكية والحنابلة أنهم يقطعون بصحة الحديث الذي تلقته الأمة بالقبول».
قلت [أي ابن احجر]: كأنه عنى بهذا الشيخ تقي الدين ابن تيمية، فإني رأيت فيما حكاه عنه بعض ثقات أصحابه...» (النكت: ١/ ٣٧٢- ٣٧٧).

(١) النكت (١/ ٣٧٦- ٣٧٧).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:
«ولهذا كان جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن «خبر الواحد» إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له أو عملًا به أنه يوجب العلم، وهذا هو الذي ذكره المصنفون في أصول الفقه: من أصحاب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، إلا فرقة قليلة من المتأخرين -اتبعوا في ذلك طائفة من أهل الكلام- أنكروا ذلك؛ ولكن كثيراً من أهل الكلام أو أكثرهم يوافقون الفقهاء، وأهل الحديث والسلف على ذلك، وهو قول أكثر الأشعرية، كأبي إسحاق وابن فورك، وأما ابن الباقلاني فهو الذي أنكر ذلك، وتبعه مثل أبي المعالي وأبي حامد وابن عقيل وابن الجوزي وابن الخطيب والآمدي ونحو هؤلاء.
والأول هو الذي ذكره الشيخ أبو حامد وأبو الطيب وأبو إسحاق وأمثاله من أئمة الشافعية، وهو الذي ذكره القاضي عبد الوهاب وأمثاله من المالكية، وهو الذي ذكره أبو =

ذلك- فيما نحن بصدده- الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني، فإنه قال: «أهل الصنعة مجمعون على أن الأخبار التي اشتمل عليها الصحيحان مقطوع بها عن صاحب الشرع، وإن حصل الخلاف في بعضها، فذلك خلاف في طرقها ورواتها»(١).

محتويات صحيح البخاري:

كان الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذا ثقافة واسعة، وخبرة تامة فيما يجري حوله من القضايا في الساحة الدينية والسياسية، وكذلك لم يكن في غفلة عما تسبّبته الفرق المستحدثة من إيقاظ الفتن، وإثارة الشبهات ضد الكتاب والسنّة، والتشكيك في ثوابت الإسلام، وغيرها من الأمور.

وقد طاف البخاري ما يقارب أربعين بلداً من حواضر العالم الإسلامي وتوابعها من المدن والبقاع، واستفاد من كبار شيوخها استفادة كاملة.

هذه الرحلات الطويلة والمستمرّة في طلبه الحديث النبوي: أكسبته خبرات واسعة في التعامل مع القضايا المعاصرة، ومواجهة الأخطار المحدقة بالأمة، ومعالجة مشكلاتها في ضوء الكتاب والسنة.

= يعلى، وأبو الخطاب، وأبو الحسن ابن الزاغوني وأمثالهم من الحنبلية. وهو الذي ذكره شمس الدين السرخسي وأمثاله من الحنفية.

وإذا كان الإجماع على تصديق الخبر موجباً للقطع به، فالاعتبار في ذلك بإجماع أهل العلم بالحديث، كما أن الاعتبار في الإجماع على الأحكام بإجماع أهل العلم بالأمر والنهي والإباحة» (مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ١٣/ ٣٥١- ٣٥٢).

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/ ٣٧٧)، ثم قال: «كأنه أشار بذلك إلى ما نقده بعض الحفاظ. وقد احترز ابن الصلاح عنه. أما قول الشيخ محيي الدين (النووي): «لا يفيد العلم إلا إن تواتر» فمنقوض بأشياء...».

لما ألّف كتابه «الجامع» الذي يشمل جميع جوانب الحياة الإنسانية، أودع خبراته في تراجم أبوابه، وأدخل تحتها ما صحّ من أحاديث النبي ﷺ في العقائد والعبادات، والأحكام والمعاملات، والمعيشة والاقتصاد، والسياسة والحكم، والحرب والسلم، والأخلاق والآداب، والتعليم والتربية وغيرها من أمور المعاش والمعاد من جهة.

ومن جهة أخرى تناول فيها الفرق وأصولها بالردّ والاستنكار بأوضح عبارة وأبلغ إشارة، من غير أن يسمّيها باسمها إلا نادراً.

وغير خافٍ على من له إلمام «بالجامع الصحيح»، وتراجم أبوابه أن الإمام البخاري يشير إلى الراجح في المسائل الخلافية، في ضوء الأحاديث الصحيحة في جميع أبواب الدين، وكذلك يتيقّن القارئ بأنّه يردّ على الفرق وأصولها أيضاً.

ولا يحتاج إلى دليل أنه ردّ من الفرق[1] على:

- المرجئة، في كتاب «الإيمان».
- والجهمية والقدرية والمعتزلة في «كتاب التوحيد».
- والرافضة، في «كتاب الأحكام».
- والخوارج، في «كتاب الفتن».
- وأهل الإلحاد والدهرية في «كتاب بدء الخلق».
- وأهل الأصول والكلام في «كتاب أخبار الآحاد».
- والمتفقهة في «كتاب الحيل».

(١) راجع التعريف بهذه الفرق مختصراً في كتاب «مذهب الإمام البخاري». (تعليقاً).

- وأهل الرأي المذموم والقياس المتكلّف في «كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة».

ومعلوم أن كل هذا البيان والتوضيح، والردّ والاستنكار في «الجامع الصحيح» حصل بغاية من اللطف والأدب المتّسم بأخلاق النبوة من غير تسمية أحد إلّا إذا كانت لابدّ منها.

وكذلك يدور الإمام في صحيحه مع الحق حيث دار، في ضوء الكتاب والسنة، من غير محاباة أحد أو مجافاة آخر، وتراجم أبوابه تشهد على إنصاف البخاري هذا، وتشهد أيضاً على قدرته العالية على استخراج الدرر والنفائس من النصوص، ولهذا قالوا: «فقه البخاري في تراجمه»[١].

هكذا جاء صحيح البخاري جامعاً لأمور المعاش والمعاد، مع تصحيح الأوضاع الدينية والسياسية للأمة.

وهكذا أودع البخاري خبرته في علوم الكتاب والسنة في صحيحه، وصدق قوله حيث قال: «لا أعلم شيئاً يحتاج إليه إلا وهو في الكتاب والسنّة»[٢].

وهكذا جسّد البخاري قناعته بكمال الإسلام وشموله وصلاحيته لكل زمان ومكان، في صحيحه بدقة عجيبة. فشكر الله سعيه، وتلقته الأمة بالقبول والتصديق، واعتبرته «أصحّ كتاب بعد كتاب الله تعالى».

---

(١) هدي الساري (ص١٣).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤١٢).

تحاملات على الإمام البخاري:

إن العرانين تلقاها محسدة ... ولن ترى للئام الناس حسّاداً

لقد كانت عبقرية أمير المؤمنين في الحديث: الإمام البخاري مضرب المثل في كل جانب من جوانب العلم. وقد رزق الله تعالى لجامعه الصحيح قبولًا لم يحظ بمثله غير كتاب الله عزّ وجَلّ، حتى تلقته الأمة بالإعجاب والتقدير على مرّ العصور وكرّ الدهور، واعتبر أصحّ كتاب بعد كتاب الله، في الحديث حتى عند خصومه، ولا يعتبر العالم محدّثاً إلا بعد دراسته، ولا يحتلّ منصب تدريس الحديث في المدارس الشرعية والجامعات المعتبرة، إلا من أخذ صحيح البخاري عن شيوخه.

كذلك إذا تكلّم الإمام البخاري في الرجال، فالقول فيهم قوله لدقته البالغة في الجرح والتعديل، وتحريّه الدقيق في النقد والتعريف، ومعرفته الواسعة برجال الحديث، واطلاعه العام بعلل الرواة والروايات.

ومعلوم أن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ يستنبط من الأحاديث الأحكام الدقيقة والمعاني اللطيفة، ويودعها في تراجم أبواب صحيحه، بغضّ النظر عن أنها تخالف مذهباً فقهياً من المذاهب أو توافقه، لأنه ليس مقلّداً لأحد[1]، بل هو يدور في ذلك كلّه مع الدليل من الكتاب والسنّة حيث

---

(١) راجع «مذهب الإمام البخاري» للسلفي (مبحث شافعية البخاري)، فقد ذكر فيه المؤلف على سبيل المثال، مسائل عدّة خالف فيها البخاري الأئمة الأربعة وغيرهم- رحمهم الله تعالى-.

دار، من غير أن يخاف في ذلك لومة لائم[١].

---

(١) لما دخل الإمام البخاري نيسابور، قال محمد بن يحيى الذهلي من مشايخ نيسابور: «اذهبوا إلى هذا الرجل الصالح فاسمعوا منه، فذهب الناس إليه، وأقبلوا على السماع منه، حتى ظهر الخلل في مجلس الذهلي، فحسده بعد ذلك قائلاً لأصحاب الحديث: إن محمد بن إسماعيل البخاري يقول: اللفظ بالقرآن مخلوق، فامتحنوه في المجلس...

قال البخاري: كلام الله غير مخلوق، وأفعال العباد مخلوقة، والامتحان بدعة. فشغب الرجل وشغب الناس، وتفرّقوا عنه، وقعد البخاري في منزله.

قال أبو عمرو الخفّاف للبخاري: يا أبا عبد الله: ههنا أحد يحكي عنك أنك قلت هذه المقالة.

فقال: يا أبا عمرو: احفظ ما أقول لك: من زعم من أهل نيسابور وقوس والريّ وهمذان وحلوان وبغداد والكوفة والبصرة ومكة والمدينة أني قلت: لفظي بالقرآن مخلوق فهو كذاب. فإني لم أقله، إلا أني قلت: أفعال العباد مخلوقة. [فأخذ الذهلي بلازم قوله، ولازم المذهب ليس بمذهب، كما هو مذهب جمهور المحققين من العلماء].

وقال: إبراهيم - ورّاق أحمدَ بن سيّار -: لمَّا قدم البخاريُّ مَرْوَ استقبله أحمدُ بن سيّار فيمن استقبله، فقال له أحمد: يا أبا عبد الله، نحن لا نخالفك فيما تقول، ولكنَّ العامةَ لا تَحملُ ذا منك. فقال البخاريُّ: إني أخشى النارَ، أُسأَل عن شيءٍ أعلمُه حقّاً أن أقولَ غيرَه. [يعنى أنه لا يخاف في الله لومة لائم] فانصرف عنه أحمدُ بن سيّار.

وقال عبدُ الرحمن بن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» [٧/ ١٩١]: «قدم محمدُ بن إسماعيل الرَّيَّ سنة خمسين ومئتين، وسمع منه أبي وأبو زُرْعَةَ، وتركا حديثَه عندما كَتَبَ إليهما محمدُ بن يحيى أنَّه أظهر عندهم بنيسابور أنَّ لفظَهُ بالقرآن مخلوق».

قلت: [أي الذهبي]: إن تركا حديثه أو لم يتركاه، البخاري ثقة مأمون محتجّ في العالم». (سير أعلام النبلاء: ١٢/٤٥٣- ٤٦٣)، وتأريخ بغداد: ٢/ ٣٠، وطبقات السبكي: (٢/ ٣٣٠، وهدي الساري: ٤٩١- ٤٩٢).

قال محققوا السير: هذا عجيب من أبي زرعة وأبي حاتم، فإنهما قد وثّقا مسلماً، وأثنيا عليه، مع أنه يقول بمقالة شيخه البخاري في مسألة اللفظ، ولا يمكن أن يسوغ صنيعهما هذا إلا بحمله على العصبية والهوى والحسد.

وقد قال الإمام الذهبي في «ميزان الاعتدال» (١/ ١١١) في ترجمة أبي نعيم صاحب «الحلية»: «كلام الأقران بعضهم في بعض لا يُعْبأ به، لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة أو لمذهب أو لحسد، وما ينجو منه إلا من عصم الله، وما علمت أن عصراً من الأعصار سَلِمَ أهله من ذلك سوى الأنبياء والصديقين. ولو شئت لسردتُ من ذلك كراريس».

وقال السبكي في «طبقات الشافعية» (٢/ ٢٣٠): «إن موقف الذهلي من البخاري آت

ولكن متعصبة المذاهب، لم يعجبهم منهجه هذا الهادف، وأسلوبه الرائع في تناول المسائل، فأوداهم فيما لا تحمد عقباه، وبلغ ببعض الفقهاء والقضاة التعصب الأعمى للمذهب إلى حدّ الجنون.

وإليكم بعض الأمثلة على ذلك:

وأسوأ مثال لهذا النوع من القضاة هو:

- جمال الدين يوسف بن موسى الملطي الحلبي الحنفي (-٨٠٣هـ)،

= من حَسَدِه له».

وقال السبكي في «قاعدة الجرح والتعديل» (ص١٢): «ومما ينبغي أن يُتفَقَّد حال العقائد واختلافها بالنسبة إلى الجارح والمجروح. فربما خالف الجارح المجروح في العقيدة، فجرحه لذلك.

ومن أمثلة ذلك قول ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل في البخاري: «تركه أبو زرعة وأبو حاتم من أجل مسألة اللفظ».

فيا لِله والمسلمين، أيجوز لأحد أن يقول: البخاري متروك؟؟! وهو حامل لواء الصناعة، ومقدّم أهل السنة والجماعة.

ثم يا لله والمسلمين! أتُجعَل ممادحُه مذامَ؟! فإن الحق في مسألة اللفظ معه، إذ لا يستريب عاقل من المخلوقين في أن تلفظه من أفعاله الحادثة التي هي مخلوقة لله تعالى، وإنما أنكرها الإمام أحمد رضي الله عنه لبشاعة لفظها» (سير أعلام النبلاء: ١٢م٤٦٢-٤٦٣ تعليقاً).

(تنبيه): قال إبراهيم الخواص: رأيت أبا زرعة كالصبي جالساً بين يدي محمد بن إسماعيل البخاري سؤال الصبي. (السير: ١٢/ ٤٣٢، وتأريخ بغداد: ٢/ ٢٩).

أما ما يتعلّق بكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم فقال أبو عبد الله الحاكم سمعت أبا أحمد الحاكم يقول: كنت بالريّ، فرأيتهم يوماً يقرؤون على محمد بن أبي حاتم كتاب الجرح والتعديل. فلما فرغوا قلت لابن عبدوية الورّاق: ما هذه الضحكة، أراكم تقرؤون كتاب التأريخ لمحمد بن إسماعيل البخاري عن شيخكم على هذا الوجه- وقد نسبتموه إلى أبي زرعة وأبي حاتم-؟

فقال: يا أبا محمد: اعلم أن أبا زرعة وأبا حاتم لمّا حمل إليهما هذا الكتاب قالا: هذا علم حسن لا يستغنى عنه، ولا يحسن بنا أن نذكره عن غيرنا، فأقعدا أبا محمد عبد الرحمن الرازي [صاحب الجرح والتعديل]، حتى سائلهما عن رجال معه رجل، وزادا فيه ونقصا منه، ونسبه عبد الرحمن الرازي» (معجم البلدان للحموي: ٤/ ٤٦٠- ٤٦١).

الذي استقرّ في قضاء الحنفية مدّة قدرها مائة وعشرة أيام، فباشر مباشرة عجيبة، فإنّه قرّب الفسّاق، واستكثر من استبدال الأوقاف، وقتل مسلماً بنصرانيّ... واشتهر أنه كان يفتي بأكل الحشيش، وبوجوه من الحيل في أكل الربا، وأنه كان يقول: «من نظر في كتاب البخاري تزندق»[1].

مع أنه كان يستحضر الكشاف للزمخشري المعتزلي، والفقه على مذهبهم، فنعوذ بالله من الخذلان!

- نال جمال الدين الزيلعي الحنفي (-٧٦٢هـ) المعروف بالاعتدال والإنصاف من أمير المؤمنين في الحديث: الإمام البخاري من غير مناسبة، وقال في مبحث تضعيف أحاديث الجهر بالبسملة: «فالبخاري رَحِمَهُ اللَّهُ مع شدّة تعصبه وفرط تحمله على مذهب أبي حنيفة، لم يودع صحيحه منها حديثاً واحداً، ولا كذلك مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ...

والبخاري كثير التتبع لما يرد على أبي حنيفة من السنّة، فيذكر الحديث ثم يعرض بذكره فيقول: قال رسول الله ﷺ كذا وكذا، وقال بعض الناس: كذا وكذا. يشير ببعض الناس إليه، ويشنّع لمخالفة الحديث عليه...»[2].

---

(١) «شذرات الذهب» لابن عماد الحنبلي (٧/ ٤٠).
ومن هذا النوع أيضاً: الفقيه المالكي القاضي أصبغ بن خليل، الذي دارت عليه الفتيا بالأندلس خمسين عاماً، وكان يقول:
«لأن يكون في تابوتي رأس خنزير أحبّ إليّ من أن يكون فيه «مسند ابن أبي شيبة» (تاريخ علماء الأندلس: ١/ ٩٤).

(٢) نصب الراية (١/ ٤٧٩). وراجع مبحث «قال بعض الناس» في كتاب «مذهب الإمام البخاري» (مع التعليق) لمعرفة ماله وما عليه، فإنّه مهم.

حمل جمال الدين الزيلعي منهج البخاري الرائع وأسلوبه الراقي في عدم تسمية من خالف حديث النبي ﷺ أيّا كان، على أسوأ الاحتمالات.

أما كان لهؤلاء أن يحملوه على أنه لم يسمّ المخالف تأدّباً معه، أو تلطّفاً به، أو تستّراً عليه، وغير ذلك من الاحتمالات الحسنة، لأن الهدف عنده ليس هو الشخص، بل عرض رأيه على النصوص من الكتاب والسنّة؟!

ثمَّ منهج عدم التسمية في الردود يدلّ على رفقه المحمود، الذي أشاد به النبي ﷺ حيث قال:

«إن الله يحبّ الرفق في الأمر كلّه»[١].

ولكن الأسف أنهم جعلوا معروفه هذا منكراً، وفي مثله قال الشاعر:

إذا محاسني اللاتي أدلّ بها　　　كانت ذنوبي فقل لي كيف أعتذر

ثمّ لا ينطبق قول البخاري: «قال بعض الناس» على رجل معيّن، بل ينطبق على كلّ من قال ذاك القول[٢]. فلماذا هذه الحسّاسية الزايدة؟!

أم مصداقاً لقول الشاعر:

«يكاد المريب أن يقول خذوني»

أما عدم رواية الشيخين: البخاري ومسلم، وكذلك أبي داود وابن

---

(١) البخاري (رقم ٦٠٢٤) عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) كما صرّح بذلك البدر العيني رَحِمَهُ اللَّهُ في عمدة القاري في أكثر من موضع، حين شرحه قول البخاري: «قال بعض الناس».

ماجه عن الإمام أبي حنيفة، ورواية الترمذي عنه قولًا في «العلل»، والنسائي عنه حديثاً فقط، فهل يُرمى لأجله هؤلاء الأثبات الثقات، والقمم الشمّاء في معرفة الرواة، الموصوفون بالاحتياط البالغ في الجرح والتعديل بأنهم كانوا متعصبين ومتحاملين[1] على مذهب الإمام أبي حنيفة- رحمهم الله أجمعين-، أم يمكن أن يبحث عن أسباب أخرى في عدم روايتهم عنه.

أما مناقب الإمام أبي حنيفة، فكثيرة جدّاً، رحمه الله تعالى، وأسكنه الفردوس الأعلى!

- «والشيخ حبيب الرحمن الأعظمي أحد مشاهير الحنفية في هذا العصر، تخرّج في الدار[2] على الكشميري. وهو شديد التمسّك بالمذهب الحنفي

(١) سيأتي مزيد من التوضيح في هذا الأمر قريباً- إن شاء الله- .

(٢) الدار: هي«دار العلوم» بديوبند. والديوبندية- إحدى طائفتي الحنفية- تنتسب إلى هذه البلدة، والأخرى «البريلوية» تنسب إلى مدينة «بريلي» في الهند.
والتعريف بمسلك «دار العلوم» بديوبند كما يلي:
«إن دار العلوم مسلمة ديناً، وأهل السنة والجماعة فرقة، وحنفية مذهباً، وصوفية مشرباً، وأشعرية عقيدة، وجشتية سلوكاً- بل جامعة السلاسل-، وولي اللهية فكرة، وقاسميّة أصولًا، ورشيدية فروعاً» (العشرون من كبار المسلمين: ص٣٣، وعنه في «جماعة التبليغ» للأستاذ محمد أسلم: ص٦).
* وقال الشيخ محمد زكريا (-١٤٠٢هـ) صاحب «تبليغي نصاب» [المقرر التبليغي] والمشرف الأعلى لجماعة التبليغ سابقاً، وكان من كبار علماء ديوبند:
«وبالجملة، فنحن من حيث الجماعة نرى التقليد شيئاً لازماً في هذا العصر... وكذلك نرى أن التصوف الشرعي الصحيح أقرب طريق إلى الصلة بالله...
إذن، فأي شخص أو جماعة يخالفنا في هذين الأمرين، فإنه معتزل عن جماعتنا. وإن هذين الأمرين من الأهمية بمكان عند مسلك علماء ديوبند...» «الأستاذ المودودي ونتائج بحوثه وأفكاره» للشيخ زكريا: (ص٩٣).
* وقال الشيخ خليل أحمد السهارنفوري (صاحب «بذل المجهود» من كبار الديوبندية) =

الذي يتعصّب له، كما تدلّ عليه مؤلفاته الأردية في المسائل الخلافية، والمناقشات الجدلية مع علماء أهل الحديث...»[١].

ويظهر من تحقيقات الأعظمي، وتعليقاته على المسائل الخلافية بين أهل الحديث وأهل الرأي أنه يبحث عن أدلّة تقوّي مذهبهُ وترسي قواعده. وبهذا الصدد لا يتأخر عن الوقيعة في أهل الحديث، ولمزهم وغمزهم، وخاصة في الإمام البخاري- وهو يدلّ على خذلان فاعله إن لم يرد به إلا الانتصار لمذهبه- حتى قال:

«... رحم الله منهم الإمام الترمذي، فإنّه لم يحمله التعصب لشيخه الإمام البخاري أن يحيد عن الحق ويداهن، فقد صرّح بتحسين حديث ابن مسعود[٢] أوّلًا، ثمّ أعلن قائلًا بأنّه ذهب إليه، وقال به غير واحد من

= في كتابه «المهنّد على المفنّد» (ص٢٩- ٣٠) «ليعلم أولًا قبل أن نشرع في الجواب: أنا بحمد الله ومشايخنا- رضوان الله عليهم أجمعين- وجميع طائفتنا وجماعتنا مقلّدون لقدوة الأنام وذروة الإسلام، الإمام الهمام الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان- رضي الله تعالى عنه- في الفروع، ومتبعون للإمام الهمام أبي الحسن الأشعري، والإمام الهمام أبي منصور الماتريدي رضي الله عنهما في الاعتقاد والأصول، ومنتسبون من طرق الصوفية إلى الطريقة العلية المنسوبة إلى السادة النقشبندية، والطريقة الزكية المنسوبة إلى السادة الجشتية، وإلى الطريقة البهية المنسوبة إلى السادة القادرية، وإلى الطريقة المرضية المنسوبة إلى السادة السهروردية- رضي الله عنهم أجمعين».

(ملاحظة): كتاب «المهنّد على المفنّد» ألّف لبيان عقيدة علماء الديوبندية، رداً على كتاب «حسام الحرمين» لأحمد رضا البريلوي رأس الطائفة البريلوية. والأسف أنه في كثير من الأمور العقدية لا يوجد كبير فرق بين الديوبندية والبريلوية. وكما هو ظاهر من «المهنّد على المفنّد». (راجع للتفصيل كتاب «دعوة شيخ الإسلام ابن تيمية وأثره في الحركات الإسلامية المعاصرة»: ٢/٥٨٦- ٥٨٩).

(١) جهود مخلصة في خدمة السنّة المطهرة (ص١٣٩).

(٢) حديث ابن مسعود هو قوله: «ألا أصلّي بكم صلاة رسول الله ﷺ، فصلّى ولم يرفع يديه إلا مرّة» ذهب البخاري وأحمد وأبو حاتم وغيرهم إلى عدم ثبوت هذه الزيادة، مع العلل الأخرى «جزء رفع اليدين للبخاري» مع «جلاء العينين»

أهل العلم...»[١].

هذا التعليق ينبئ عن تحامله البغيض على الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ انتصاراً للمذهب الحنفي، وإعجابه بقول الإمام الترمذي في موافقة مذهبه مع ضعفه. وكل هذا مع العلم باعتراف الترمذي بسبق البخاري في هذه الصناعة، حيث قال: «لم أر أعلم بالعلل والأسانيد من محمد بن إسماعيل البخاري»[٢]. وصدق العلامة محمد حياة السندي (-١١٦٣هـ) حيث قال:

«وتراهم يقرؤون كتب الحديث، ويطالعونها ويدرسونها، لا ليعملوا بها، بل ليعلموا دلائل من قلّدوه، وتأويل ما خالف قوله، ويبالغون في المحامل البعيدة، وإذا عجزوا عن المحمل قالوا: «من قلّدنا أعلم منّا بالحديث».

أو لا يعلمون أنهم يقيمون حجّة الله تعالى عليهم بذلك، ولا يستوي العالم والجاهل في ترك العمل بالحجّة»[٣].

وحذار من نصب الخلاف جهالة بين النبي وبين رأي فقيه

يظهر من كتابات الشيخ الأعظمي لمن لا يعرف حقيقة أمره بأنه يدافع عن السنة، حتى لا يحابي الإمام البخاري قديماً في حكمه على الحديث تصحيحاً وتضعيفاً، ولا الألباني حديثاً حتى لا يترك العمل بالصحيح الذي

= للراشدي (ص٨٦- ٩٠). وقال النووي في الخلاصة: اتفقوا على تضعيف هذا الحديث، وأنكروا على الترمذي تحسينه» (المصدر السابق ص ٨٨- تعليقاً).

(١) مصنف عبد الرزاق (٢/ ٧١) التعليق رقم (١).

(٢) هدي الساري (ص٤٨٥).

(٣) تحفة الأنام (ص٦٥).

يضعّفه البخاري أو الألباني أو العمل بالضعيف الذي صححّاه[١].

وإذا كان هذا الاختلاف مع المحدّثين ينبني على الغيرة على السنة، والدفاع عنها حتى لا يتعّبد الله ﷻ إلا بالصحيح، فلماذا تأخّر في الرّد على «تبليغي نصاب» [المقرر التبليغي][٢] للشيخ محمد زكريا الحنفي، الذي يحتوي على سيلٍ من الخرافات والواهيات، وانتشر الكتاب بصورة رهيبة في الأوساط الدينيّة بواسطة جماعة التبليغ وكبارها[٣].

- تكلّم الإمام البخاري في رواة الأحاديث حسبما وصل إليه خبرهم من قبل أئمة الجرح والتعديل، ولم يرو في صحيحه عن الإمام أبي حنيفة وأصحابه المعروفين. وهذا الذي تقرّر عنده في ضوء النقد والتمحيص بالدقّة والأمانة.

ولكن قاتل الله التعصب الذي يُعمى أهله ويُصمّ، فإن القوم يبحثون عن سبب انحراف البخاري عن أبي حنيفة، كأنّ الأمر لا يتمّ إلا بالرواية عنه.

- قال الشيخ ظفر أحمد التهانوي (-١٣٩٦هـ) تحت عنوان «سبب انحراف البخاري عن أبي حنيفة»:

---

(١) ردّ الشيخ الأعظمي على العلّامة المحدّث الألباني في كتابه «الألباني شذوذه وأخطاؤه»، وقد ردّ على الأعظمي الشيخان الفاضلان سليم الهلالي وعلى عبد الحميد في كتاب «الردّ العلمي على الأعظمي»، فأجادا وأفادا.

(٢) راجع نبذة عن هذا الكتاب ما له وما عليه، وعن مؤلّفه في «زوابع في وجه السنّة قديماً وحديثاً» (٤٠٥-٤٢٣).

(تنبيه): لما انكشف أمر هذا الكتاب ومحتوياته عند العلماء وطلبة العلم في العالم الإسلامي، بكشف ما فيه من الشطحات والخرافات باللغة العربية، غيرّوا اسمه، ويطبعونه الآن باسم (فضائل الأعمال)، من غير أي تغيير يذكر في محتوى الكتاب. فنسأل الله السلامة!

(٣) راجع «زوابع في وجه السنّة» (٣٤٠- ٣٥٢).

«وصحب البخاري أيضاً نعيم بن حماد[1] الذي اتهمه الدولابي بوضع حكايات في مثالب أبي حنيفة... فلعلّ ذلك هو منشأ انحراف البخاري عن الإمام أبي حنيفة» (قواعد في علوم الحديث: ص ٣٨٠).

أمدّه الشيخ عبد الفتّاح أبو غدّة بقوله:

«ذكر غير واحد من العلماء أن للبخاري ميلًا وتعصباً على أبي حنيفة- إلى أن قال-: فتحامله على أبي حنيفة ثابت لا ريب فيه، ولكن ما سببه؟

فيرى شيخنا العلامة المؤلف [أي التهانوي] هنا أن انحراف البخاري عن أبي حنيفة منشأه صحبة البخاري لنعيم بن حماد

(١) قال الحافظ في التقريب (ص١٠٠٦ رقم ٧٢١٥): «نعيم بن حماد، صدوق يخطئ كثيراً، فقيه عارف بالفرائض. وقد تتبع ابن عدي ما أخطأ فيه. وقال: باقي حديثه مستقيم» روى عنه البخاري مقروناً، ومسلم في مقدمته وبقية الستة إلا النسائي».
وقال في هدي الساري مقدمة فتح الباري (ص ٤٤٧): «نعيم بن حماد الخزاعي المروزي نزيل مصر مشهور من الحفاظ الكبار... وكان أحمد يوثقه. وقال ابن معين: كان من أهل الصدق إلا أنه يتوهم الشيء فيخطئ فيه... وقال العجلي: ثقة وقال أبو حاتم: صدوق. وقال النسائي ضعيف. ونسبه أبو بشر الدولابي إلى الوضع. وعقب ذلك ابن عدي بأن الدولابي كان متعصباً عليه، لأنه كان شديداً على أهل الرأي وهذا هو الصواب. والله أعلم».
وقال في التهذيب (١٠/ ٤٦٣): «حاشى الدولابي أن يتهم، وإنما الشأن في شيخه الذي نقل ذلك عنه، فإنه مجهول متهم».
وقال العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني: «لا أرى الدولابي يبرأ من عهدة ذلك النقل المريب»، وما نقل عن الأزدي في نعيم: «إنما نقل الدولابي وإن لم يصرح باسمه».
وقال: «نعيم من أخيار الأمة وأعلام الأئمة وشهداء السنة، ما كفى الجهمية الحنفية أن اضطهدوه في حياته... حتى تتبعوه بعد موته بالتضليل والتكذيب، على أنه لم يجرؤ منهم على تكذيبه أحد قبل الأستاذ (الكوثري) إلا أن أحدهم -وهو الدولابي- ركب لذلك مطية الكذب... أما عقيدته فعقيدة أئمة السنة... وأما كلام أئمة الجرح والتعديل فهم بين موثق له مطلقاً ومثن عليه ملين. ينفرد به مما هو مظنّه الخطأ بحجة أنه كان لكثرة ما سمع من الحديث ربما يشتبه عليه فيخطئ، وقال بعدما ذكر أشدّ ما انتقد عليه من الأحاديث: ومن تدبّر ذلك وعلم كثرة حديثه، وأنه كان يحدث من حفظه، وكان قد طالع كتب العلل جزم بأن نعيماً مظلوم...» (راجع: «التنكيل»: ١/ ٤٩٣-٥٠٠).

المروزي...» (قواعد ٣٨٠- ٣٨١ تعليقاً).

ثم قال: «ويرى شيخنا المحقق الكوثري سبباً آخر لتعصب البخاري على أبي حنيفة» - ثم ذكر قصة أبي حفص الصغير في إخراج البخاري من «بخارى» لأجل فتوى أخطأ فيها، ثم قال:

«فلمّا أخرجوه من «بخارى» انقلب عليهم، وجرى بينه وبينهم ما جرى، فأخذ يبدي بعض تشدّد نحوهم في كتبه، مما هو من قبيل نفثة مصدور لا تقوم بها الحجة، ويرجى عفوها له ولهم سامحهم الله تعالى» (قواعد ٣٨٢- ٣٨٣ تعليقاً)[١].

عرفنا أنه كان لكل من التهانوي والكوثري رأي يختلف عن الآخر في بيان انحراف البخاري عن أبي حنيفة. وجاء أبو غدة فجعل هذه الأمور كلها من أسباب انحرافه عنه، وقال:

«فليس غريباً أن يكون غمز البخاري بأبي حنيفة متأثراً بهذه الملابسات، إذ العصمة من المؤثرات النفسية ليست لأحد من البشر سوى الأنبياء- عليهم الصلاة والسلام-» (قواعد ٣٨٣ تعليقاً).

كلمة حق أريد بها الباطل:

ولا ريب أن الإنسان يتأثر بالملابسات النفسية، ولكن أرى أن تطبيقه على الإمام البخاري في هذه القضية يكذّبه الواقع والتأريخ.

كان الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ أعلى بكثير من هذه التوافه والسفاسف

(١) قصة أبي حفص الصغير مع البخاري، لم يذكرها الذهبي في «سير أعلام النبلاء»، ولا ابن حجر في «هدي الساري» في أسباب إخراجه من «بخارى».

التي نسبت إليه في بيان انحرافه عن الإمام أبي حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وغير خاف على العلماء أن ما وقع بين البخاري وبين شيخه محمد بن يحيى الذهلي في «نيسابور» في «مسألة اللفظ»[1] كان أشدّ محنة وأنكى مما وقع بينه وبين أبي حفص الصغير، على ما ذكره هؤلاء القوم.

ومع ذلك لم ينتقم من الذهلي لنفسه، ولم يتكلّم فيه كلاماً يكون من قبيل «نفثة مصدور»، بل بالعكس إنه روى عنه «في صحيحه»، ولم تدفعه المؤثرات النفسية إلى النيل منه، وترك الرواية[2] عنه. فإن دَلّ هذا على شيء فإنما يدلّ على ورعه وزهده وتقواه. والله أعلم.

وفي ضوء هذا الواقع التأريخي العجيب من نوعه كيف يسوغ لهؤلاء القوم أن يتجرؤوا على هذا الإمام فيقولوا: «إنه أخذ يبدي بعض تشددّ نحو الحنفية في كتبه» لما وقع بينه وبين أبي حفص الصغير الحنفي من الخلاف، ونفي لأجله من «بخارى».

وهل يعقل أنّ مثله يتكلم في الحنفية كلهم كلاماً من قبيل «نفثة مصدور» لأجل هذه الحادثة؟

وهل مثله يتأثر بنعيم بن حماد فيتكلّم في خلق الله بدون دليل، مع أنه لم يرو عنه إلا مقروناً بغيره؟

وفي الحقيقة ترى في كلام القوم ريبة ظاهرة، أخاف أن تكون من قبيل «نفثة مصدور» في حق هذا الإمام الفذّ الذي رزق الله تعالى كتابه

---

(١) كما تقدم آنفاً بشيء من التفصيل تعليقاً.

(٢) راجع هذه الحادثة في هدي الساري (٤٩٠- ٤٩١).

«الصحيح» قبولًا بين المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، لم يحظ به غيره من الكتب سوى كتاب الله عزّ وجل.

وزد إلى ذلك أن أبا جعفر- ورّاق البخاري- قال:

سمعته (أي البخاري) يقول: لا يكون لي خصم في الآخرة- فقلت: إن بعض الناس ينقمون عليك التأريخ، ويقولون فيه اغتياب الناس.

فقال: إنما روينا ذلك رواية، ولم نقله من عند أنفسنا. وقد قال النبي ﷺ: «**بئس أخو العشيرة**».

وقال: «ما اغتبتُ أحداً قط منذ علمتُ أن الغيبة حرام».

وقال أيضاً: «إني لأرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحداً»[١].

قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ما نقل هذه الأقوال:

«قلت: وللبخاري في كلامه على الرجال توقٍ زائد وتحرٍ بليغ يظهر لمن تأمل كلامه في الجرح والتعديل. فإن أكثر ما يقول: «سكتوا عنه»، «فيه نظر»، «تركوه»، ونحو هذا وقلّ أن يقول: كذّاب ووضاع. وإنما يقول: «كذّبه فلان»، «رماه فلان» يعني بالكذب[٢].

- نقل أبو غدّة تجنّي الكوثري على الإمام البخاري في قضية «الإرجاء»، حيث قال:

«ومن الغريب أن بعض من يعدّونه من أمراء المؤمنين في الحديث

---

(١) هدي الساري (ص٤٨٠) تعليقاً.

(٢) المصدر المذكور: (ص ٤٨٠).

يتبجح قائلًا: «إني لم أخرج في كتابي عمّن لا يرى أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص، مع أنه أخرج عن غلاة الخوارج ونحوهم في كتابه. وهو يدري أن الحديث القائل بأن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص: غير ثابت عند النقّاد. ولا التفات إلى المتساهلين ممن لا يفرّقون بين الشمال واليمين...» (قواعد ٣٣٧-٢٣٨ تعليقاً).

ولا ريب أن لكل مقلّد حقاً في الدفاع عن إمامه، ولا يلام على ذلك لأنه لا يبقى مقلداً بحتاً إلا بهذا، ولكن إذا لا يتأتى الدفاع عن الإمام إلا بالنيل من الآخر فهذا تعصب بارد وأسلوب سفيه، لا يرضاه إلا مبتلى مجنون.

- ونرى هؤلاء القوم لا يمرون بقول فيه ثناء على الإمام أبي حنيفة إلا يبرزونه ويفخّمونه- ولا مخالفة-، ولكن العيب أنهم يجعلونه تكأة يتكئون عليها في الرد على الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بمناسبة وبدون مناسبة.

وعلى سبيل المثال، نقل أبو غدّة قول الإمام أبي داود السجستاني:

«رحم الله مالكاً كان إماماً، رحم الله الشافعي كان إماماً، رحم الله أبا حنيفة كان إماماً...» فقال (أي أبو غدة):

«والإمام أبو داود رَحِمَهُ اللَّهُ يردّ بهذا التعديل والتزكية- بلطف- على البخاري ومن تبعه من المتعصبة على أبي حنيفة...» (قواعد ٣٢١ تعليقاً).

سلّمنا أن لفظ «إمام» ذكره بعض المؤلفين في ألفاظ التوثيق والتعديل، ولكن أين في كلام أبي داود الردّ على الإمام البخاري يا أولى الأحلام والنهى؟!

ثمّ لماذا لا نرى أي حديث من طريق أبي حنيفة في سنن أبي داود؟- رحمهم الله جميعاً-.

- ولقد تسربت مثل هذه التحاملات البغيضة والتعصبات الباردة على البخاري من أمثال هؤلاء الجامدين إلى صفوف السذج من الناس. وزاد الطين بلّة والقلب علّةً حينما تأثرت حنفية الهند بالكوثري وتقوّلاته على أئمة السنّة الأعلام، حتى شحن أحمد رضا البجنوري النقشبنيدي كتابه «أنوار الباري شرح صحيح البخاري» [وهو ترتيب أمالي الكشميري بالأردية] بهفوات الكوثري وهناته، وجعل فيه خليجاً هائلًا بين أهل الحديث والحنفية. ووصل الأمر إلى أن آحاد الطلبة عندهم يعتقدون أن البخاري وغيره من المحدثين كانوا متحاملين على الفقه الحنفي.

وبالتالي لا يقبل قولهم في جرح الحنفية، ومن يجرحهم هو بالجرح أولى[1]. ونعوذ بالله من الخذلان، واتباع الهوى والبهتان.

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه ... فالقوم أعداء له وخصومُ
كضرائر الحسناء قلن لوجهها ... حسداً وبغياً: إنه لدميم

جزاء الغضّ من الإمام البخاري:

«الواجب على العاقل لزوم السلامة بترك التجسس عن عيوب الناس، مع الاشتغال بإصلاح عيوب نفسه، فإن من اشتغل بعيوبه عن

(١) راجع مقدّمة «أنوار الباري» بالأردية، والردّ عليها في «اللمحات إلى ما في أنوار الباري من الظلمات» لشيخنا العلّامة محمد رئيس الندوي (-١٤٣٠هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ أستاذ الجامعة السلفية بالهند سابقاً، وكان معلمّي عصره في معرفة الحديث وعلله، ومعرفة الجرح والتعديل- غفر الله له ولمشايخنا جميعاً، الأحياء منهم والأموات-.

عيوب غيره أراح بدنه ولم يتعب قلبه.

فكلما اطلع على عيب لنفسه هان عليه ما يرى مثله من أخيه.

وإن من اشتغل بعيوب الناس عن عيوب نفسه، عمى قلبه وتعب بدنه، وتعذّر عليه ترك عيوب نفسه.

وإن من أعجز الناس من عاب الناس بما فيهم، وأعجز منه من عابهم بما فيه: «من عاب الناس عابوه»[١].

ونتذكر قول الله تعالى: ﴿وَمَن يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُۥ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١١١﴾ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَـٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [النساء: ١١١-١١٢].

وقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَـٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَـٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب:٥٨].

- لحوم العلماء مسمومة، وعادة الله في هتك أعراض منتقصيهم معلومة.

ومن وقع فيهم بالثلب، ابتلاه الله قبل موته بموت القلب[٢].

وعن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: صعد رسول الله ﷺ المنبر فنادى بصوتٍ رفيع فقال:

«يا معشر من قد أسلم بلسانه ولم يفض الإيمانُ إلى قلبه: لا تؤذوا المسلمين ولا تعيروهم، ولا تتبعوا عوراتهم، فإنه من تتبع عورة أخيه المسلم

---

(١) «روضة العقلاء» لأبي حاتم (ص١٢٥).

(٢) الردّ الوافر لابن ناصر الدمشقي (ص١٩٧).

تتبع الله عورته، ومن تتبع الله عورته يفضحه ولو في جوف رحله»[١].

- ومن علامة أهل البدع: الوقيعة في أهل الحديث والأثر، حتى يخلو لهم المجال لنشر مذهبهم بعد طرح الثقة بأئمة السنّة والنيل منهم. وهذا الذي انتهجه الكوثري ومن لفّ لَفّه من أصحابه وتلامذته في كتبهم في العصر الحاضر.

وقد أحسن العلامة المعلمي الردّ على الكوثري في هذه القضية حيث قال:

«ولعمري أن محاولة الأستاذ في دفاعه عن أبي حنيفة الطعنَ في أئمة الإسلام كسفيان الثوري، وأبي إسحاق إبراهيم بن محمد الفزاري، وعبد الله بن الزبير الحميدي، والإمام أحمد بن حنبل، والإمام أبي عبد الله البخاري وغيرهم من الأئمة... لأضرّ على أبي حنيفة من كلام هؤلاء الأئمة فيه.

ولو قال قائل: لا يتأتى تثبيت أبي حنيفة إلا بإزالة الجبال الرواسي لكان أخفّ على أبي حنيفة ممن يقول: لا يتأتى محاولة ذلك إلا بالطعن في هؤلاء الأئمة، وإن صنيع الكوثري لأضرّ على أبي حنيفة من هذا كلّه، لأن الناس يقولون: الكوثري عالم مطلع، كاتب بارع، إن أمكن أحداً الدفاع عن أبي حنيفة فهو، ولو أمكنه ذلك بدون الطعن في هؤلاء الأئمة، ودون ارتكاب المغالطات الشنيعة لكان من أبعد الناس عن ذلك.

---

(١) الترمذي «٤/ ٣٧٨ طبعة أحمد شاكر» وقال: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث الحسين بن واقد»، و«صحيح سنن الترمذي» للألباني (٢/ ٢٠٠) وقال: «حسن صحيح».

هذا، وفضائل البخاري معروفة، حتى:

- قال أبو عمرو الخفاف- وهو من الحفاظ - كما في «أنساب السمعاني»:

«حدّثنا التقى النقي العالم الذي لم أر مثله: محمد بن إسماعيل، وهو أعلم بالحديث من إسحاق وأحمد وغيرهما بعشرين درجة. من قال فيه شيئاً فعليه مني ألف ألف لعنة»[١].

- وقال الإمام مسلم للبخاري: «لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك»[٢].
- وقال عبد الله بن محمد المسندي:
- «محمد بن إسماعيل إمام، فمن لم يجعله إماماً فاتهمه»[٣].
- وقال القسطلاني:

«وأما تآليفه: فإنها سارت مسير الشمس، ودارت في الدنيا، فما جحد فضله إلا الذي يتخبطه الشيطان من المسّ»[٤].

- وقال الإمام أحمد بن عبد الرحيم المعروف بالشاه ولي الله الدهلوي (-١١٧٦هـ)، صاحب «حجة الله البالغة»:

---

(١) التنكيل (١/ ٤٢٧- ٤٢٨)، وتهذيب الأسماء للنووي (١/ ٧٠) بدون ذكر الجملة الأخيرة منه.

(٢) تهذيب الأسماء (١/ ٧٠)، والبداية والنهاية (١١/ ٢٦)، وإرشاد الساري (١/ ٣٥).

(٣) هدي الساري (ص٤٨٤).

(٤) إرشاد الساري (١/ ٣٦).

«وإنه كل من يهوّن أمرهما (أي أمر الصحيحين) فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين»(١).

- وقال الأمير صديق حسن البخاري القنّوجي (-١٣٠٧هـ):

«وهما أصحّ الكتب، ومن يهوّن أمرهما فهو مبتدع متبع غير سبيل المؤمنين. هذه صحف الفحول تنطق بذلك»(٢).

فليتفكر المتعصبة لخطورة هذه الأقوال ملياً، - وهم يبحثون عن قالة سوء للنيل من كرامة المحدثين عامة، والإمام البخاري خاصّة، وأخشى أن لا تلقى هذه الزواجر أذناً صاغية عندهم، لأن قائليها ليسوا من الحنفية، فليقرؤوا قول الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي الحنفي الجشتي (-١٣٢٣هـ)- وهو من علماء «ديوبند» المعروفين عندهم، وكان مشرفاً على مدرستي «ديوبند» و«سهارنفور» في عصره... وليعتبروا بما هم فيه من تناقضات حول أئمة الحديث وتحاملات عليهم، وعلى رأسهم الإمام البخاري - رحمهم الله أجمعين-، فإنه قال بعد بيان أهمية الكتب الستّة:

«ومن يشنّع عليها ويهوّن أمرها، كأنه يسبّ النبي ﷺ، وهو فاسق مرتدّ، بل كافر ملعون عند الله تعالى»(٣).

---

(١) حجة الله البالغة (١/ ١٣٤).

(٢) السراج الوهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (ص٤).

(٣) الفتاوى الرشيدية (٢/ ١٣- باللغة الأردية)، وعنها في «نصرة الباري» (١٩٦-١٩٧) للشيخ عبد الرءوف الرحماني- رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى- عضو رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرّمة سابقاً، من دولة النيبال.

الفرق بين صاحب سنّة وصاحب بدعة:

إن الذين يدافعون عن الآراء الفقهية المخالفة للسنة الصحيحة بالتأويلات السخيفة[1]، ويبذلون أقصى جهودهم لإثبات أن ما ذهب إليه أصحابهم هو الصحيح لا غير. فهم ينسون أن خلافهم في هذه الحالة مع إمام الثقلين، الموحى إليه، المختص بالاتباع الكامل: النبي المعصوم ﷺ الذي قال: «**لو كان موسى حيّا لما وسعه إلا اتباعي**»[2].

فكيف برجل من أمته ﷺ يترك قوله لقول إمامه انتصاراً لمذهبه، وهذا أمر لا يرضى عنه إمامه أبداً. وكيف وأن إمامه نصّ على رجوعه إلى الحديث إذا صحّ، وترك قوله فيما يخالف السنّة.

- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ بعد إيراد الآيات في وجوب طاعة الله تعالى وطاعة رسوله ﷺ:

«والمقصود بهذا الأصل أنّ من نصب إماماً فأوجب طاعته مطلقاً: اعتقاداً أو حالاً، فقد ضَلّ في ذلك، كأئمة الضلال الرافضة الإمامية، حيث جعلوا في كل وقت إماماً معصوماً تجب طاعته. فإنه لا معصوم بعد الرسول، ولا تجب طاعة أحد بعده في كل شيء».

---

(١) فيغيرون معاني الأحاديث، أو يحرّفون ألفاظها، أو يضعونها، أو يقبلون جزءاً منها ويخالفون الجزء الآخر، كل ذلك لموافقة مذهبهم الفقهي، حتى وصل بهم التعصب المذهبي على أنهم يرفضون العمل بالحديث بعد الاعتراف بصحته، لأنه غير معمول به في مذهبهم. (راجع هذه الجزئيات كلها مع الأمثلة في «زوابع في وجه السنّة» (٣١٧- ٣٨٢).

(٢) هذا حديث حسن بمجموع طرقه، رواه أحمد في مسنده (٣/ ٣٣٨، ٣٨٧)، عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

«وكذلك من دعا لإثبات شيخ من مشايخ الدين في كل طريق من غير تخصيص ولا استثناء، وأفرده عن نظرائه...».

«وكذلك من دعا إلى اتباع إمام من أئمة العلم في كلّ ما قاله، وأمر به، ونهى عنه مطلقاً، كالأئمة الأربعة»[١].

ملخص القول أنه لا يجب على أحد من المسلمين اتباع شخص معيّن في كلّ ما يأمر وينهى غير النبي المعصوم ﷺ.

وعلى هذا، ينبغي للإنسان المؤمن بالله ورسوله أن يبحث عن الحق، ويدور معه حيث دار، ولا يحاول دفعه انتصاراً لمذهبه، لأنه من طريقة أصحاب البدع والأهواء، وليس من طريقة أهل السنّة والحديث والأثر.

- وقال وكيع: «لو أن الرجل لم يصب في الحديث شيئاً إلّا أنه يمنعه من الهوى، كان قد أصاب فيه»[٢].
- وقال أيضاً: «أهل السنّة يروون ما لهم وما عليهم، وأهل البدعة لا يروون إلّا ما لهم»[٣].
- قال أيضاً: «من طلب الحديث كما جاء، فهو صاحب سنّة. ومن طلب الحديث ليقوّي هواه فهو صاحب بدعة»[٤].

قال البخاري: «يعني [أي وكيع] أن الإنسان ينبغي أن يلغي رأيه لحديث

(١) فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية (١٩/ ٦٩- ٧٠).
(٢) «شرف أصحاب الحديث» للخطيب البغدادي (ص٦٠).
(٣) أخبار أصبهان (٢/ ١٨)، والتحقيق في اختلاف الحديث لابن الجوزي (١/ ٥).
(٤) جزء رفع اليدين للبخاري مع جلاء العينين للراشدي (١٢٠- ١٢١).

النبي ﷺ حيث ثبت الحديث، ولا يعلّل بعلل لا تصح ليقوّي هواه»[١].

وقال الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

العودة بالأمة إلى الكتاب والسنّة:

انطلاقاً من هذا المبدأ المبارك أخرج الإمام البخاري في صحيحه أصحّ ما ورد من الأحاديث في العقائد والعبادات، والأحكام والمعاملات، والأخلاق والآداب، والتعليم والتربية، والسياسة والحكم، والمعيشة والاقتصاد وغيرها من أمور الدنيا والآخرة.

وردّ فيه على الفرق المنحرفة عن الجادّة حفاظاً على جمال الإسلام، وأبطل حيل الفقهاء صوناً لنقاوة الشريعة، وناقض أصول الأصوليين والقياسيين والمتكلمين دفاعاً عن الحديث، ودعا إلى الاعتصام بالكتاب والسنّة نصرة للسنّة المحضة.

- عقد البخاري رحمه الله في «كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة»، (باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، وقول الله تعالى: ﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤]).

قال[٢]: «أئمة نقتدي بمن قبلنا، ويقتدي بنا من بعدنا».

وعن ابن عون: «ثلاث أحبّهن لنفسي وإخواني:

(١) المصدر المذكور للبخاري (ص١٢١).

(٢) كذا للجميع بإبهام القائل، وقد ثبت ذلك من قول مجاهد، أخرجه الفريابي والطبري وغيرهما من طريقه بهذا اللفظ بسند صحيح. (فتح الباري: ١٣/ ٢٥١).

- هذه السنّة أن يتعلّموها، ويسألوا عنها.
- والقرآن أن يتفهّموه، ويسألوا الناس عنه.
- ويدَعوا[(١)] الناس إلا من خير»[(٢)].

● وروى البخاري عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: «كلّ أمتي يدخلون الجنّة إلّا من أبي.

قالوا: يا رسول الله: ومن يأبى؟

قال: من أطاعني دخل الجنّة، ومن عصاني فقد أبى»[(٣)].

● وذكر حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «إن أحسن الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ، وشرّ الأمور محدثاتها، و﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ [الأنعام: ١٣٤]»[(٤)].

هذا، وبذل الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ أغلى ما كان عنده من الجهد

---

(١) يدَعوا: بفتح الدال، هو من الودع بمعنى الترك. (الفتح: ١٣/ ٢٥٢).

(٢) البخاري (١٣/ ٢٤٨ قبل الحديث رقم ٧٢٧٥).

(٣) المصدر المذكور (١٣/ ٢٤٩ رقم ٧٢٨٠).

(٤) المصدر المذكور (١٣/ ٢٤٩ رقم ٧٢٧٧). وقال الحافظ ابن حجر في شرح هذا الحديث: «أما قوله في حديث العرباض: «فإن كل بدعة ضلالة» بعد قوله «وإياكم ومحدثات الأمور» [رواه أحمد وغيره من أهل السنن بإسناد صحيح] فإنه يدل على أن المحدث يسمى بدعة.
وقوله: «كل بدعة ضلالة» قاعدة شرعية كلية بمنطوقها ومفهومها. أما منطوقها فكأن يقال: «حكم كذا بدعة وكل بدعة ضلالة» فلا تكون من الشرع لأن الشرع كله هدى، فإن ثبت أن الحكم المذكور بدعة صحت المقدمتان، وأنتجتا المطلوب.
والمراد بقوله «كل بدعة ضلالة» ما أحدث ولا دليل له من الشرع بطريق خاص ولا عام.
وقوله في آخر حديث ابن مسعود ﴿إِنَّ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾ أراد ختم موعظته بشيء من القرآن يناسب الحال...» (فتح الباري: ١٣/ ٢٥٤).

والوقت والمال، في سبيل تأليف صحيحه، ليكون حاوياً لجميع مقاصد الشريعة وخصائصها، شاملًا لكل ما يحتاج إليه الإنسان في دينه ودنياه، وفي عقباه وأخراه، تطبيقاً لقوله المعروف:

«لا أعلم شيئاً يحتاج إليه، إلا وهو في الكتاب والسنّة...»(١).

فرَحِمَهُ ٱللَّهُ من إمام لُقِّب بأمير المؤمنين في الحديث، وهو سيّد طائفة المحدّثين، وفقيه هذه الأمّة حقّا.

واعتبر كتابه بعد البحث والتحقيق والمناقشة والمداولة: «أصحّ كتاب بعد كتاب الله عزّ وجل»، وتلقته الأمة في مشارق الأرض ومغاربها بالقبول والتصديق، وحظي بما لم يحظ به غيره من الكتب في الآفاق، حتى صار معياراً للحديث الصحيح، وميزاناً توزن به دواوين السنّة الأخرى صحّة وضعفاً: ﴿ذَٰلِكَ فَضۡلُ ٱللَّهِ يُؤۡتِيهِ مَن يَشَآءُۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلۡفَضۡلِ ٱلۡعَظِيمِ﴾ [الجمعة: ٤].

وقد حاز بهذه الفضائل العظيمة والمناقب الجليلة في حياته، واعترفوا بها بعد مماته في الدنيا، وما عند الله خيرٌ وأبقى.

وكان في كل ذلك دخل كبير لإخلاصه وحسن قصده، وزهده وورعه وتقواه، وتفانيه في تحقيق مبدأ «العودة بالأمّة إلى الكتاب والسنّة»، -شكر الله سعيه، وأجزل مثوبته، وجزاه عن الإسلام والمسلمين خيراً، وأسكنه الفردوس الأعلى مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقاً-.

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٢/ ٤١٢).

﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر: ١٠].

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. وصلى الله على نبينا وعلى آله وأزواجه وأصحابه، وسلّم تسليماً كثيراً.

«سبحانك اللهم وبحمدك، لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك».

خادم الكتاب والسنّة

صلاح الدين مقبول أحمد

(غفر الله له ولوالديه وإخوانه ومشايخه وسائر المسلمين)

الجهراء- الكويت

يوم الأحد: ٢٢/ ٥/ ١٤٣٠هـ - ٧/ ٥/ ٢٠٠٩م

❊ ❊ ❊

ترجمة المؤلف

العلامة محمد إسماعيل السلفي (١)

(١٣١٤ - ١٣٨٧هـ = ١٨٩٥-١٩٦٨م)

قيّض الله للأمة الإسلامية علماء أكفاء، ورجالًا أوفياء، على تعاقب الأجيال والأزمان، قاموا بنشر العقيدة الصحيحة، وبثّ علم الكتاب والسنة، ونذروا أنفسهم للذود عن حياضهما، والدفاع عن حدودهما، بكل ما لديهم من وسائل وإمكانيات.

ومن هؤلاء السادة الميامين الأفذاذ الذين تتلألأ أسماؤهم في

---

(١) من مصادر ترجمته:
- «شرح مشكاة المصابيح» (مقدمة ابن المؤلف) (١/ ١٤-١٩).
- حجّية الحديث للمؤلف (مقدمة الناشر) (ص١١-١٣).
- «حركة الانطلاق الفكري» (مقدمة المترجم: الدكتور مقتدى حسن الأزهري) (ص١١-١٢) طبعة الجامعة السلفية بنارس الهند.
-«جهود مخلصة في خدمة السنّة المطهرة» للدكتور عبد الرحمن الفريوائي (ص١١٢) طبعة السلفية بالهند.
- مجلة الاعتصام الأسبوعية بلاهور(عدد شهر مارس ١٩٦٨، يونيو ١٩٦٨م).
- تأريخ أهل الحديث في مدينة «غوجرا نواله» للشيخ عبد الله المعروف بـ «أهل الحديث».
- «نقوش عظمت رفته» آثار العظمة الماضية: للأستاذ محمد إسحاق بهتي.
- مخدوم العلماء مولانا محمد إسماعيل السلفي: للكاتبة سعدية أرشد.
- «مقالات حديث» للعلّامة السلفي (ترجمة المؤلف بقلم الشيخ حافظ شاهد محمود).
- «موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي» للسلفي (ترجمة المؤلف بقلم صلاح الدين مقبول أحمد).
- «حجية الحديث النبوي» (الطبعة العربية) (ترجمة المؤلف بقلم صلاح الدين أحمد).
- رسالة في ترجمة العلّامة السلفي للشيخ محمد خالد الغرجاكهي.

صفحات التأريخ الديني لشبه القارة الهندية: «العلامة محمد إسماعيل السلفي».

ولادته ونشأته:

ولد العلامة محمد إسماعيل بن محمد إبراهيم السلفي حوالي سنة ١٣١٤هـ الموافق ١٨٩٥م، في قرية «دهونيكي» في نواحي «وزير آباد»، بمديرية «غوجرا نواله» بباكستان، في أسرة محافظة على الدين، ومتمسكة بأخلاقه وآدابه. وقد تولىّ بعض أفرادها مناصب عالية في الحكومة المغولية في الهند قديماً.

وكان أبوه الشيخ محمد إبراهيم (من تلاميذ العلامة الحافظ عبد المنان الوزير آبادي) عالماً فاضلًا، عاملًا بالكتاب والسنّة، ورعا تقياً. وكان بحكم مهنته طبيباً نطاسيّا، وخطاطا ماهراً (هو الذي خطّ بيده كتاب «تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي» للعلامة عبد الرحمن المباركفوري، فطبع أول مرة على الحجر في أربعة أجزاء، وصوّر فيما بعد أيضاً عدّة مّرات).

نشأ الشيخ في هذه البيئة نشأة دينية، وتربّى تحت رعاية أبيه على حبّ العلم والعلماء.

رحلته لطلب العلم:

تلقّى تعليمه الابتدائي في قريته على يد أبيه؛ وغيره من العلماء. ثم رحل إلى «وزير آباد»، و«دهلى» و«أمر تسر» و«سيالكوت» وغيرها من المدن، التي كانت تعتبر من مراكز العلم الديني حينذاك، فجلس في

حلقات علمائها، العاملين في مجال التعليم والتربية، المعروفين بالعلم والدين، والزهد والتقوى، ورجع بحظّ وافر.

شيوخه:

من شيوخه المعروفين الذين استفاد منهم كثيراً:

- الشيخ محمد إبراهيم (أبوه) «دهونيكي».
- الشيخ عمر الدين الوزير آبادي «دهونيكي».
- الشيخ الحافظ عبد المنّان الوزير آبادي الملقب بـ «أستاذ فنجاب» (صاحب أكبر الحلقات الحديثية بعد شيخه: السيد نذير حسين المحدث الدهلوي) (وزير آباد).
- الشيخ عبد الجبار العمر فوري (تلميذ السيد نذير حسين) (دهلى).
- الشيخ قاسم على (دهلى).
- الشيخ عبد الغفور الغزنوي (أمر تسر).
- الشيخ عبد الرحيم الغزنوي (أمر تسر).
- الشيخ محمد حسن: المفتي الديوبندي (مؤسس الجامعة الأشرفية بلاهور) (أمر تسر).
- الشيخ محمد حسين الهزاروي.
- الشيخ محمد إبراهيم الملقب بـ «مير» السيالكوتي (سيالكوت).
- والشيخ أبو بكر خوقير (مكة المكرمة) (أخذ منه إجازة التدريس والإفتاء) .

هذا، ويصل إسناده إلى النبي ﷺ بأربع وعشرين واسطة، وذلك

بروايته عن شيخه الحافظ عبد المنان سنة ١٣٣٣هـ، عن شيوخه: السيد نذير حسين الدهلوي، والشيخ حسين بن محسن الأنصاري، والشيخ عبد الحق البنارسي (تلميذ الإمام الشوكاني) رحمهم الله تعالى.

مناصبه:

بعد ما أخذ إجازة التدريس والإفتاء من شيوخه، دخل في معترك الحياة العلمية العملية، واحتل مناصب عديدة لكفاءته البالغة، منها:

- تولى الخطابة في «جامع أهل الحديث» بغوجرا نواله إثر تخرّجه، بتزكية من شيخه العلّامة محمد إبراهيم مير السيالكوتي، وإشارة من العلامة أبي الوفاء ثناء الله الأمر تسري، وذلك سنة ١٣٣٩هـ الموافق ١٩٢١م. وآثر هذه الخطابة والتدريس في «الجامعة المحمدية» فيما بعد على التدريس في الجامعة الإسلامية بالمدينة الطيبة، حين استدعى له من قبل سماحة الشيخ العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز (نائب رئيس الجامعة آنذاك)، وأرسل إليها مكانه العلامة المحدّث محمد الغوندلوى. ولقد شاهدت البلاد خلال نصف قرن تغييرات كثيرة في الأوضاع الدينية والسياسيّة، ولكنه لا زال مستمراً على منهجه في الدعوة إلى الله، بكل رزانة وثبات، وبدون ملل وكلل حتى وفاته.
- تولى رئاسة هيئة التدريس في الجامعة المحمدية بعدما أنشأها في «غوجرا نواله».
- اختير عضوا في «لجنة أهل الحديث» التي شكّلت لتنظيم الجماعة في فنجاب.

- عيّن مشرفاً على مقر «جمعية تنظيم أهل الحديث» بفنجاب، التي أنشئت تحت إشراف الشاه محمد شريف الغريالوي سنة ١٩٣١م.
- انتخب أمينا عاما للجنة العمل لجمعية «أهل الحديث»، التي كونت في المؤتمر السنوي للجمعية بدهلي سنة ١٩٤٦م.
- أنشئت جمعية أهل الحديث بباكستان بجهوده سنة ١٩٤٨م، تحت قيادة السيد محمد داود الغزنوي، وذلك بعد وفاة العلامة ثناء الله الأمرتسري، وانتخب أمينا لها بعد إنشائها بمدة قريبة (١٩٤٩-١٩٦٢م)، ثم أميراً لها بعد وفاة الغزنوي سنة ١٩٦٢م، حتى وفاته سنة ١٩٦٨م.
- كان أحد الأعضاء الثلاثة (مع السيد محمد داود الغزنوي، والشيخ عطاء الله حنيف الفوجياني) من قبل الجمعية في المجلس التنفيذي لحركة «ختم النبوة» التأريخية أيام سنة ١٩٥٣م، أنشئت هذه الحركة لمقاومة القاديانية، وكشف زيفها، وللمطالبة من الحكومة بالقضاء عليها، وقد عوقب في هذه القضية بالسجن دون غيره من زملائه، وذلك بتهمة الإخلال بأمن البلاد في زعمهم.

نشاطه في مجال الدعوة والإرشاد:

وقف حياته للدعوة إلى الكتاب والسنة، على منهج السلف الصالح، ونشر العقيدة الصافية من أكدار الشرك والوثنية والإلحاد. وقام - بهذا الصدد- بنشاطات دعوية واسعة تدلّ على إخلاصه وطموحه، في هذا المجال، منها:

- عقد مؤتمراً سنوياً لجمعية أهل الحديث لعموم الهند سنة ١٩٢٤م في

عنفوان شبابه، تحت رئاسة العلامة الحافظ محمد الغوندلوي (أستاذ الجامعة الإسلامية بالمدينة سابقاً)، ثم بعد انفصال باكستان عن الهند، عقد عدة مؤتمرات دعوية في عهد تولّيه أمانة الجمعية وإمارتها.

- أجريت جريدة الاعتصام الأسبوعية، فكان الشيخ مشرفاً عليها، والأستاذ محمد حنيف الندوي مديراً لها، والشيخ محمد عطاء الله حنيف (صاحب الترخيص لها) ناشراً.
- كان عضوا بارزاً في الوفد الدعوى الذي قاوم «حركة شدهي الهندوسية» التي بدأت تهنّد المسلمين سنة ١٩٢٤م، في منطقة «مل كانون».
- كان يشترك في المؤتمرات الإسلامية، والندوات الدينيّة في أنحاء البلاد .
- كان من أعمال حياته اليومية: الاستمرار على إلقاء الدروس في تفسير القرآن الكريم بعد صلاة الصبح، والاهتمام بتعليم التّجار والعمال ترجمة معاني القرآن بعد الدرس، بصفة خاصة ومستمرة.

هذا كله مع تدريسه في الجامعة المحمدية، وقيامه بالإفتاء، وغيرهما من أمور الدعوة والإرشاد.

نشاطه السياسي:

كان عنصراً هاماً في كل نشاط ديني وسياسي، زهاء نصف قرن. وتأثر في مجال السياسة بالقائد المحنّك إمام الهند «أبي الكلام أزاد» (صاحب «تفسير ترجمان القرآن» بالأردية، وأوّل وزير للتعليم والتربية في

الهند، بعدما تحرّرت شبه القارة الهندية من الاستعمار الإنجليزي سنة ١٩٤٧م) وساهم في الحركات السياسية من وجهة نظره الدينيّة.

ومن أعماله في هذا المجال:

- أيّد أبا الكلام آزاد على الجهاد ضد الاستعمار البريطاني سنة ١٩٢١م.
- عمل بكل جدّ وإخلاص في «حركة الخلافة» (التي أنشئت لإعادتها، بعد القضاء عليها في تركيا)، وفي حركة عدم التعاون مع الاستعمار، وفي جمعية علماء الهند. وتحمّل مشقات الأسر والسجن من قبل الإنجليز عدّة مرات. وقد صدر القرار بمنعه عن الخروج من «غوجرانواله» أيضاً، وذلك بعد الاستقلال.
- مثّل جمعية «أهل الحديث» لدى الحكومة الباكستانية للمطالبة منها لإقامة الحكم الإسلامي في باكستان، وذلك مع السيّد محمد داود الغزنوي.
- وكان عضواً في اللجنة التي شكلت لتدوين «الدستور الإسلامي» سنة ١٩٥٢م، تحت رئاسة السيد سليمان الندوي بمدينة كراتشي.

نشاطه العلمي:

عمل الشيخ في مجال الدعوة والإرشاد، والتدريس والإفتاء، ما يقارب خمسين سنة، وكتب في الجرائد والمجلات مئات المقالات، وألّف كتباً ماتعة نافعة، وتخرج على يده في «الجامعة المحمدية» بغوجرا نواله، في هذه الفترة الطويلة ألوف من الطلاب، الذين قاموا بخدمات جليلة في مجالات شتى في أنحاء البلاد، منهم:

- الأستاذ محمد حنيف الندوي (صاحب كتابات قيّمة حول علوم القرآن وفلسفة الإسلام).
- الشيخ محمد عبد الله (أمير جمعية أهل الحديث بباكستان سابقاً).
- الشيخ الحافظ محمد إسماعيل ذبيح (وهو خطيب مصقع، ومدرس ناجح).
- الشيخ معين الدين اللكهوي (كان معروفاً بالبصيرة السياسية).
- الأستاذ محمد إسحاق بهتي (المعروف بكتابة تراجم العلماء والساسة في شبه القارة الهندية).
- الشيخ محمد سليمان الكيلاني (وهو مترجم لعديد من الكتب العربية والفارسية إلى الأردية).
- الشيخ خالد الغرجاكهي (مؤسس إدارة إحياء السنة بباكستان).
- الأستاذ عبد الحميد الصديقي (مترجم صحيح مسلم إلى اللغة الإنجليزية والأردية).
- الحافظ عبد المنان النورفوري (صاحب الانتقاد على فيض الباري).

مؤلفاته:

كان رَحِمَهُ اللَّهُ مع ممارسته النشاطات الدينية والسياسية المتنوعة: كاتباً بارعاً، ومؤلّفاً قديراً، ذا أسلوب شيق، وطراز رصين. وكل ما كتبه، كتبه على مستوى المسئولية، وهو يتميّز بالدقة والأمانة، والتحقيق والأصالة، في جميع كتاباته من جهة، ومن أخرى بالاستدلال البديه من الكتاب والسنة وآثار سلف الأمة، ما جعله يفوق أقرانه في هذا المجال.

ومن مؤلفاته المعروفة:

- شرح وترجمة «مشكاة المصابيح» (باللغة الأردية).
- شرح المعلقات السبع (بالعربية، والأردية).
- صفة صلاة النبي ﷺ.
- موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي (نقله إلى العربية صلاح الدين مقبول أحمد كاتب هذه السطور).
- رسالة في مسألة حياة النبي ﷺ.
- أهمية الحديث في التشريع الإسلامي.
- مكانة «السنة» في ضوء القرآن.
- حجية الحديث في ضوء سيرة النبي ﷺ.
- حركة الانطلاق الفكري وجهود الشاه ولي الله في التجديد (نقل هذه الكتب إلى العربية أستاذنا الدكتور مقتدى حسن «رئيس الجامعة السلفية»، ورئيس تحرير مجلة «صوت الأمة» بالهند.
- الخطب السلفية.
- الفتاوى السلفية.
- النصيحة.
- مذهب أهل الحديث والحركات الحديثة.
- مذهب الإمام البخاري (هذا هو كتابنا).
- رسالة زيارة القبور.
- تخطيط وجيز للحكومة الإسلامية.

- الحكومة الإسلامية ومسئولياتها.
- مجموع مقالات حديث (بالأردية)، جمعه الأخ الشيخ/ حافظ شاهد محمود- وفقه الله تعالى- .

هذا، وقد كتب الشيخ مقالات كثيرة، حول مواضيع متنوعة أخرى، نشرت على مئات الصفحات من الجرائد، مثل «أهل الحديث» الهندية، و«الاعتصام» و«منهاج»، و«إمروز»، و«كوهستان»، و«إسلامي زندكي» و«الإخوان»، و«مسلمان»، «وتوحيد» الباكستانية، وغيرها من المجلات والصحف، والآن- بحمد الله وفضله- جمعت هذه المقالات من بطون الصحف والجرائد والمجلات بغية النشر والتوزيع، كما ذكره ولده في مقدمة «شرح مشكاة المصابيح» للمؤلف. عسى الله أن يوفقه لذلك.

مآثره:

خلّف الشيخ مآثر خالدة لا تنفّك عن ذكره، وخاصة بعد انفصال «باكستان» عن «الهند» قام بجهود جبارة، تتلخص في المجالات الآتية:

١- إقامة المستوطنات:

ساهم الشيخ مساهمة فعّالة في مساعدة الأسر المهاجرة من داخل الهند، إلى باكستان بعد نشأتها، سنة ١٩٤٧م.

وأقام لها المستوطنات في مدينة «غوجرا نواله»، ووفّر لها ما أعانها من مساعدات ووسائل، في عيش حياة كريمة. وفي هذه الفترة العصيبة من الزمن كان يوصي الناس بالصبر والسلوان، وتحمّل ما أصابهم من نكبات، ويقول: هذا أيضاً من تجربة الحياة العملية.

٢- بناء المساجد:

وكان مهتماً بإنشاء المساجد في الأحياء التي كانت في حاجة إليها. وجدير بالذكر أنه حينما جاء إلى غوجرا نواله، كان فيها مسجد واحد فقط لأهل الحديث، وكان عددهم سبعة أفراد، ولكنه وضع حجر أساس المسجد الرابع والخمسين، وذلك قبل وفاته بعدّة أيام.

وأما بالنسبة لعدد أفراد الجماعة- الآن- في غوجرا نواله، فلعلّه لا يوجد له نظير في مدن باكستان كلّها.

٣- إنشاء المدارس الدينية:

أنشأ «الجامعة المحمدية» بغوجرا نواله سنة ١٩٢١م. وكذلك جال الأنحاء النائية من البلاد، خاصة منطقة «بلتستان»، ومنطقة «كشمير الحرّة»، وأنشأ فيها مدارس دينية كثيرة، تهتم بتدريس الكتاب والسنة على منهج السلف الصالح.

وفي الأخير أولى الشيخ اهتمامه البالغ «الجامعة السلفية» بـ «فيصل آباد» بباكستان، وساهم مع زملائه أمثال السيد محمد داود الغزنوي والشيخ محمد عطاء الله حنيف وغيرهما، في تطوير مشاريعها البنائية والتعليمية مساهمة لا تنسى.

وجدير بالذكر أن الشيخ السلفي راسل علامة الجزيرة فضيلة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز-رحمه الله تعالى- أيام رئاسته للجامعة الإسلامية بالمدينة الطيبة، لإرسال المدرسين إلى «الجامعة السلفية»، وحظي طلبه بالموافقة على ذلك بعد وفاته - رحمه الله تعالى-.

وكذلك أسّس «جامعة تعليم القرآن والحديث للبنات» بغوجرانواله سنة ١٩٦٧م، وذلك قبل وفاته بنحو تسعة أشهر.

وفاته:

أجمع معاصروه على أنه كان إماماً في علوم الكتاب والسنة، وخطيباً مصقعاً، ومدرّساً ناجحاً، وكاتباً مجيداً، واسع الاطلاع، غزير الإنتاج، ثاقب الذهن، متقد الفكر، ورعاً تقياً، حليماً قنوعاً يرضى باليسير، ولا يتطلع إلى الكثير.

وكانت حياته مترامية الأطراف، متعددة الجوانب، قضاها حافلة بالنشاطات في مجال الدعوة والإرشاد، والتدريس والإفتاء، والبحث والتحقيق، والذود عن حياض الكتاب والسنة، والدفاع عن منهج السلف الصالح، حتى وافاه الأجل المحتوم في «غوجرا نواله» في (العشرين من شهر ذي القعدة سنة ١٣٨٧هـ الموافق العشرين من فبراير سنة ١٩٦٨م، يوم الثلاثاء بعد صلاة العصر) «فإنا لله وإنا إليه راجعون».

اللَّهم اغفر له، وارحمه، وعافه، واعف عنه، وأكرم نزله، ووسع مدخله، في جنة النعيم. آمين.

جنازته:

كانت جنازته حافلة مشهودة، وقد توارد أهل التوحيد من أهل الحديث والسنّة والأثر إلى «غوجرا نواله» من كل حدب وصوب، بعد سماع نبأ وفاته، حتى اكتظ إستادها الكبير بالمشيّعين، وتوقّفت حركة المرور في الشوارع المجاورة له لكثرة الازدحام الممتدّ إلى مسافة ميل

تقريباً، حتى قال رجل من أصحاب المحلّات في السوق: «أمثال هؤلاء هم الناس حياة وموتاً».

وصدق قول الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مثل هذه المشاهد: «الفرق بيننا وبين أهل البدع يوم الجنائز».

قال الأستاذ شورش الكاشميري (الشاعر المعروف، والكاتب البارز) في وصف جنازته:

«لما حملت جنازته في الساعة الثانية ظهراً في (٢١ فبراير ١٩٦٨م) إلى مثواه الأخير، دمعت عيون زهاء مائة ألف من المشيعين، غير الأطفال والنساء البواكي اللاتي كنّ على سطوح البيوت والمنازل على جنبي الشارع. وقد تمثّل أمام الأعين أنه هكذا تكون جنازة عباد الله المخلصين.

وكان شعور خاص انتاب على القلب حين حملت الجنازة، وتمثل ذلك في حزن شباب الجيل الجديد بهذه المناسبة. كم من المثقفين وطلبة الكليات والجامعات، فقدوا السيطرة على أنفسهم، وكثير منهم على عيونهم. ثم جاء وقت أداء الصلاة عليه، فصلّى عليه الإمام والمأمومون بكل حزن وملال، فكان المنظر أشدّ رقّة وتأثيراً في القلوب.

وأشهد الله أن مثل هذه الجنازة لا تكاد تتيسّر لأولئك الحكّام والملوك الذين يدّعون ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾، ويعلنون حكمهم المطلق في أرض الله تعالى، وينسون ساعة الموت» (جريدة «جتان» الأسبوعية، ٢٦ فبراير ١٩٦٨م).

عاش رَحِمَهُ ٱللَّهُ زهاء خمس وسبعين سنة، قضى منها قرابة نصف قرن

من حياته في «غوجرا نواله»، في مجالس التدريس والإفادة، والدعوة والإفتاء، والكتابة والخطابة معزّزاً ومكرماً. خرج من زاوية الخمول ووصل إلى سماء الرفعة والشهرة، وفاق أقرانه في العلم والعمل والزهد والتقوى، مع طيب خلقه وحسن تعامله مع الخاصة والعامة من الناس، ورئى أثر ذلك في جنازته، حين ودّعه الجمّ الغفير منهم إلى مثواه الأخير في الدنيا.

«وقد كان وجود الشيخ ذا قيمة عالية، يذكّرنا نزاهة السلف، وفقرهم، وعلو سلوكهم، وسمو فكرهم ونظرهم، وقد طلع نجماً ساطعاً على أفق «غوجرا نواله»، هدى من ضلّ، إلى طريق الحرم، وأنشأ فيهم عاطفة العمل، وأثار فيهم الشعور بالتقوى، وأجبر الخيال بحرقته على التغني بما يفيد.

ومَن الذي لم يحزن يوم وفاته؟ دمع العلم والنظر، وحزنت سلسلة الزهد والعبادة، وناحت عروس الخطابة، حيث دفنت زينة جبينها تحت كومة من التراب» (مجلة «مهك» غوجرا نواله: ص٤٢٩).

هكذا أفل هذا الكوكب النير، بعدما تلألأ نصف قرن من الزمان على سماء العلم والمعرفة في «غوجرا نواله»، فصارت له مسكناً في حياته، ومدفناً بعد مماته. وفي مثله قال المتنبي:

ما كنت أحسب قبل دفنك في الثرى أن الكواكب في التراب تغور
ما كنت آمل قبل نعشك أن أرى رضوى على أيدي الرجال تسير

هكذا رحل- بعد هذا الجهاد الطويل في ميدان العلم، وإعداد الدعاة، وإقامة مشاريع الخير- إلى الدار الآخرة، تاركاً وراءه جماً غفيراً

من تلامذته ومحبّيه وأولاده، داعين له ومستغفرين. أرجو الله عز وجل أن يصدق عليه ما رواه الإمام مسلم في صحيحه، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة**»:

- **إلا من صدقة جارية.**
- **أو علم ينتفع به.**
- **أو ولد صالح يدعو له**». (صحيح مسلم: رقم ١٦٣١).

«اللّهم عبدك هذا كان يحبّ الإسلام ويتبع سنة رسولك، ويحبّ الحديث وأهله، ويؤاسي الفقراء، ويضحّي في سبيل النهوض بالأمة، فأدخله الفردوس الأعلى مع الأنبياء والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا» (جريدة الاعتصام: ١/ مارس ١٩٦٨م- من مقال العلامة الفوجياني).

ميزاته وخصائصه:

من ميزاته في مجال العلم والعمل، والدعوة إلى الله، والإسهام في السياسة، ومحاولة الاتحاد بين المسلمين، التي فاق بها أقرانه:

- أنه كان مكتبة سيارة لعلوم الكتاب والسنة، والفقه والأدب، والكلام والفلسفة وغيرها من الفنون، وذا باع طويل في التعليم والتربية، وصاحب قلم سيال في الكتاب، وأسلوب بديع في الخطابة، وتجربة ناجحة في التنظيم والإدارة، وحظ وافر في سياسة الدولة، التي كان يعمل لها بصمت، وكان يريد صبغها بصبغة دينيّة.

- كان يثير الدرر والنفائس في خطبه ومحاضراته بكلامه الموزون، البعيد عن الحشو والزوائد، فكادت تكون خطبه متساوية لكتاباته في قوة البلاغة، وجزالة التعبير، وهذا قلّما يحصل للخطباء والمحاضرين.
- كان متقدماً في كل المناسبات التي تقّرب وجهات النظر المختلفة، حول المسائل الدينية والقضايا السياسية، وترمي إلى الاتحاد بين المسلمين.

وذات مرة قرر أهل مدينة «غوجرا نواله» من أهل الحديث (السلفيين) والديوبنديين والبريلويين على اختلاف مذاهبهم العقدية والفقهية، أن تقام صلاة الجمعة في مسجد واحد، وتصلي فيه الطوائف المذكورة وراء إمام واحد على التناوب. فكان الشيخ خطيب السلفيين في أول جمعة، ووجد فرصة لإلقاء الخطبة ثلاث أو أربع مرّات. لم تستمر هذه السلسلة، ولكن عدداً كبيراً من الطبقة الذكية الواعية من الديوبندية والبريلوية تأثروا بالشيخ، وبدؤوا يصلون وراءه صلاة الجمعة في المسجد الجامع لأهل الحديث، وقلت النفرة والكراهية ضد السلفيين إلى حد ما. وكان هذا نتيجة خطبه المتوازنة المدللة بالكتاب والسنة.

وقد جاء في افتتاحية جريدة «نواء وقت» اليومية (٢١/ فبراير ١٩٦٨م) ما يشير إلى مثل هذه الأوصاف الحميدة أبلغ إشارة، فقد قال كاتبها:

«... لم يكن عالماً فاضلًا، وخطيباً مصقعاً، ومتكلماً ذا أسلوب ساحر فحسب، بل كان سياسياً صامتاً، وداعية قوياً للاتحاد الإسلامي.

وقد كان الصبر، وضبط النفس، والتحمل والتسامح من خصائص طبعه، ولم يكن ضدّ المنافرات الحزبية فقط، بل بذل جهده في إزالة الخلافات الفرعية بين المذاهب المختلفة. ولم يكن يرى فصل الدين عن الدولة، ولهذا حاول طول حياته، مع خدماته الدينيّة، محاولة مخلصة أن تصبغ سياسة الدولة بصبغة إسلامية».

- كانت تعقد ندوة في «غوجرا نواله»، قبل استقلال الهند، بعنوان «لماذا أحبّ ديني؟»، يشترك فيها المسلمون والهندوس والنصارى على السواء، وعالم منهم كان يمثّل دينه، ومثّل الشيخ دين الإسلام فيها عدّة مرات.
- كانت أراؤه تتّسم- دائماً- بالاتزان والموضوعية، في نقد أفكار الأفراد والجماعات. ذات مرة سئل عن مقالات الأستاذ المودودي التي كانت تنشر في مجلة «ترجمان القرآن» بعنوان «المسلمون والاضطرابات السياسية المعاصرة»- وكانت تنقد الأحزاب السياسية في شبه القارة الهندية بشدة، التي كانت تدعو إلى استقلال الهند من براثن الاستعمار- فقال بكل رزانة: هذا أيضاً يعتبر نوعاً من تأييد الإنجليز بالكلام، كما أن كثيرا من الناس يؤيدونهم في هذه البلاد.
- قضى الشيخ عدة أشهر وراء قضبان السجن، مع كبار علماء باكستان من مختلف المدارس الدينية والفكرية، ولكنه هو الذي كان يقدّم لإلقاء الدروس وخطب الجمعة والعيدين، وللقيادة في المناسبات الإسلامية الأخرى بإجماع الموجودين هناك.
- كانت له نظرة ثاقبة في معرفة معدن الرجال، وإعدادهم لممارسة الحياة العلمية والدعوية. فكان هو السبب- بعد الله عَزَّوَجَلَّ - لإخراج

السيد محمد داود الغزنوي (السياسي المحنّك المعروف، ورئيس حزب المؤتمر في فنجاب قبل استقلال الهند)، من متاهات السياسة إلى رحاب الكتاب والسنة، حتى تولى رئاسة جمعية أهل الحديث في باكستان بعد الاستقلال، مع ممارسته السياسة تحت قبّة البرلمان، وذلك بعد وفاة العلامة ثناء الله الأمر تسري رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وكان العلامة الشيخ محمد عطاء الله حنيف الفوجياني (صاحب التعليقات السلفية على سنن النسائي) رجلًا صامتاً يعيش في ركن من المدرسة، يفوح بالنشاط في مجال البحث والتحقيق، فحثّه على الخروج من زاوية الخمول إلى بحبوحة العمل الجماعي، حتى أثرى المكتبة الإسلامية بإنتاجياته العلمية والتحقيقية في علوم الكتاب والسنة.

- كان عاملًا بالكتاب والسنة على منهج السلف الصالح، مدافعاً عن الحديث وأهله طول حياته، مع هذا كانت له علاقات ولقاءات مع كبار علماء المدارس الفقهية الأخرى.

ولقد أثنى عليه الشيخ محمد جراغ (الأمين العام للمدرسة العربية، ورئيس جمعية اتحاد العلماء بباكستان) ثناء بالغاً بعد وفاته، ثم قال:

«تحوي علاقتي بالشيخ نصف قرن من الزمان. وبالرغم من اختلافنا في المذهب الفقهي، لم ينشأ أي مضض بيننا خلال هذه الفترة الطويلة. والآن أرى أن رفيقاً من هذا النوع من القدم فارقَنا، وسلّمنا إلى حضن الغمّ والحزن» (مخدوم العلماء: ٣٧).

- كان متزناً في أقواله وأفعاله، معتدلًا في تقدير المواقف والآراء. وصفته هذه أكسبت منصفين من الجماعات الأخرى، يستفيدون منه

ويدافعون عنه. وقد كان الأستاذ مسعود عالم الندوي (أبرز تلامذة العلامة محمد تقي الدين الهلالي في شبه القارة الهندية، وصاحب كتاب «محمد بن عبد الوهاب: مصلح مظلوم مفترى عليه»، ومدير دار العروبة، وعضو الجماعة الإسلامية، ومترجم بعض كتب المودودي إلى العربية) ممن يواظب على أداء صلاة الجمعة وراءه، مع بعض المكتوبات الأخرى. وكان معه في السجن أيضاً أيام الدفاع عن مبدأ ختم النبوة في باكستان.

وجدير بالذكر في هذه المناسبة ما نقله لنا الشيخ عبد الحميد بن عبد الجبار الرحماني (رئيس مركز «أبوا الكلام آزاد» للتوعية الإسلامية بنيودلهي)، عن شيخنا العلامة عبد الغفار حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيام تدريسه في الجامعة الإسلامية بالمدينة الطيبة (وكان عضواً مؤسساً بارزاً في الجماعة الإسلامية، وكان ينوب عن المودودي في حين غيابه) قال:

«ذات مرّة ذكر الأستاذ المودودي الشيخَ محمد إسماعيل السلفي بما لا يناسب مقامه، فردّ عليه الأستاذ مسعود عالم الندوي، مدافعاً عنه، بأن مكانته أرفع من انتقادك عليه».

هذا، ولم يدافع عنه إلا إنه كان مطلعاً على جهده وإخلاصه في الدعوة إلى الله عن كثب. فرحمهم الله جميعاً.

كان من المبادرين إلى الرّد على كلّ من سوّلت له نفسه للتشكيك في ثوابت الإسلام، وتهوين العمل بالكتاب والسنة، والنيل من كرامة أهل الحديث، ولم يبال في ذلك أحداً، ولم يخف في سبيل الدفاع عن الإسلام وعقائده ومصادره لومة لائم.

وانطلاقاً من هذا المبدأ، سجّل صفحات مشرقة في تأريخ الدفاع عن السنة النبوية المشرّفة، فقد ردّ في هذا الباب على رئيس القضاة في المحكمة العليا، وعلى قيادات الديوبندية والبريلوية والجماعة الإسلامية، وخاصّة على كبار منكري السنّة في شبه القارّة الهندية. فجزاه الله خيراً عن الإسلام والمسلمين، على غيرته وحميته للكتاب والسنة.

ثناء كبار العلماء والأدباء عليه:

أثنى عليه العلماء والأدباء، والشعراء والكتاب، ورؤساء التحرير والصحفيون، والمذيعون، والأساتذة وطلبة العلم في الكليات والجامعات: ثناء بالغاً في حياته وبعد مماته، وتناولوا شخصيته الفذة، وآثاره العلمية، ومآثره الخالدة بالدراسة والتحليل في بياناتهم، وكتبهم ورسائلهم، وبحوثهم ومقالاتهم، وافتتاحياتهم وبرامجهم الإذاعية وغيرها.

وإليكم ثناء بعض كبار العلماء والأدباء عليه في شبه القارة الهندية:

- **ذكر العلامة المحدث عبيد الله بن عبد السلام الرحماني** (صاحب مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح) في تقديمه لكتاب «حركة الانطلاق الفكري» (٥-١٠) دور الباحثين الأمناء الذين يتجردون من النزعات الشخصية في سبيل الوصول إلى الحقائق العلمية الثابتة، ثم قال:

«ومن هؤلاء الباحثين الأفذاذ فضيلة الشيخ العلامة محمد إسماعيل بن محمد إبراهيم السلفي رحمه الله أمير جمعية أهل الحديث في باكستان الغربية».

وذكر محاولة متعصبة المذاهب للنيل من أعلام المحدثين، فقال:

«وردّاً على مثل هذه المحاولة الخاطئة، ودفاعاً عن السنة النبوية الشريفة وعن السلفيين في الهند، ألف صديقنا كتابه القيم مخلصاً مدافعاً، فلقي قبولًا في الأوساط العلمية، وأفاد كل من أقبل عليه سليم النية حسن الإرادة».

- **وكتب العلامة الشيخ محمد عطاء الله حنيف الفوجياني** (صاحب التعليقات السلفية على سنن النسائي) مقالًا عنه بعنوان «بطل الأمة الإسلامية الجليل وفاضلها النبيل: الشيخ محمد إسماعيل السلفي»، قال فيه:

«واحسرتا على نعمة الله هذه العظمى التي سلبت منا أخيراً. إن القائد الديني الحبيب عند المسلمين، والشخص الحاكم على قلوب أهل الحديث، والخطيب المصقع في العصر الحاضر، وأمير جمعية أهل الحديث بباكستان: الشيخ محمد إسماعيل السلفي فارقنا ملبّياً دعوة ربّه عزّ وجلّ».

وما كان قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدّما

(جريدة «الاعتصام»: ١ مارس ١٩٦٨م)

- **واعترف العلامة الأستاذ محمد حنيف الندوي** (أحد كبار علماء باكستان المعروف بكتاباته حول «القرآن» وفلسفة الإسلام) بفضله عليه قائلًا:

«أكون غير شاكر، إن لا أذكر بهذه المناسبة تلك الشخصيات المحسنة والكتب القيمة التي بسببها نشأ الشوق إلى القرآن في قلبي

وذهني، ونمت تلك الدواعي التي حافظت على ذوقي وفهمي. وجدير في هذه السلسلة بأن أذكر اسم أستاذي ومربيي الشيخ إسماعيل السلفي مع الاعتراف بعظمته العلمية بكل اعتزاز، بأن دخول أشعة حب القرآن وفهمه وإدراكه في قلبي، كان من فيض عناياته الخاصة بي. ثم تكونت في صورة المصباح بجهود العلامة السيد سليمان الندوى، والإمام أبي الكلام أزاد، والشيخ حميد الدين الفراهي، والأستاذ عبد الماجد الكانفوري» (تقديمه للسان القرآن: الجزء الأول).

- وقال الأستاذ **محمد إسحاق بهتى** (صاحب كتاب «فقهاء الهند»، والكتب العديدة في تراجم علماء القارة الهندية) عن شيخه الذي عاش معه مدة طويلة مديراً لمكتب جمعية أهل الحديث بباكستان:

«كان الشيخ يتحلّى بخصائص كثيرة، قد أسداه الله تعالى إليه حظّا وافراً من متاع العلم، ومتّعه بنعمة العمل أيضاً. قدّم في «غوجرا نواله» خدمات جليلة كثيرة، جاء إليها سنة ١٩٢١م، وتوطّن هناك، وانهمك في نشر التوحيد والسنة. وصارت هذه المدينة بعد سبع وأربعين سنة مدفناً له. كان الشيخ على مذهب فقهي خاص، ولكن حدود علاقته كانت تتسع لأصحاب المذاهب الفقهية الأخرى» (نقوش عظمت رفته: ٢٤٢).

- وأشاد **الأستاذ عبد الغفار أثر** (الأديب الكبير والكاتب القدير، ورفيقه في السجن) بذكره، فقال:

«إنه ابن تيمية العصر الحاضر، وعارف أسرار الشاعر إقبال، وقدوة العلم والزهد، وعلامة شبه القارة الهندية الباكستانية، والداعي إلى الاتحاد بين المسلمين، مجاهد الاستقلال العظيم، قامع البدعة، وقائد

الدين المعروف، والسياسي المحنك الشجاع، وبحر العلم والمعرفة الزخار، بطل الأمة الجليل، وفاضلها النبيل شيخ التفسير والحديث»، ثم قال:

«كان الشيخ بحكم شخصيته الجامعة فريداً، لا يوجد له نظير بين معاصريه، عاش زهاء خمس وسبعين سنة، وبذل أقصى جهده في تدريس القرآن والحديث ونشر التوحيد والسنة نحو نصف قرن من حياته».

ثم قال: «عشت معه في السجن المركزي بلاهور، عدة أشهر، وذلك أيام الدفاع عن مبدأ ختم النبوة، ووجدت فرصة للمجالسة معه في غرفة واحدة، ورأيته عن كثب، فإني لم أجده إنساناً عظيماً فحسب، بل كان يتحلّى بخصائص نادرة كثيرة:

وخصوصيته الأولى: التي اتضحت عندي تمام الاتضاح، أنه لم يكن إماماً وقائداً للعامة من الناس فقط، بل كان يعتبر تاج الرشد والهداية، وأمير العلم والحكمة بين طبقة العلماء والخواص من الناس أيضاً، كلما مسّت الحاجة أيام السجن إلى إلقاء خطب الجمعة والعيدين والدروس بعد الفجر، أو احتيجت إلى القيادة في المناسبات الإسلامية الأخرى، هو الذي كان ينتخب لها إجماعاً بلا تردّد، مع أن كبار علماء الدولة وفضلائها، وخطباء المنابر المصاقع:

أمثال السيد أبي الأعلى المودودي (مؤسس الجماعة الإسلامية)، والسيد عطاء الله شاه البخاري (خطيب شبه القارة الهندية) والشيخ أمين أحسن الإصلاحي (الرجل الثاني بعد المودودي في الجماعة الإسلامية)، صاحب زاده فيض الحسن (من قادة البريلوية)، والشيخ أبو

البركات حسنات أحمد (صاحب مسجد وزير خان، من كبار البريلوية)، وغيرهم من كبار العلماء من كل منطقة، كانوا يوجدون معه في السجن.

ومن خصائصه أيضاً: «حسن خلقه وطيب تعامله مع الخاصة والعامة من الناس على السواء، الذي لم يكسبه مكانة مرموقة في المجتمع فحسب، بل صار الناس مشغوفين به ومحبين له، شوهدت مظاهر ذلك في جنازته. اللهم اغفر له وارحمه، واعف عنه» (جريدة الاعتصام: ٨ مارس ١٩٦٨م).

- **وقال الأستاذ شورش الكاشميرى** (الشاعر المفلق والأديب المعروف):

«اقشعرّ قلبي حينما سمعت أن الشيخ السلفي (أمير جمعية أهل الحديث بباكستان) انتقل إلى رحمة الله في (العشرين من فبراير ١٩٦٨م)، لا مفرّ لأحد من الموت، ولكن عندما تفارقنا شخصية عزيزة علينا، تدور آثار سيرتها في القلوب والأذهان، وينشأ الشعور العجيب بالفراغ الهائل.

كان الشيخ محمد إسماعيل صورة حية للرعيل الأوّل من المسلمين، الذين انحسر فيهم العلم والزهد، والغيرة والحمية للدين.

والآن يشمئز القلب على إفلاس المجتمع بأن العلم يزاحم من قبل الأوباش، والدين يحاط بالدعاة المهنيين، ويميل القلب إلى القول بأن الخرابات أفضل من العمران. ولكن لما يقع النظر على أولئك الوجهاء من الناس، الذين كان الشيخ نموذجاً منهم: يطمئن القلب بأن الأرض لم تخل من عباد الله المخلصين.

وقد كان الشيخ في ظاهر حاله بادئاً عليه البساطة والتواضع والانكسار، ولكنه في الحقيقة كان منبع العلم، وجبل الغيرة على الدين. ولم يكن يهاب الأمراء والحكام. وبوصفه هذا صار سبباً في زيادة هيبة المساجد والمدارس في قلوب الناس. ولم يعتبر مدح الملوك وإطراءهم شرفاً لزاويته أبداً». (جريدة «جتان» الأسبوعية: ٢٦ فبراير ١٩٦٨م).

- **وأشاد العلامة إحسان إلهي ظهير** (صاحب الكتب السيّارة في الفرق، والأمين العام لجمعية أهل الحديث بباكستان سابقاً) بذكر أئمة السلف الكبار، وأعمالهم الخالدة، وزهدهم وتقواهم، ثم قال:

«كان العلامة السلفي من حداة هذه القافلة، ومحبي السلف الصالح، الذين فازوا بالذكر الطيب والثناء الحسن. ولقد قضى من عمره زهاء نصف قرن من الزمان، في مدينة يسكنها مخالفوه في الرأي والمعاندون له أيضاً، ولكن لم يستطع أحد طوال هذه المدة أن يتهمه في لسانه ويده وبصره. وكان الشيخ سايرا طول حياته إلى المنزل الذي تلقى عنوانه من أئمة السلف الصالح بكل عزم وحزم، وتحمّل لأجله مشقات السجن والأسر عدة مرات، ولم يبد على وجه هذا المحب لشيخ الإسلام ابن تيمية أي أثر للحزن والأسى، وآثر هذا الرجل الصالح الآخرة على الدنيا دائماً وقضى حياته كلها في خدمة العلم والدين، وكان في كل لحظة منها حاملًا لواء الجهاد والعزم» (الاعتصام ٨ مارس ١٩٦٨م).

- **وذكر الشيخ عبد الحميد بن عبد الجبار الرحماني** (الأمين العام لجمعية أهل الحديث بالهند سابقاً، ورئيس مركز «أبو الكلام آزاد» للتوعية الإسلامية بنيودلهي) كبار علماء شبه القارة الهندية وفضلائها، ثم قال:

«كان الشيخ محمد إسماعيل السلفي (البطل الجليل في باكستان) نموذجاً جميلًا من هؤلاء السادة الميامين. وإنه بحكم مساهماته الفعالة في حركة تحرير الهند، وانتباهه البالغ للفتن التي كان ينشئها الاستعمار البريطاني ضد الإسلام والمسلمين، كان من ورثة حركة الشهيدين (التي أقامت الدولة الإسلامية الأولى في الهند، تحت قيادة السيد أحمد بن عرفان والشاه إسماعيل الدهلوي رحمهما الله).

وقدّم الشيخ خدمة جليلة في باكستان بعد انفصالها عن الهند، في تنظيم جمعية أهل الحديث، وتوحيد أهل التوحيد، مع رفيقه السيد محمد داود الغزنوي (السياسي السلفي المحنك المعروف، ورئيس حزب المؤتمر في فنجاب قبل استقلال الهند)، وساهم بجهد وإخلاص في إنعاش حركة العمل بالكتاب والسنة، مع الرد على المؤامرات التي حيكت ضدها من قبل الموافقين والمخالفين. هذا كلّه يكون صدقة جارية له إن شاء الله» (الاعتصام: ٢٣/ ديسمبر ١٩٨٨م).

- **وقال الدكتور مقتدى حسن الأزهري** (رئيس الجامعة السلفية بالهند، ورئيس تحرير مجلتها سابقاً، وخبير كتب العلامة السلفي، ومترجم أغلبها إلى العربية) في مقدمة «حركة الانطلاق الفكري» للسلفي (٣٣-٣٤):

«أما المؤلف: فهو الأستاذ الكبير محمد إسماعيل بن إبراهيم السلفي من أبرز العلماء السلفيين في القرن العشرين. كان إماماً في علوم الكتاب والسنة، كاتباً مجيداً، غزير الإنتاج، واسع الاطلاع، متقد الفكر. وبجانب هذا النشاط الديني والعلمي له مواقف رائعة محمودة في حركة التحرير ضد الإنجليز، وفي الدفاع عن مبدأ ختم النبوة في

الإسلام. وقد وقف حياته لنشر دعوة العمل بالكتاب والسنة ولخدمة الحركة السلفية بالهند.

وكان من أكبر دعاة الاتحاد بين المسلمين، وتوحيد كلمتهم على أساس الكتاب والسنة».

- **وقال الشيخ إرشاد الحق الأثري** (مدير إدارة العلوم الأثرية للتحقيق والتأليف»، المعروف بمحقق «أهل الحديث» بباكستان) بعد ذكر جهود العلماء المدافعين عن الكتاب والسنة:

«من هؤلاء السعداء الميامين، كان أستاذ العلماء، شيخ الحديث العلّامة: محمد إسماعيل السلفي رَحِمَهُ اللَّهُ، الذي قام بالدفاع عن السنة حقّ قيام، وفضح منكري الحديث، وكشف عوار الدعايات المريبة ضدّ السنّة، التي تولّى كبرها «تمنّا عبادي» و«غلام أحمد برويز» وغيرهما، وأبان مكانة السنّة في التشريع الإسلامي بأدلّة ساطعة وبراهين قاطعة، فجزاه الله عنّا وعن سائر المسلمين» (مقالات الحديث: ٢٣- ٢٤ تقديم الكتاب).

- **وقال الشيخ عبد الله ناصر رحماني** (العالم الباكستاني المعروف):

«شخصية شيخ الحديث العلّامة محمد إسماعيل السلفي رَحِمَهُ اللَّهُ شخصية متعدّدة الصفات، لا تحتاج إلى التعريف بها. وهو معروف بقلمه السيّال- لاسيما في الدفاع عن السنّة- في الأوساط العلمية في العالم الإسلامي، وبالأخص عند من وفّقوا للاشتغال بحديث النبي ﷺ: علماً وفهماً، ودراية وعملًا. ومجموع مقالاته هذا في الحديث، ومؤلّفاته الأخرى أبين دليل وأعدل شاهد على ذلك» (مقالات الحديث: ص٢٥ تقديم الكتاب).

* * *

هذه نبذة يسيرة من انطباعات نخبة من كبار المحدّثين والعلماء، والأدباء والكتاب، على اختلاف مذاهبهم الفقهية، ومناهجهم الفكرية، عن عالمنا الجليل، وفاضلنا النبيل: الشيخ محمد إسماعيل، الذي قضى من حياته زهاء نصف قرن من الزمان، حافلًا بالحيوية والنشاط في نشر التوحيد الخالص، وبثّ علوم الكتاب والسنّة، والدفاع عن السنّة النبوية المشرّفة، والدعوة إلى الاتحاد بين المسلمين. فجزاه الله خير ما يجازى به عباده الصالحين.

الجهراء - الكويت

يوم الخميس: ٣٠/ ٤/ ١٤٢٨هـ

١٧/ ٠٥/ ٢٠٠٧

* * *



مذهب الإمام البخاري

من خلال روائع استدلاله بالكتاب العزيز والسنة المشرّفة في «صحيحه»

للعلّامة

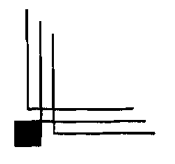
محمد إسماعيل السلفي

أمير جمعية أهل الحديث بباكستان سابقاً

(١٣١٤ - ١٣٨٧هـ)

عرّبه وقدّم له وعلّق عليه

صلاح الدين مقبول أحمد




رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تمهيد المؤلّف

الإسلام دين حي خالد متحرك، سماحته تجيز أن يعبرّ عنه بكل تعبير لا يخالف أصوله الثابتة، وتوجيهاته الأساسية(١).

فالحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية وأهل الحديث(٢) أولو تعبيرات متنوعة للتعليمات الإسلامية.

---

(١) هذا يدل على مرونته، وصلاحه لكل زمان ومكان، وموافقته للفطرة:
﴿فأقم وجهك للدين حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم ولكن أكثر الناس لا يعلمون﴾[الروم: ٣٠]

(٢) عصر أئمة المذاهب الأربعة ما بين (٨٠-٢٤١هـ)، وهو يحوي مائة وإحدى وستين سنة، فأكبرهم سناً ولد سنة ثمانين على الأصح، وأصغرهم سناً توفي سنة مائتين وإحدى وأربعين ، على النحو التالي:
الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت (٨٠-١٥٠هـ)، والإمام مالك بن أنس (٩٣-١٧٩هـ)، والإمام محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠-٢٠٤هـ)، والإمام أحمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١هـ) -رحمهم الله أجمعين-.
وقد بدأ التقليد المنظم بهذه المذاهب بعد القرن الرابع من الهجرة لأسباب وظروف، ليس هذا محل بيانها.
أما مذهب أهل الحديث والسنة والأثر، فهو مذهب قديم قدم الإسلام: مذهب الصحابة رضي الله عنهم أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين- قال شيخ الإسلام ابن تيمية (-٧٢٨هـ) -رحمه الله تعالى-:
«مذهب أهل السنة والجماعة مذهب قديم معروف قبل أن يخلق الله أبا حنيفة، ومالكاً والشافعي وأحمد، فإنه مذهب الصحابة الذين تلقوه عن نبيهم، ومن خالف ذلك كان مبتدعاً عند أهل السنة والجماعة ...» (منهاج السنة: ٢/٦٠١ توزيع دار أحد).
وقال أكبر شيوخ أبي حنيفة: الإمام عامر بن شراحيل الشعبي (-١٠٤هـ) -رحمهما الله تعالى-، وقد أدرك خمسمائة من الصحابة ويستفتي وهم متوافرون:
«كره الصالحون الأوّلون الإكثار من الحديث، ولو استقبلت من أمري ما استدبرت، ما حدثت إلا بما أجمع عليه أهل الحديث». (تذكرة الحفّاظ للذهبي: ١/٧٣، تصوير دار الكتب العلمية، بيروت).
فمراد الشعبي رحمه الله بقوله: «أهل الحديث» هم الصحابة- رضي الله عنهم أجمعين، ومن =

. . . .

= تبعهم بإحسان إلى يوم الدين-.

وأهل الحديث كثيرون، ومنهم: الفقهاء السبعة الذين جمعهم محمد بن يوسف الحنفي(-٦١٤هـ) في بيتين، فقال:

ألا كلّ من لا يقتدي بأئمة فقسمته ضيزى من الحق خارجه

فخذهم عبيد الله، عروة، قاسم سعيد، أبو بكر، سليمان، خارجه

وفيما يلي ذكرهم حسب وفياتهم:

١- سعيد بن المسيبّ (-٩٤هـ)

٢- عروة بن الزبير بن العوّام (-٩٤هـ)

٣- عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي(-٩٤هـ)

٤- أبوبكر بن عبد الرحمن بن حارث المخزومي (-٩٤هـ)

٥- خارجة بن زيد بن ثابت الأنصاري(-١٠٠هـ)

٦- سليمان بن يسار الهلالي (-١٠٤هـ)

٧- القاسم بن محمد بن أبي بكر (١٠٦هـ)

وغيرهم -رحمهم الله تعالى- أمثال:

شريح بن الحارث بن قيس القاضي (-٧٨هـ)، وعلي بن الحسين بن علي الهاشمي زين العابدين (-٩٣) ، وإبراهيم بن يزيد النخعي (٩٥هـ)، وعامر بن شراحيل الشعبي(-١٠٤هـ)، وسالم بن عبد الله بن عمر (-١٠٦هـ)، والحسن بن أبي الحسن البصري(-١١٠هـ)، ومحمد بن سيرين (-١١٠هـ)، ومكحول الشامي(-١١٣)، وعطاء بن أبي رباح(-١١٤هـ)، وميمون بن مهران(-١١٧هـ)، ونافع بن سرجس مولى ابن عمر (-١١٧هـ أو ما بعدها)، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري(-١٢٥هـ)، وربيعة بن أبي عبد الرحمن (-١٣٦هـ) وجعفر بن محمد بن علي بن الحسين الهاشمي أبو عبد الله الصادق(-١٤٨هـ)، وسفيان بن سعيد الثوري(-١٦١هـ)، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي(-١٧٥هـ) والليث بن سعد المصري(-١٧٥هـ) وعبدالله بن المبارك(-١٨١هـ)، وعبد الرحمن بن أبي ليلى (١٨٢هـ أو ١٨٣هـ)، وسفيان بن عيينة (-١٩٨هـ)، وإسحاق بن راهوية (-٢٣٨هـ)، وأبي ثور إبراهيم بن خالد الكلبي(-٢٤٠هـ)، ومحمد بن إسماعيل البخاري(-٢٥٦هـ)، وداود بن على الظاهري(-٢٧٠هـ) وأبي داود سليمان بن الأشعث (-٢٧٥هـ)، وبقي بن مخلد الأندلسي(-٢٧٦هـ)، ومحمد بن جرير الطبري(-٣١٠هـ)، وأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة(-٣١١هـ)، وغيرهم- رحمهم الله تعالى أجمعين-

ومن هؤلاء الفقهاء الأعلام: الثوري، والأوزاعي، والليث، وابن عيينة، وإسحاق، وأبو =

....

= ثور، وداود الظاهري، وابن جرير وغيرهم- رحمهم الله- كانوا من أصحاب المذاهب المتبوعة، وكانت مذاهبهم سائدة في عديد من البلاد إلى حين من الدهر، وذكر الخطيب البغدادي: أن جنيد بن الحارث البغدادي كان يتفقه لأبي ثور، ويفتي بحلقة أبي ثور في حضرته. (تأريخ بغداد: ٧/ ٢٤٢).

ولكن عدم تمتع هذه المذاهب بحماية البلاط الرسمي جعل القائمين بها في فتور بمرور الزمن، فاندثرت، وصارت الحظوظ للمذاهب الأربعة، كما سيأتي.

=* سئل شيخ الإسلام ابن تيمية:

عمن صلى خلف الصف منفرداً، هل تصح صلاته أم لا؟ والأحاديث الواردة في ذلك هل هي صحيحة أم لا؟ والأئمة القائلون بهذا من غير الأئمة الأربعة: كحماد بن أبي سليمان، وابن المبارك، وسفيان الثوري، والأوزاعي، قد قال عنهم رجل- أعني عن هؤلاء الأئمة المذكورين-: هؤلاء لا يلتفت إليهم، فصاحب هذا الكلام ما حكمه؟ وهل يسوغ تقليد هؤلاء الأئمة لمن يجوز له التقليد، كما يجوز تقليد الأئمة الأربعة، أم لا؟.

ردّ رَحِمَهُ اللهُ على هذا السؤال ردّا شافيا، ثمّ قال: «وأما الأئمة المذكورون: فمن سادات أئمة الإسلام.

فإن الثوري إمام أهل العراق، وهو عند أكثرهم أجلّ من أقرانه: كابن أبي ليلى، والحسن بن صالح بن حيّ، وأبي حنيفة، وغيره، وله مذهب باق إلى اليوم بأرض خراسان.

والأوزاعي إمام أهل الشام، وما زالوا على مذهبه إلى المائة الرابعة، بل أهل المغرب كانوا على مذهبه قبل أن يدخل إليهم مذهب مالك.

وحماد بن أبي سليمان: هو شيخ أبي حنيفة.

ومع هذا، فهذا القول هو قول أحمد بن حنبل، وإسحق بن راهويه وغيرهما، ومذهبه باق إلى اليوم.

وهو مذهب داود بن علي وأصحابه، ومذهبهم باق إلى اليوم.

فلم يجمع الناس اليوم على خلاف هذا القول، بل القائلون به كثير في المشرق والمغرب.

وليس في الكتاب والسنة فرق في الأئمة المجتهدين بين شخص وشخص، فمالك والليث بن سعد، والأوزاعي، والثوري، هؤلاء أئمة في زمانهم؛ وتقليد كل منهم كتقليد الآخر، لا يقول مسلم: إنه يجوز تقليد هذا دون هذا، ولكن من منع من تقليد أحد هؤلاء في زماننا فإنما منعه لأحد شيئين:

أحدهما: اعتقاده أنه لم يبق من يعرف مذاهبهم...

والثاني: أن يقول: الإجماع اليوم قد انعقد على خلاف هذا القول... فمن قال: إن مع إجماع أهل العصر الثاني لا يسوغ الأخذ بالقول الآخر؛ واعتقد أن أهل العصر أجمعوا على =

....

= ذلك، يركب من هذين الاعتقادين المنع.

ومن علم أن الخلاف القديم حكمه باق؛ لأن الأقوال لا تموت بموت قائليها، فإنه يسوّغ الذهاب إلى القول الآخر للمجتهد الذي وافق اجتهاده.

وأما إذا كان القول الذي يقول به هؤلاء الأئمة أو غيرهم، قد قال به بعض العلماء الباقية مذاهبهم، فلا ريب أن قوله مؤيّد بموافقة هؤلاء ويعتضد به، ويقابل بهؤلاء من خالفهم من أقرانهم. فيقابل بالثوري والأوزاعي أبا حنيفة ومالكا، إذ الأمة متفقة على أنه إذا اختلف مالك والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة، لم يجز أن يقال: قول هذا هو الصواب دون هذا إلا بحجة، والله أعلم». (الفتاوى الكبرى: ٢/ ٣٢٥- ٣٢٩- ط. أو لي ١٤٠٨/ هـ ١٩٨٧م، دار الكتب العلمية، بيروت).

* وسئل الإمام جلال الدين السيوطي (-٩١١هـ): أن عيسى عليه السلام حين ينزل في آخر الزمان بماذا يحكم في هذه الأمة، بشرع نبينا أو بشرعه؟ وإذا قلتم: إنه يحكم بشرع نبينا، فكيف طريق حكمه به، أبمذهب من المذاهب الأربعة المتقررة أو باجتهاد منه؟ وإذا قلتم: بمذهب من المذاهب الأربعة، فبأي مذهب هو؟...».

فقال: وقول السائل: وإذا قلتم أنه يحكم بشرع نبينا، فكيف طريق حكمه به، أبمذهب من المذاهب الأربعة المقررة أو باجتهاد منه؟

هذا السؤال عجب من سائله، وأشد عجباً منه قوله فيه: أبمذهب من المذاهب الأربعة.

فهل خطر ببال السائل أن المذاهب في هذه الملة الشريفة منحصرة في أربعة، والمجتهدون من الأمة لا يحصون كثرة، وكل له مذهب من الصحابة، والتابعين، وأتباع التابعين، وهلمّ جرّاً، وقد كان في السنين الخوالي نحو عشرة مذاهب مقلّدة أربابها مدوّنة كتبها، وهي: الأربعة المشهورة، ومذهب سفيان الثوري، ومذهب الأوزاعي، ومذهب الليث بن سعد، ومذهب إسحق بن راهويه، ومذهب ابن جرير، ومذهب داود. وكان لكل من هؤلاء أتباع يفتون بقولهم ويقضون. وإنما انقرضوا بعد الخمسمائة لموت العلماء وقصور الهمم.

فالمذاهب كثيرة، فلأي شيء خصّص السائل المذاهب الأربعة؟

ثم كيف يظن بنبيّ أنه يقلّد مذهبا من المذاهب، والعلماء يقولون: إن المجتهد لا يقلّد مجتهداً، فإذا كان المجتهد من آحاد الأمة لا يقلّد، فكيف يظنّ بالنبي أنه يقلّد؟»(الحاوي للفتاوي: (٢/ ١٥٥- ١٥٦= دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٨هـ= ١٩٨٨م).

هذا، ولم يدّع الأئمة الأربعة أنفسهم أبداً بأنهم هم الرؤساء المتبعون دون غيرهم، بل كانوا- رحمهم الله تعالى- يعترفون بفضل معاصريهم من العلماء والفقهاء بكل صراحة.

* سئل الإمام أبو حنيفة رحمه الله: من أفقه من رأيت؟

فقال: «ما رأيت أحداً أفقه من جعفر بن محمد...» (تهذيب الكمال في أسماء الرجال =

هناك أئمة أخرون[(١)] كانت تعبيراتهم في محيط السنة، ومذاهبهم محفوظة أيضاً في دواوين أئمة السنن، وأسفار فقهاء الحديث حتى اليوم[(٢)].

= للمزي: ٥/ ٧٩ رقم ٩٥٠ مؤسسة الرسالة. ط. رابعة ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م).

* وقال الإمام مالك بن أنس رحمه الله :

«ذهبت حلاوة الفقه منذ مات ربيعة» (تهذيب التهذيب لابن حجر: ٣/ ٢٢٤. دار الفكر بيروت ط. أولى ١٤٠٤هـ= ١٩٨٤م).

* وقال الإمام محمد بن إدريس الشافعي رحمه الله :

«ما رأيت أفقه من سفيان بن عينية، ولا أسكَت عن الفتيا منه» (سير أعلام النبلاء للذهبي: ١٠/ ٧١).

* وسئل الإمام أحمد بن حنبل الشيباني رحمه الله عن مسألة في الحلال والحرام، فقال للسائل: «سل غيرنا، فقال: إنما نريد جوابك، فقال: ما أتفقه، سل أبا ثور». (بحر الدم فيمن تكلّم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذمّ: ص ٥٢ رقم ٢٣، ط. أولى ١٤٠٩هـ= ١٩٨٩م، دار الراية بالرياض).

هذه الأقوال والوقائع تدل دلالة صريحة على أن إمامة الفقه لم تكن محصورة في الأئمة الأربعة، بل كان هناك أئمة آخرون انقرضت مذاهبهم لسببين مهمين:

(الأوّل): قصور همم أتباعها، وعدم قيامهم بنشرها، كما قال الإمام الشافعي رحمه الله : «الليث أفقه من مالك، إلا أن أصحابه لم يقوموا به» . وكذا قال ابن بكير أيضاً، وزاد بعد الجملة الأولى: «ولكن كانت الحظوة لمالك» (تهذيب التهذيب: ٨/ ٤١٥).

(الثاني): عدم تمتع مذاهبهم بحماية الدولة، كما حصلت للمذاهب الأربعة في بعض البلاد.

قال الإمام أحمد بن عبد الرحيم المعروف بولي الله الدهلوي (-١١٧٦هـ): «... فأي مذهب كان أصحابه مشهورين ووسّد إليهم القضاء والإفتاء، واشتهرت تصانيفهم في الناس، ودرسوا درساً ظاهراً، انتشر في أقطار الأرض، ولم يزل ينتشر كل حين.

وأيّ مذهب كان أصحابه خاملين، ولم يولّوا القضاء والإفتاء، لم يرغب فيهم الناس، واندرس بعد حين» (حجة الله البالغة: ١/ ٢٨٣).

(١) تقدّم ذكرهم في الهامش السابق آنفاً.

(٢) تذكر أقوالهم، ومذاهبهم في تراجم الأبواب لصحيح البخاري، وخاصة في سنن الترمذي، ومصنّف عبد الرزاق، ومصنّف ابن أبي شيبة وغيرها من دواوين السنن بالتفصيل، بحيث لو جمعت منها شتات مسائل كل إمام في مكان، لبلغت جزءاً للبعض، وأجزاء للآخرين. فجزاهم الله خيراً عن الإسلام والمسلمين.

وأي تعبير من قبل الأئمة في الفروع الفقهية، وأي قانون رتّبوه للأُمة، له مجال في دين حيّ متحرك مثل الإسلام.

فتكفيرهم أو تفسيقهم على أساس بعض مسائلهم أمر منكور، وأثر لاختلال التوازن الذهني، أو هو نتيجة الجهل بأصول الأدلة[١].

(١) قد بلغ ببعض القضاة والفقهاء التعصب الأعمى والتقليد الجامد للمذهب إلى حدّ الجنون.

* وأسوأ مثال لهذا النوع من القضاة هو: جمال الدين يوسف بن موسى الملطي الحلبي الحنفي المعتزلي (-٨٠٣هـ)، الذي استقر في قضاء الحنفية مدّة قدرها مائة وعشرة أيام، فباشر مباشرة عجيبة، فإنه قرّب الفسّاق، واستكثر من استبدال الأوقاف، وقتل مسلما بنصراني... واشتهر أنه كان يفتي بأكل الحشيش، وبوجوه من الحيل في أكل الربا، وأنه كان يقول:

«من نظر في كتاب البخاري تزندق...» مع أنه كان يستحضر الكشاف للزمخشري المعتزلي والفقه على مذهبهم. فنعوذ بالله من الخذلان». (راجع شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لابن العماد الحنبلي: ٧/ ٤٠).

* ومنهم: الفقيه المالكي القاضي أبو القاسم أصبغ بن خليل، الذي دارت عليه الفتيا بالأندلس خمسين عاماً، وبالغ في التعصب لأصحابه أن افتعل حديثاً في ترك رفع اليدين في الصلاة بعد الإحرام، وقف الناس على كذبه فيه. (ميزان الاعتدال للذهبي: ١/ ٢٦٩- ٢٧٠، ولسان الميزان لابن حجر: ١/ ٤٥٨- ٤٥٩) وعنهما في «زوابع في وجه السنة» لكاتب هذه السطور: صلاح الدين مقبول أحمد (٣٥٩- ٣٦٠). هذا القاضي المذكور كان يقول: «لأن يكون في تابوتي رأس خنزير أحبّ إلى من أن يكون فيه مسند ابن أبي شيبة» (تأريخ علماء الأندلس: ١/ ٩٤، وعنه في مقالات إرشاد الحق الأثري: ص ١٣٨ بالأردية).

*ذكر الحافظ ابن عساكر في «تأريخ دمشق» بإسناده إلى أبي بكر بن حرب- شيخ أهل الرأي في بلدنا- يقول: كثيراً ما أرى أصحابنا في مدينتنا يظلمون أهل الحديث، كنت عند حاتم العفكي، فدخل عليه شيخ من أصحابنا من أهل الرأي، فقال: أنت الذي تروي أن النبي ﷺ أمر بقراءة فاتحة الكتاب خلف الإمام، فقال: صحّ عن النبي ﷺ في ذلك قوله: «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب». فقال له: كذبتَ: إن فاتحة الكتاب لم تكن في عهد النبي ﷺ، وإنّما نزلت في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه . . .» (الطوام المرعشة في بيان تحريفات أهل الرأي المدهشة» للعلامة بديع الدين الراشدي: ص٥٣- بتحقيق صلاح الدين مقبول أحمد. دار غراس ط. أولى ١٤٢٥-٢٠٠٤م).

=

نعم: يبقى الترجيح والاختيار في المسائل في مثل هذه الظروف والأحوال، من واجبات أهل العلم(١).

❊ ❊ ❊

= ❊ وفي العصر الحاضر، كان الأستاذ محمد زاهد الكوثري الماتريدي الحنفي (-١٣٧١هـ) على هذا المنوال في الوقيعة في أعلام الأمة وعلماء الحديث والسنة لأجل الاختلاف في العقيدة والمذهب.

حتى تكلّم في البخاري، وطعن في نحو ثلاثمائة من الرواة، أكثرهم ثقات، وفيهم نحو تسعين حافظاً، وجماعة من الفقهاء: كمالك والشافعي وأحمد. وقال في كتاب «التوحيد» لابن خزيمة: إنه كتاب الشرك، ولا يثق بأبي الشيخ ابن حبان ولا بالخطيب البغدادي، وقال في العقيلي: إنه متعصب خاسر (زوابع في وجه السنة: ٣٦٧-٣٧١).

ولا ريب أن هذه الطامات تدل على الجهل بأصول الأدلة، لبعدهم عن المنهل الصافي من الكتاب والسنة، وتغلغلهم في سفاسف التشقيقات العقدية والفقهية، فأعماهم التقليد، وأصمّهم عن سماع القول المفيد، فوقعوا فيما لا تحمد عقباه.

(١) لأن الثقات من أهل العلم بالكتاب والسنّة هم الذين يستطيعون أن يميّزوا الصحيح من السقيم عند تزاحم الأدلّة في المسائل المختلف فيها، من غير محاباة لأحد أو مداراة لآخر.

مذهب أهل الحديث

مذهب أهل الحديث أوسع مذهب بين المذاهب الإسلامية، وهو يراعي المصالح الدينيّة للأمة أكثر من أي مذهب آخر، وذلك لصلته المباشرة بالكتاب والسنة، ولأجلهما يتغاضى فيه عن الالتزام بمنهج أي فرد مخصوص. بل يحقّ لكل عالم- مجتهداً كان أو غير مجتهد- أن يتعّلم الكتاب والسنة ويفهمهما، ويحاول أن يعمل بهما على منهج أئمة السنة وصناديد السلف الصالح(١).

في ضوء التأريخ:

بالنظر إلى التأريخ يظهر أن حركة أهل الحديث لم تكن محصورة في المسائل الفرعية، والمذاهب الفقهية فقط، بل قدّمت أيضاً أدلتها بكل اعتدال وإنصاف في الأمور العقديّة المختلف فيها: مثل صفات(٢)

(١) فمذهب أهل الحديث والسنة والأثر، وفهمه على منهج السلف الصالح، والتمسّك به عقيدة وعبادة، وديناً ومعاملة، ومنهجاً وسلوكاً: أصحّ تعبير عن الإسلام كلّه، فهو يضمن صفاء العقيدة والعبادة، وحسن المعاملة في جميع أمور المعاش والمعاد من جهة، وعدم الانزلاق في مستنقع الفرق الضالة من جهة أخرى. وهو المذهب الوسط بين المذاهب، لا إفراط فيه ولا تفريط: ﴿...ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾[الروم: ٣٠].

(٢) إن باب الأسماء والصفات أكثر الأبواب خطورة، لما فيه من خلافات معقدَّة بين أهل الحديث والسنة والأثر وبين الفلاسفة وأهل الكلام والمشبهة وغيرهم، فقد درس أهل الحديث هذا الباب بكل دقة وعناية، وفق ما ورد في الكتاب والسنة، فأثبتوا لله عَزَّوَجَلَّ ما أثبته لنفسه من الأسماء والصفات، وأثبته له رسول الله ﷺ من غير تحريف ولا تأويل، ومن غير تعطيل ولا تمثيل: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].
وأفضل دراسة حديثة جادة في هذا الموضوع هو«كتاب التوحيد»في صحيح البخاري، الذي أبان فيه الإمام مذهب أهل الحديث في الأسماء والصفات في ضوء أحاديث النبي ﷺ.

الباري عَزَّوَجَلَّ ، وفي قضايا الجبر والقدر والخروج والرفض[١] وغيرها

(١) أهم الفرق التي نشأت في الإسلام لأجل أفكارهم المنحرفة عن منهج الكتاب والسنّة هي:

● **القدرية وهي طائفتان:**

أ - المنكرون للقدر: وهم المعروفون بالقدرية، القائلين بأن الله لم يخلق أفعال العباد، وأن العباد هم الخالقون لأفعالهم، وينكرون علم الله ومشيئته.

ب- الغالون في إثبات القدر: وهم المعروفون بالجبرية، ويقلّ إطلاق اسم القدرية عليهم إلا في اسم عام يجمعها والقدرية النفاة للقدر.

هؤلاء ينفون مسؤولية العباد عن أفعالهم، ويجعلون الفاعل الحقيقي هو الله.

وأول من نفى القدر هو معبد الجهمي، وهو إمام النفاة، ويدخل في مسمى القدرية كل من نفى القدر كالجهمية، والرافضة، والأشعرية.

● الخارجية: ويسمّون الحرورية، لنسبتهم إلى« حروراء» بلدة في العراق قريبة من البصرة.

وأهم معتقداتهم:

أ- الخروج على الأئمة (ويطلقون عليه اسم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر).

ب- تكفير من خرج من معسكرهم.

جـ- نفي الصفات.

د- القول بخلق القرآن.

هـ - أصحاب الكبائر من الموحدين كفار في الدنيا، مخلّدون في النار في الآخرة.

و- استحلال معسكر السلطان، وذلك بأخذ الأموال وسبي النساء.

ز- تكفير علي وأصحابه ومعاوية وأصحابه- رضي الله عنهم أجمعين-.

وبعضهم كالإباضية يكتفون بالتخطئة.

● الشيعة: هم الذين شايعوا علياً رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته ووصيته: إما جليّا وإمّا خفيّا، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو تقية من عنده.

وقالوا: ليست الإمامة قضية مصلحية، تناط باختيار العامة، وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضية أصولية، هي ركن الدين.

والشيعة فرق كثيرة تكفّر بعضها بعضاً، وجمهور طوائف الشيعة يجرحون بل يكفّرون جمهور الصحابة إلا نفرا ممن عرفوا بولائهم لعليّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ وقد ذكر بعضهم أنهم خمسة عشر صحابياً فقط ...

=

من المسائل، التي ليس العالم الآن مستعدّ لقبولها فحسب، بل مضطر إلى معرفتها.

= وقد خالف جمهور الشيعة في هذا الرأي فريق منهم، وهم الزيدية القائلون بتفضيل عليّ على أبي بكر وعمر ﷺ مع الاعتقاد بصحة خلافتهما، والإشادة بفضلهما، وهؤلاء يعدون أكثر طوائف الشيعة اعتدالًا، وفقههم قريب من أهل السنَّة.

● المعتزلة: كان شيخهم واصل بن عطاء الغزال (-١٣١هـ) يحضر حلقة حسن البصري (-١١٠هـ) فاعتزل بنفسه، ومن تبعه من المسلمين، فسمّوا المعتزلة. وأصولهم خمسة:

١- التوحيد (وهو نفي صفات الباري).

٢- العدل(ويراد به إنكار القدر).

٣- المنزلة بين المنزلتين(وهي أن عصاة الموحدين المرتكبين للكبائر، ليسوا بكفار ولا مؤمنين ولكنهم بين المنزليتين في الدنيا).

٤- الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر(وهو الخروج على الأئمة وشقّ عصا الطاعة عليهم).

٥- إنفاذ الوعيد (وهو أن من مات من أهل الكبائر على كبيرته، فهو في النار خالداً مخلداً.

وأشهر عقائدهم سوى ما مضى: القول بخلق القرآن، وأن أسماء الله تعالى أعلام محضة، لا تدلّ على كمال يتصف به الباري جلَّ وعلا.

● الجهمية: نسبة إلى الجهم بن صفوان الترمذي (-١٢٨هـ)، وهم ينكرون الأسماء والصفات والقدر، والإيمان عندهم هو القول فقط، دون التصديق بالقلب والعمل بالجوارح، ومنهم من يجعله المعرفة بالقلب فقط.

● المرجئة: نسبة للإرجاء، وهو التأخير، لأنهم يؤخّرون العمل عن الإيمان، وهم قسمان:

مرجئة الفقهاء: وهم الحنفية، يقولون بأن العمل شرط أو لازم للإيمان.

مرجئة مبتدعة: وهم الذين يقولون: إن الإيمان معرفة القلب فقط.

فقول مرجئة الفقهاء قول مرجوح لمخالفة الكتاب والسنة، والنقل عن السلف، ولما فيه من فتح الباب للمرجئة المحضة (البدعية).

أما قول المرجئة المبتدعة، فهو قول مبتدع لا حظّ له من النظر.(تعريف الخلف بمنهج السلف:(٢٩٠- ٢٩٣، وزوابع في وجه السنَّة: ٥١- ٦٣).

هذه نبذة عن رؤوس البدع، وقد تناول أصحاب الحديث أفكارها، وفندوها تفنيداً في كتبهم ومؤلفاتهم وخاصة الإمام البخاري - رحمه الله تعالى- فإنه ردّ على المرجئة في كتاب الإيمان، وعلى الخوارج في كتاب الفتن، وعلى الرافضة في كتاب الأحكام، =

ولكن يا معشر أهل الحديث: «نمتم قبل أن تكملوا الفصول عن قصتكم»[١].

وبعد تمكّن أهل الحديث هذا من أصول الديانة[٢] نرى أن ما يوجد من الفسحة والعالمية، ومراعاة الظروف والأحوال في مذهبهم ينتفي مع غيره إلى حد كبير.

لذا أستميحكم أن أقول: إن مذهب أهل الحديث أصحّ تعبير عن التعليمات الإسلامية جمعاء. وقد قام دعاة أهل الحديث عبر العصور بأداء واجباتهم نحو مذهبهم بأسلوب ملائم محتاط، من حيث اضطرّ المخالفون أيضاً إلى الإشادة به، وراعوا في فتاويهم منهج الوسطية والاعتدال الذي يصعب نظيره في أي مذهب آخر.

هذه هي المحاسن[٣] التي لأجلها أرجّح مذهب أهل الحديث،

= وعلى القياسين في كتاب الاعتصام، وعلى الأصوليين في كتاب الآحاد، وعلى الجهمية والقدرية في كتاب التوحيد في صحيحه رَحِمَهُ اللهُ: فلله درّه من إمام اعتبر كتابه أصحّ كتاب بعد كتاب الله عزّ وجل!

(١) ترجمة لشطر بيت في الأردية للشاعر الإسلامي المعروف: محمد إقبال بشيء من التغيير: «تمهين سوكئ داستان كهتى كهتى».

(٢) أي تميزوا في العقائد وأصول الديانة لأجل استفادتهم المباشرة بالكتاب والسنة عن غيرهم من الفرق المذكورة.

(٣) من أهم محاسن مذهب أهل الحديث (المنهج السلفي): الوضوح والسهولة، والاتفاق على المنهج، والنقلية والأثرية في الأدلة، والعدالة، والاجتماع على الحق، والاعتدال والوسطية في أسماء الله وصفاته وغيرها من أمور العقائد والعبادات، والأحكام والمعاملات، والوسطية في أفعال الله تعالى، وفي الوعد والوعيد، وفي أسماء الدين، والإسلام والإيمان، وفي أصحاب رسول الله ﷺ، وفي المنقول والمعقول. (تعريف الخلف بمنهج السلف: ٤٠٣-٤٢٧).
هذه ميزات منهج السلف الصالح المستنبط من الكتاب والسنة، التي لا توجد في غيره من

وأرجو من الأحباب من أهل الحديث، وبخاصة الشباب من العلماء في شبه القارة الهندية أن يعرفوا أهمية دورهم وموقفهم(١)، ويجتهدوا في التعريف بآثار السلف الصالح وتأريخهم الزاهر أمام العالم.

حاجة اليوم:

لقد ضاق العالم ذرعاً من القيود المذهبيّة والأغلال الحزبية(٢)، فميدان الإسلام الرحب الحرّ في انتظاركم، وظلام التقليد والتعصب على أمل أن يستضئ بكم، والعالم اليوم في حاجة إليكم أكثر مما كان عليه من قبل(٣).

فاعملوا مستنيرين بهذه السنة النبوية المشرّفة كحركة جماعية موحدّة، وتعاونوا مع الحركات القديمة والحديثة حسب مقتضيات الأصول

= المناهج والمذاهب والفرق المحسوبة على الإسلام، بل فيه رد بليغ عليها من جميع النواحي: ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ .[الأنفال: ٤٢] .

(١) أي من مذهبهم، وكذلك من المذاهب و المناهج والفرق الأخرى.

(٢) إن يراجع المنصف أصول الفرق القديمة، ودساتير الحركات الحديثة، والبيانات الخاصّة للأحزاب الجديدة، يجد فيها من القيود والأغلال، ما يناقض الفطرة ويقضي على انطلاق الفكر، وحرية الفهم، ووظيفة العقل السليم، وهذا خلاف منهج الإسلام الذي يدعو - دائماً -إلى فسحة الفهم، وسعة العلم، وموافقة الفطرة، وخلاف ما قال الله تعالى في وصف الرسول النبي الأمي -ﷺ-: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

(٣) لا ريب أن الأهواء توارثت، والفتن تراكمت، والسبل تفرقت، فالأمل يعقد -بعد الله عَزَّوَجَلَّ بالدعاة إلى المحجّة البيضاء التي ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك. فالعالم المقبل على الإسلام يطمح إلى الإسلام الذي كان في عهد الصحابة، قبل الاختلاف العقدي والفقهي في الأمة. وهذا الإسلام الغض الطري لا يحمله إلا الدعاة إلى الكتاب و السنة.

والقواعد[١].

ولكن أنشدكم الله أن تتجنبوا التسوّل والاستجداء[٢]، ولا تخلوا مركب النقص يتطرّق إلى كيانكم، وأن تستوعبوا منهجكم، وتعرّفوا على جهود سلفكم الصالح، ومآثرهم الخالدة وتأريخهم المجيد، وتسايروا الركب مع الرفقة الصالحة المخلصة، والله يحفظكم وينصركم.

ومعلوم أن دعاة حركة أهل الحديث لم يقوموا بتسديد اعوجاج التحزّب الفقهي، أو تقويم انحراف الاعتزال والتجهم والجبر والقدر[٣] فحسب، بل راقبوا أيضا سياسة عصرهم مراقبة شديدة. ولما ألجأتهم الحاجة لمقاومة الساسة قاوموهم بكل جرأة وشجاعة، ولما استقاموا، تعاونوا معهم بكل أمانة وديانة، ولم يكن أمامهم أي هدف شخصي في هذا الصراع كله إلا سيادة الإسلام[٤]. فجزاهم الله عنا وعن المسلمين أحسن الجزاء.

---

(١) كان المؤلف - رحمه الله تعالى- متقدماً في كل المناسبات التي تقرّب وجهات النظر المختلفة حول المسائل الدينية، والقضايا السياسية، وتدعو إلى الاتحاد بين المسلمين، ولم يكن ضد المنافرات الحزبية فحسب، بل بذل قصارى جهده في إزالة الخلافات الفرعية بين المذاهب الفقهية والسياسية على السواء، ولم يكن يرى فصل الدين عن الدولة، ولهذا حاول طول حياته محاولة جادة مخلصة أن تصبغ سياسة الدولة بصبغة إسلامية، وكل هذا مع التمسك بمبدأ العودة بالأمة إلى الكتاب والسنة.

(٢) ينصح المؤلف الضعفاء من الناس من أهل المنهج السليم، أن لا يقرعوا أبواب الجماعات الأخرى، لينضمّوا إليها تاركين مذهبهم المبارك ومنهجهم الميمون وراء ظهورهم: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَى بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٦١].

(٣) تقدمت نبذة عن هذه الانحرافات وأهلها آنفاً.

(٤) تأريخ الأئمة الأعلام من أهل الحديث والسنة والأثر، في كلّ عصر ومصر أكبر شاهد على هذا.فلله درّهم!

أمير هذه القافلة المبارك:

كان الإمام محمد بن إسماعيل البخاري[١] رحمه الله داعية هذه الحركة، وقائدها المبارك. وكتابه «الجامع الصحيح»[٢] الذي يعتزّ به العالم، هو أمامنا الآن. وبهذا التأليف المبارك نعرف مذهب هذا الإمام، ويتّضح به جلياً، أنه إلى أي حّد يتسع مجال الإصلاحات العامة للأمّة التي قام بها مذهب أهل الحديث؟

وكم من جانب مهم من جوانب العقائد، والعبادات، والمعاملات، والأخلاق، والمحاربات، والعلاقات بالأمم، والاجتناب من البدع والخرافات انحسر في سعته[٣]؟

هذا هو البرنامج الذي يجب تنفيذه اليوم أيضاً على كل جماعة، لأن

(١) هو: أمير المؤمنين في الحديث، سيد طائفة المحدّثين، شيخ الإسلام، الإمام الحافظ: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، مولاهم ولاء الإسلام، البخاري(١٩٤-٢٥٦هـ)، صاحب « الجامع الصحيح» الذي يعتبر أصحَّ كتاب بعد كتاب الله عزّ وجلّ . وكفى به شرفاً وعزاً ونبلاً وكرامة. - رحمه الله تعالى وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء-.

(٢) سمَّاه البخاري« الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ، وسننه وأيامه». فيستفاد من تسميته إياه بهذا الاسم أنه التزم فيه الصحة، وأنه لا يورد فيه إلا صحيحاً، هذا أصل موضوعه. وصرّح بذلك البخاري نفسه، فقال: « ما أدخلت في كتابي « الجامع» إلا ما صحَّ، وتركت من الصحيح حتى لا يطول » (هدي الساري: ٩-١٠).

(٣) هذا يدلّ على أن كل ما يحتاج إليه الإنسان في أموره الدينية والدنيوية من توجيهات وإرشادات، يوجد في كتاب الله عزّ وجلّ وصحيح سنة رسول الله ﷺ ، ولا يخفي ذلك على من يطلع على دواوين السنة وذخائر الحديث.
قال محمد بن أبي حاتم: «... وسمعته [أي البخاري]، يقول: لا أعلم شيئاً يحتاج إليه إلا وهو في الكتاب والسنَّة.
فقلت له. يمكن معرفة ذلك كله؟ =

تحقيقه تحقيق لمقاصد الإسلام حقاً.

هذا هو موقف حركة أهل الحديث من هذه الجوانب المهمة من ديننا الحنيف. [وإليكم بعضها]:

* * *

= قال: نعم! (سير أعلام النبلاء للذهبي: ١٢/ ٤١٢).

قال محقق السير تعليقاً على قول البخاري هذا: « ومحاولة ابن حزم في «المحلي» تؤيد مقالة محمد بن إسماعيل هذه، فإنه على ما به من هنات قد استطاع باعتماده على الكتاب والسنة، أن يؤلف كتاباً في الفقه، يشتمل على جميع أبواب الفقه»(١٢/ ٤١٢تعليقاً).

قال الله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾ [الأنعام: ٣٨].

وقال عز من قائل: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدىً وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: ٨٩].

وعن عبد الله ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً: « إنه ليس شيء يقربكم إلى الجنة إلا قد أمرتكم به وليس شيء يقربكم إلى النار إلا قد نهيتكم عنه....» (سلسة الأحاديث الصحيحة للألباني: رقم ٢٨٦٦).

الإيمان

يرى البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ أن الإيمان مركب[١] والعمل جزء له.

أما التصديق المحض الذي يعبر عنه أحياناً بلفظٍ بسيط، فهو -عنده- خارج عن موضوع البحث شرعاً، لأن الإيمان الذي عليه مدار النجاة في الشرع، ليس هو تصديقاً بسيطاً أو محضاً، بل هو الإيمان مع الأعمال.

ولم يتعرض الإمام في هذا الموضع للمباحث الكلامية والمنطقية[٢] لأن البحث هنا عن الإيمان الذي هو ذريعة لنجاة الإنسان شرعاً. وأما

---

(١) المركب: هو ما أريد بجزء لفظه الدلالة على جزء معناه.
والبسيط: هو ما لا يكون مركباً من الأجسام المختلفة الطبائع، وهو البسيط العرفي.(التعريفات للجرجاني: ٢٦٩- ٦٥).
ومراد المؤلف ظاهر بأنه يريد بأن الإيمان مركب (أي هو اعتقاد ونطق وعمل) وليس بسيطاً (أي التصديق فقط).

(٢) لم يكن الكلام والمنطق من شأن أهل الحديث، بل هو من شيمة أهل البدع والأهواء.
* قال الإمام عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(-٢٧٦هـ): «فأما الكلام فليس من شأننا، ولا أكثر من هلك إلا به، وبحمل الدين على ما يوجبه القياس» (الاختلاف في اللفظ والردّ على الجهمية والمشبهة: ٢١-٢٢- تحقيق عمر بن محمود بن عمر، دار الراية بالرياض ط. أولى ١٤١٢- ١٩٩١م).
* وقال الإمام أحمد (-٢٤١هـ): «لا يفلح صاحب كلام أبداً، وعلماء الكلام زنادقة». (مناقب الإمام أحمد: ص ٢٠٤).
* وقال الإمام الشافعي (-٢٠٤هـ): «لأن يبتلى العبد بكلّ ما نهى الله عنه- ما عدا الشرك به- خير له من النظر في علم الكلام...». (حلية الأولياء: ٩/ ١٠٠).
* وقال: «رأيي ومذهبي في أصحاب الكلام أن يضربوا بالجريد، ويجلسوا على الجمال، ويطاف بهم في العشائر والقبائل وينادى عليهم: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأخذ في الكلام» (الحلية: ٩/ ١٠٤).
* وقال أيضاً: «لو علم الناس ما في الكلام والأهواء، لفرّوا منه كما يفرّون من الأسد» =

مصطلحات المنطق والكلام فيصعب أن يقال: إنها شرعية على الإطلاق.

ثم عقد الإمام في كتاب الإيمان ما يقارب (٣٩) باباً[1]، متجنباً طرق

= (الحلية: ٩/ ١٠٠، وسير أعلام النبلاء: ١٠/ ١٨).

* وقال: «.. والله لأن يفتى العالم فيقال أخطأ العالم، خير له من أن يتكلم فيقال: إنه زنديق، وما شيء أبغض إليّ من الكلام وأهله» (السير: ١٠/ ١٨/ ١٩).

* قال الإمام الذهبي (-٧٤٨هـ) معلقاً على كلامه هذا: «هذا دالّ على أن مذهب أبي عبد الله أن الخطأ في الأصول، ليس كالخطأ في الاجتهاد في الفروع» (السير: ١٠/ ١٩).

* إذن- بعد معرفة هذا التحذير من الكلام- لابد أن نعرف ما هو الكلام، ومن هم أهله المتكلمون؟

المتكلمون هم: أرباب البدع من الجهمية والمعتزلة والأشعرية، ومن نحا نحوهم، وأصولهم الكبرى هي:

* التأويل لنصوص الكتاب والسنة بأنواع المجازات وأساليب اللغات، حتى يحصل التوفيق بين المنقول والمعقول.

* الدلائل النقلية لا تفيد اليقين، فهي ظنية، والعقلية قطعية، والظّن لا يعارض القطع.

* الغلوّ والإفراط في تحكيم العقل وردّ نصوص الشريعة.

* إنكار قيام صفات فعل بالرب عزَّ وجلَّ حتى لا يلزم حلول الحوادث في الذات الإلهية، ويسموّن الصفات الفعلية أعراضاً وحوادث.

* إن القرآن الكريم الموجود في المصاحف ليس كلام الله، بل هو عبارة عنه، وهو مخلوق.

* نفي الصفات إلا السبع التي تسمّى صفات المعاني عند الأشاعرة خاصة، وهي: الحياة والعلم والإرادة والقدرة والسمع والبصر والكلام. فإن الجهمية تنفي الأسماء والصفات، والمعتزلة تنفي الصفات وتثبت الأسماء...

* ردّ أحاديث الآحاد، وبعض الأحاديث المتواترة في باب العقائد، بدعوى أنها لا تفيد العلم بل الظن، والعقائد المعتبر فيها العلم...». (راجع: تعريف السلف بمنهج الخلف: ١١٨- ١٢٢).

(١) في كتاب الإيمان من صحيح البخاري اثنان وأربعون بابا على التحقيق، بترقيم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي - رحمه الله تعالى- وهو يحوي خمسين حديثاً. =

المناظرة وسلبياتها(١)، أثبت فيها بالنصوص أنه ما هي الأعمال التي جعلها الله عَزَّوَجَلَّ جزءاً للإيمان على لسان النبي ﷺ؟

وهذا أسلوب سهل ميسور للبحث والتحقيق، وبه يصل الإنسان إلى الحقّ، بعيداً عن التعقيدات والتشقيقات(٢). وقد اختار القرآن الحكيم

---

(١) من سلبيات المناظرة أن المناظر أحياناً يصحّح الضعيف، أو يضعّف الصحيح من الأحاديث إلزاماً للخصم، ليستقيم مذهبه، من غير حسيب ولا رقيب. وعلى سبيل المثال، قال الشيخ ظفر أحمد التهانوي:

«إن من اختلف في توثيقه وتضعيفه، لا يكون تفرّده بشيء حجّة، وهذا مشيت عليه في بعض المواضع من الكتاب إلزاماً للخصم... وأما على أصلنا -معشر الحنفية- فتفرّد مثله حجة في درجة حجية الحسن» (قواعد في علوم الحديث: ص ٣٤٧).

وزد إلى ذلك ما قاله في حاشية المصدر المذكور (ص ٣٤٨):

«فإن هؤلاء- علماء الحنفية- إذا استدلوا لمذهبهم بحديث، وتعقبه الخصم بأن فيه فلاناً وهو ضعيف، أجابوا بأنه قد وثقه فلان، ويكتفون بذلك، ولا يلتفتون إلى كثرة الجارحين وقلة المعدّلين أصلًا...».

وذكر الإمام ابن قتيبة الدينوري بعض سلبيات المناظرة، فقال:

«... وكان المتناظرون في الفقه يتناظرون في الجليل من الواقع، والمستعمل من الواضح، وفيما ينوب الناس فينفع الله به القائل والسامع.

فقد صار أكثر التناظر فيما دق وخفي وفيما لا يقع، وفيما قد انقرض من حكم الكتابة، وحكم اللعان، ورجم المحصن، وصار الغرض فيه إخراج لطيفه، وغوصٌ على غريبه، وردًا على متقدم...

وكان المتناظرون فيما مضى، يتناظرون في معادلة الصبر بالشكر، وفي تفضيل أحدهما على الآخر...

فقد صار المتناظرون يتناظرون في الاستطاعة والتولد والطفرة والجزء، فهم دائبون يخبطون في العشوات، قد تشعبت بهم الطرق، وقادهم الهوى زمام الردى» (الاختلاف في اللفظ: ١٨- ١٩).

(٢) مثل التعقيدات الكلامية التي تجعل السهل صعباً، لا يستوعبه العقل السليم، والتشقيقات الفقهية التي لا تكاد تقع، يمجّها الطبع السليم، وسيأتي شيء منها في مبحث القياس- إن شاء الله-.
=

نفسه هذا النوع من الأسلوب[١] السهل في تأصيل التوحيد، وتحقيق الألوهية، وإثبات النبوة والرسالة، وقد اتبع أئمة الحديث هذا الأسلوب القرآني في ترتيب أسفارهم، ودواوينهم للسنّة النبوية[٢].

وربما تعين طريقة المتكلمين على فهم المسائل أيضاً، وقد مالت بعض الطبائع إليها، ولكن ما يوجد من اليسر والأثر ههنا لا يوجد هناك، وليس لمن يخالف هذا الرأي أن يتضايق به من غير سبب. وهذا هو المنهج الصحيح للدعوة والبلاغ.

وقد أراد المؤلف [أي البخاري] بعقد هذه الأبواب الفرعية أن يبين أن العمل لا بد منه للإيمان، وبدونه لا يكمل الإيمان أبداً.

أربعة آراء في مسألة الإيمان:

ما هي الصلة بين الإيمان والعمل؟ في هذه المسألة أربعة آراء[٣]:

---

(١) أسلوب القرآن الكريم سهل ممتنع:
سهل لمن يحفظ ويراعي ويتعظ: ﴿ولقد يسرنا القرآن للذكر فهل من مدكر﴾ [القمر: ١٧].

وممتنع اتباعه في اللفظ، والعبارة، والصياغة: ﴿وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين﴾ [البقرة: ٢٣].
وبهذا يبقى القرآن الذي نزل على النبي ﷺ من عند الله معجزة خالدة للإسلام، غضاً طرياً إلى يوم القيامة: ﴿نزل به الروح الأمين* على قلبك لتكون من المنذرين﴾ [الشعراء: ١٩٣].

(٢) رتبوها في مصنفاتهم على الكتب والأبواب، لتعم فائدتها بسهولة ويسر، ويصل القارئ إلى مراده في أقرب وقت ممكن. وقالوا: «فقه البخاري في تراجمه». (هدى الساري: ص ١٣).

(٣) قال ابن منده في ذكر اختلاف أقاويل الناس في الإيمان ما هو؟ فقالت طائفة من =

١) الخوارج والمعتزلة يعتبرون العمل جزء الإيمان، والخوارج يحكمون على أهل الكبائر بالكفر.

٢) والمعتزلة لا يكفرونهم[١].

٣) المرجئة يرون أنه لا حاجة للعمل بعد الإقرار[٢].

٤) أهل السنة يرون أن العمل ضروري للإيمان ، وهو جزء له عند أئمة الحديث[٣].

= المرجئة: الإيمان فعل القلب دون اللسان.
وقالت طائفة منهم: الإيمان فعل اللسان دون القلب وهم أهل الغلو في الإرجاء. اهـ
وقال جمهور أهل الإرجاء في الإيمان: هو فعل القلب واللسان جميعا. اهـ
وقالت الخوارج الإيمان فعل الطاعات المفترضة كلها بالقلب واللسان وسائر الجوارح. اهـ
وقال آخرون الإيمان فعل القلب واللسان مع اجتناب الكبائر. اهـ
وقال أهل السنة والجماعة الإيمان هو الطاعات كلها بالقلب واللسان وسائر الجوارح غير أن له أصلًا وفرعاً» (الإيمان لابن منده: ١/ ٤٢).

(١) الفرق بين الخوارج والمعتزلة في هذه المسألة، بأن الخوارج يعتبرون أهل الكبائر من الموّحدين كفاراً في الدنيا، ومخلدين في النار في الآخرة. وأما المعتزلة فيثبتون لهم المنزلة بين المنزلتين، أي أنهم فساق، ليسوا بكفّار، ولا مؤمنين، ولكنهم بين المنزلتين في الدنيا.

(٢) أي بعد الإقرار نطقاً واعتقاداً، لأنه لا تضرّ عندهم بعد الإيمان معصية. وقالت الكرامية: هو نطق فقط.

(٣) إذن ما الفرق بين الخوارج والمعتزلة وبين السلف في هذه المسألة؟ الفرق أنهم جعلوا الإيمان شرطاً في صحة العمل، والسلف جعلو العمل جزء الإيمان.
(فائدة): قال البخاري: هو (أي الإيمان) قول وفعل، ويزيد وينقص. (أما القول فالمراد به النطق بالشهادتين، أما الفعل والعمل، فالمراد به ما هو أعمّ من عمل القلب والجوارح، ليدخل الاعتقاد والعبادات... فالسلف قالوا: هو اعتقاد بالقلب، نطق باللسان، وعمل بالأركان، أرادوا بذلك أن الأعمال شرط في كماله.
وروى أبو القاسم اللالكائي في كتاب السنة بسنده الصحيح عن البخاري، قال: لقيت أكثر من ألف رجل من العلماء بالأمصار، فما رأيت أحداً منهم يختلف أن الإيمان قول =

وقد جلّىٰ الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ هذا المبحث تجلية كاملة في الأبواب المختلفة في كتاب الإيمان من جامعه الصحيح. ومهما كانت المباحث العلمية[١] في هذا الموضوع، أهميتها مسلمة، ولكن مذهب المحدثين يؤيَّد بظاهر القرآن الكريم: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ﴾ [الصف: ٢].

هنا ذكرت الأعمال مع مخاطبة أهل الإيمان بأسلوب يتبين منه أن إيمان الإنسان الذي (يتلفظ فقط) ولا يعمل، لا يكون كاملًا أبداً[٢].

= وعمل، ويزيد وينقص».

قال ابن رجب (-٧٩٥هـ): هذا كله إجماع من السلف وعلماء أهل الحديث....وقال الأوزاعي (-١٧٥هـ): كان من مضى ممن سلف لا يفرقون بين الإيمان والعمل...» (فتح الباري لابن رجب: ١/ ٥، وفتح الباري لابن حجر: ١/ ٦١، وكوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري للشيخ محمد الخضر الشنقيطي: ١/ ٣٧٧- ٣٧٩).

(١) راجع مثل هذه المباحث العلمية والكلامية عند الشيخ بدر الدين العيني الحنفي (-٨٥٥هـ) في كتابه: «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» (١/ ١٧٢- ١٩٥) تر العجب العجاب من تأويل الآيات، والأحاديث، وآثار الصحابة والتابعين الواردة في موضوع «الإيمان قول وعمل، ويزيد وينقص»، وإخراجها من مراد البخاري إلى ما يريد هو نفسه من تأييد الحنفية وغيرهم من المتكلمين، الذين أكثرهم أنكروا هذين الأمرين.

والفرق بين السلف وبين هؤلاء المتكلمين أن السلف يدورون مع دلالات النصوص الواضحة حيث دارت. وأما هؤلاء فهم يلوون أعناق النصوص لما يرونه من المسائل.

وقد تألم الإمام ابن قتيبة -رَحِمَهُ اللَّهُ من مثل هذا الموقف، فقال:

«... كأنه لا يعلم أنه إذا ردّ على الأوّل صوابا عند الله بتمويهه، فقد تقلّد المآثم عن العاملين به دهر الداهرين» (الاختلاف في اللفظ: ص ١٩ مختصراً).

(٢) استدلال المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ بهذه الآية الكريمة على أن الأعمال تدخل في الإيمان، ولا يكون كاملا بدونها: استدلال موفق رائع.

(فائدة): ذكر الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في ترجمة الباب الأول من كتاب الإيمان، ثماني آيات من القرآن مصرّحة بزيادة الإيمان، وبثبوتها يثبت المقابل، فإن كل قابل للزيادة، قابل للنقصان. =

الإيمان في مجتمعنا اليوم:

أكبر خطأ في مجتمعنا اليوم هو أننا- مع كوننا من أهل السنة- نقضي حياتنا مثل المرجئة[١].

ولكن إذا اعتبرت الأعمال من الإيمان يتغير به مجرى العالم حقيقة، ولكن حالنا تغيّرت إلى أننا بدأنا نعتبر «اللاعمل» والعمل السوء جزء الإيمان. وقد أنشأت الحضارة الأوروبية بتعليمها نمطا للحياة، صار فيه الإعراض عن الدين جزءا له.

ولهذا، إن أردتم أن تحدثوا أي انقلاب أو تغيير في العالم، وتعيشوا مثل الأمم الحيّة المتطوّرة، يجب عليكم أن تأخذوا مذهب البخاري في هذا الموضوع بعين الاعتبار: بأن الإيمان لا يتم إلا بالعمل[٢]. أمّا تسليم عقيدة التوحيد والنبوة كنظرية محضة[٣] فلا يؤدّي إلى أي هدف منشود.

وما عدّه الإمام البخاري في الأبواب الفرعية من كتاب الإيمان في

= ثم ذكر ستة آثار معلّقة، كلها بصيغة الجزم، الدالة على صحتها: مفادها أن الإيمان قول وعمل ويزيد وينقص. (راجع: فتح الباري لابن حجر: ١/ ٦٠- ٦٤).

(١) المرجئة هم الذين يقرّون الإيمان باللسان مع الاعتقاد، ولا يرون الضرورة للعمل، لأن المعصية عندهم لا تضرّ مع الإيمان.
وهذا مذهب باطل. وكتاب الإيمان في صحيح البخاري أحسن ردّ عليه.

(٢) روى البخاري رحمه الله بإسناده عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**الإيمان بضع وستون شعبة، والحياء شعبة من الإيمان**» (صحيح البخاري: ١/ ٥١ رقم٥).
هذه الشعب تتفرع عن أعمال القلب، وأعمال اللسان، وأعمال البدن جميعاً. فإذا تحققت هذه الأعمال الكاملة في أرض الواقع، تنشأ حقاً حضارة إسلامية راقية، ومدنية صالحة رائعة، تضمن الرقي والازدهار، والأمن والاستقرار للبلاد، وحياة السعادة والرخاء للعباد في جميع أمور المعاش والمعاد.
وبهذا تعود أمة الإسلام- كما كانت- على رأس قائمة الأمم المتقدّمة، ويتحقق وعد الله في أهلها: ﴿ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين﴾ [آل عمران: ١٣٩].

(٣) كما يراها الفلاسفة وخاصة في أمر النبوة، فإنها - عندهم- مكتسبة تنال بكثرة =

صحيحه، من الأعمال بأنها من أجزاء الإيمان، هناك حاجة أن تباشر كلها في الحياة اليومية. وإلى أداء هذا الواجب قام الأئمة المحدّثون، وجماعة أهل الحديث بدعوة الناس، في مراحل حياتهم المختلفة.

ولا يكتب البقاء لأي مذهب في العالم، يعيش على أقوال محضة، ونظريات صرفة، إن لم تعمّر حياة أهله على أساسها(١). وهذا أصح تعبير عن المقاصد الإسلامية التي بها تتكون السيرة والشخصية.

* * *

= العبادة والطاعة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية «... وصار كثير منهم يطلب أن يؤتى مثل ما أوتي رسل الله... كما طلب ذلك غير واحد في زماننا، وكما طلبه السهروردي المقتول وابن سبعين وغيرهما. وسبب ذلك أن هذه النبوة التي أثبتوها: أمرها من جنس مقامات الناس، ولهذا كان عمدتهم في إثبات النبوة هو المنامات...» (الرد على المنطقيين: ٤٨٣- ٤٨٤، وعنه في «تعريف الخلف بمذهب السلف»: ص ١١٣).

(١) بعد الإمعان في صحيح البخاري، يتبين أن مصنّفه أبدع في ترتيبه حيث بدأه بالوحي - لأنه منبع الخيرات، وبه قامت الشرائع وجاءت الرسالات، ومنه عرف الإيمان والعلوم، فذكر كتاب الإيمان، فعقبه بكتاب العلم. وبعده ذكر العمل من أركان الإسلام، وهي معاملة العبد مع الخالق، ثم ذكر معاملات العبد مع المخلوق: كالبيوع والنكاح وغيرها من مهمات المسائل التي يحتاج إليها الإنسان المسلم في أمور حياته اليومية عقيدة وديناً، ومعاملة وأدبا، وسياسة وحكماً، ومعيشة واقتصاداً، وفي أمور حياته الأخروية تقرّبا إلى الله تعالى بالزهد والورع والتقوى.
هكذا حاول الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ وغيره من المحدثين أن يصهروا الأحاديث والأخبار والآثار في قالب الأفعال والأعمال، حتى لا تبقى أقوالًا محضة ونظريات صرفة. فلله درّهم!

كتاب العلم

عقد الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ ما يقارب خمسين[١] باباً في كتاب العلم من صحيحه، وأورد فيها بعض المهمات من المسائل العلمية. وفي ضمن فضل العلم والحاجة إليه ذكر أن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «تفقهوا قبل أن تسوّدوا»[٢].

إنما أراد عمر أن السيادة قد تكون سبباً لمنع طلب العلم[٣] وهذا لا ينبغي.

ولكن لما كان من الممكن أن يتبادر الذهن بظاهر قوله إلى أن الصغر هو الوقت المناسب لطلب العلم، أزال الإمام البخاري هذه الشبهة بقوله: «وبعد أن تسوّدوا».

وبهذا أبان الإمام قصد عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بأنه على الإنسان أن يكون العلم شغله من الصغر إلى الكبر، ثم قال الإمام:

---

(١) كتاب العلم من صحيح البخاري يحوي على التحقيق ستة وسبعين حديثاً في ثلاثة وخمسين باباً. وذلك بترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) صحيح البخاري (١/ ١٦٥، باب الاغتباط في العلم والحكمة) تعليقاً. وهو مروي موصولاً أيضاً، وإسناده صحيح كما في الفتح (١/ ١٦٦)، وتعليق التعليق (٢/ ١٨١) كلاهما لابن حجر.

ومعنى «قبل أن تسوّدوا» أي قبل أن تجعلوا سادة.

وقال ناصر الدين ابن المنير الإسكندراني: «مطابقة قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للترجمة أنه جعل سيادته من ثمرات العلم، وأوصى الطالب باغتنام الزيادة قبل بلوغ درجة السعادة، وذلك يحقق استحقاق العلم بأن يغبط به صاحبه، فإنه سبب سيادته. (المتواري في أبواب البخاري: ٥٨- بتحقيقي).

(٣) لأن الرئيس قد يمنعه الكبر والاحتشام أن يجلس مجلس المتعلّمين. (فتح الباري: ١/ ١٦٦).

«قد تعلّم أصحاب النبي ﷺ في كبر سنهم»[١].

وقد اتضح فضل العلم، والضرورة إليه، والشوق إلى طلبه بهذه التوجيهات والإرشادات.

فهذا العلم هو النعمة التي تسمح فيها المنافسة والغبطة[٢].

* * *

(١) لأنهم آمنوا به وهم كبار، ما تفقّهوا إلا في كبر سنهم. (عمدة القاري ٢/ ٨٤).

(٢) كما روى البخاري تحت هذا الباب عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله مالاً فسلّط به على هلكته في الحق، ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها**» (صحيح البخاري: ١/ ١٦٥ رقم ٧٣).

قال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الحسد: تمني زوال النعمة عن المنعم عليه... أما الحسد المذكور في الحديث فهو الغبطة، وأطلق الحسد عليها مجازاً، وهي أن يتمنى أن يكون له مثل ما لغيره من غير أن يزول عنه، والحرص على هذا يسمى منافسة، فإن كان في الطاعة فهو محمود، ومنه ﴿فليتنافس المتنافسون﴾ [المطففين: ٢٦]، وإن كان في المعصية فهو مذموم، ومنه ﴿ولا تنافسوا﴾، وإن كان في الجائزات فهو مباح، وكأنه قال في الحديث: لا غبطة أعظم- أو أفضل- من الغبطة في هذين الأمرين...» (فتح الباري: ١/ ١٦٦- ١٦٧).

كتابة الحديث

أثار بعض القاصرين في الفهم مسألة كتابة الحديث (في هذا العصر) بأسلوب لم يريدوا به سوى عداوة العلم.

نهى النبي ﷺ الصحابة رضي الله عنهم في حين من الأحيان أن لا يكتبوا القرآن والحديث في مكان واحد[1] (مجمع الزوائد: ١/ ١٥٠).

هذا الذي كان يظهر من بعض ألفاظ الحديث التي رويت بالمعنى، وقد اعتبر أهل الحديث هذا النهي عن الكتابة نهيا مؤقتا، وبالتالي أجمعوا على أنه تجوز كتابة الحديث أيضاً كما تجوز كتابة القرآن المجيد[2].

---

(١) أشار المؤلف إلى ما أورده الهيثمي من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وفيه قال ﷺ: «ما هذا الذي تكتبون؟ فقلنا: ما نسمع عنك. فقال: أكتاب مع كتاب الله؟ أمحضوا كتاب الله وأخلصوه»... قال الهيثمي: «رواه أحمد، وفيه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وهو ضعيف، وبقية رجاله رجال الصحيح» (مجمع الزوائد: ١/ ٣٧٨رقم ٦٧٢) وضعفه ابن حجر في التقريب (ص ٥٨٧ رقم ٣٨٩٠).
(تنبيه) ذكر الهيثمي رَحِمَهُ اللَّهُ في «مجمع الزوائد» (١/ ١٥٠- ١٥٢=١/٣٧٧-٣٨١ طبعة دار الفكر) عدّة أحاديث، فيها ما يدل على النهى عن الكتابة أوّلا، ثمّ ذكر ما يدل على الأمر بالكتابة. وصنيعه في ترتيب ذكر الأحاديث يدل على أن الكتابة كانت منهياً عنها في أول الأمر، ثمّ أمر بها لأجل عدم الالتباس بالقرآن، وحاجة الناس إليها. كما سيأتي في التعليق الآتي.

(٢) أخرج الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في «باب كتابة العلم» عن أبي جحيفة قال: قلت لعلي: هل عندكم من كتاب؟ قال: لا... أو ما في هذه الصحيفة» (الحديث رقم ١١١)، وكذلك قول النبي ﷺ: «**اكتبوا لأبي فلان**» (الحديث رقم١١٢)، وكذلك قول أبي هريرة: ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثاً مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب» (الحديث رقم ١١٣)، وكذلك قول النبي ﷺ في مرض موته: «**ائتوني بكتاب، أكتب لكم كتاباً لا تضلّوا بعده**» (الحديث رقم ١١٤).
يستفاد من هذا كلّه أن النبي ﷺ أذن في كتابة الحديث عنه، وأن بعض الصّحابة كانوا يكتبون الحديث عنه، وكان عند بعضهم صحف الحديث أيضاً.
=

....

= وهذا يعارض في الظاهر حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا تكتبوا عني شيئاً غير القرآن» (مسلم: ٤/ ٢٢٩٨ رقم ٣٠٠٤، وأحمد في مسنده: ١٧/ ١٤٩ رقم ١١٠٨٥).

والجمع بين الأمرين من وجوه:

١- إن النهي خاص بوقت نزول القرآن خشية التباسه بغيره، والإذن في غير ذلك.

٢- إن النهي خاص لكتابة غير القرآن مع القرآن في شيء واحد، والإذن في تفريقهما.

٣- إن النهي متقدم، والإذن ناسخ له عند الأمن من الالتباس، وهو أقربها مع أنه لا ينافيها.

٤- قيل: النهي خاص بمن خشي منه الاتكال على الكتابة دون الحفظ، والإذن لمن أمن منه ذلك.

٥- ومنهم مَنْ أعلّ حديث أبي سعيد وقال: «الصواب وقفه على أبي سعيد»، قاله البخاري وغيره.

قال العلماء: كره جماعة من الصحابة والتابعين كتابة الحديث، واستحبّوا أن يؤخذ عنهم حفظاً كما أخذوا حفظاً، ولكن لّما قصرت الهمم، وخشي الأئمة ضياع العلم دوّنوه.

وأوّل من دوّن الحديث ابن شهاب الزهري على رأس المائة بأمر عمر بن عبد العزيز، [وكذلك كتب إلى أبي بكر بن حزم الأنصاري واليه على المدينة وقاضيها بكتابة الحديث خيفة دروس العلم وذهاب العلماء، كما ذكر البخاري في ترجمة باب «كيف يقبض العلم» (١/ ١٩٤)] ثم كثر التدوين، ثم التصنيف، وحصل بذلك خير كثير. فلله الحمد.

من طريقة البخاري في الأحكام التي يقع فيها الاختلاف أن لا يجزم فيها بشيء، بل يوردها على الاحتمال. وهذه الترجمة (أي باب كتابة العلم) من ذلك، لأن السلف اختلفوا في ذلك عملًا وتركاً. وإن كان الأمر استقرّ، والإجماع انعقد على جواز كتابة العلم، بل على استحبابه، بل لا يبعد وجوبه على من خشي النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم. (راجع التفصيل في فتح الباري: ١/ ٢٠٤- ٢٠٨، وكتاب العلم لأبي خيثمة: ص١١٥ تعليق العلامة الألباني، وشرح مسلم للنووي: ١/ ٢٤٥، ومقدمة ابن الصلاح: ص١٠٣، وتقييد العلم لابن جماعة: ص٤٤، وجامع الأصول لابن الأثير: (٨/ ٣٣)، وسير أعلام النبلاء: ٣/ ٨٠، وحاشية ابن القيم على سنن أبي داود: ١٠/ ٥٥) مع العون، وعون المعبود: ٥/ ٣٤٨) [تعليق الشيخ شاهد محمود علي مسلك البخاري بالأردية: ٨٦-٩٠ ضمن مقالات الحديث للعلّامة المؤلف محمد إسماعيل السلفي].

وفي هذه الأيّام - بعد هذه القرون الطويلة- ذكر منكرو حجية الحديث، استغلالا بهذه الروايات، أن كتابة الحديث، كانت منهياً عنها، ولذا هذه الكتب الحديثية، ودواوين السنة التي توجد الآن، ألّفت خلاف إرادة النبي ﷺ[١].

وقد تفطّن الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ لهذه الفتنة الآتية، فسدّ بابها من قبل، وذلك بعقد «باب كتابة العلم»[٢]، و«بَاب ما يذكر في المناولة»[٣] و«كتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان» في كتاب العلم من

---

(١) هذه القولة المغرضة الباطلة من قبل أهل الأهواء من منكري السنة هؤلاء، تدلّ- أولًا- على عداوتهم للعلم، وثانياً: على رغبتهم في البقاء تحت دوحة الإسلام، مع التخلي عن السنة النبوية التي تحول دون تحقيق رغباتهم الجامحة.
ويوجد الرد على أمثال هؤلاء في كتب مستقلة ومختلفة، منها:
- حجية الحديث النبوي: للعلامة محمد إسماعيل السلفي (مؤلّف هذه الرسالة).
- دراسات في الحديث النبوي: للدكتور محمد مصطفى الأعظمي.
- السنّة قبل التدوين: للدكتور محمد عجاج الخطيب.
- اهتمام المحدثين بالحديث سنداً ومتناً: للدكتور محمد لقمان السلفي.
- زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً: لصلاح الدين مقبول أحمد، (محقق هذه الرسالة ومترجمها).

(٢) من روائع ترتيب «باب كتابة العلم)، كما ذكرها الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ، فقال: «قدّم (أي البخاري) حديث عليّ على أنه كتب عن النبي ﷺ، ويطرقه احتمال أن يكون كتب ذلك بعد النبي ﷺ؛ ولم يبلغه النهي؛ وثنّى بحديث أبي هريرة، وفيه الأمر بالكتابة، وهو بعد النهي، فيكون ناسخاً.
وثلّث بحديث عبد الله بن عمرو، وقد بينت أن في بعض طرقه إذن النبي ﷺ له في ذلك، فهو أقوى في الاستدلال للجواز في الأمر أن يكتبوا لأبي شاه، لاحتمال اختصاص ذلك بمن يكون أمّيا أو أعمى.
وختم بحديث ابن عباس الدال على أنه همّ أن يكتب لأمّته كتاباً يحصل معه الأمن من الاختلاف، وهو لا يهتم إلا بالحق. (فتح الباري: ١/ ٢١٠).

(٣) * (المناولة): وصورتها أن يعطي الشيخ الطالب الكتاب فيقول له: هذا سماعي من =

صحيحه واشترط الفقهاء رحمهم الله في مبحث «كتاب القاضي إلى القاضي»(١) بشروط عجيبة.

فتناول الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ كل ذلك بأسلوب سهل بحيث زالت به شبهة منكري الحديث ومغالطتهم من جانب، ومن جانب آخر أبان مذهباً وسطاً في حجية كتابة الحديث، التي كانت محل إشكالات عند الفقهاء، وبيّن أن إزالة هذه الشبهات يمكن بالقرائن، وهكذا وينحلّ بها هذا النزاع. وقد أنهى هذه القضية بجمع ذخيرة صحيحة من أحاديث

= فلان، أو هذا تصنيفي فاروه عني،... وصورة عرض المناولة، وهي إحضار الطالب الكتاب [الكفاية: ١/ ٣٢٦، والإلماع: ص٧٩، ومقدّمة ابن الصلاح: ص٩٤، وتدريب الراوي: (٢/ ٤٤)، وفتح المغيث: (٢/ ١١٢) وعنها في مسلك البخاري بالأردية: ص٨٨] وقد سوّغ الجمهور الرواية بها، ومن ردّها ردّ عرض القراءة من باب الأولى.

* (وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان): هذه مكاتبة، وهي من أقسام التحمل: وهي أن يكتب الشيخ حديثه بخطه، أو يأذن لمن يثق به بكتبه، ويرسله بعد تحريره إلى الطالب، ويأذن له في روايته عنه.... وقد سوّى المصنف (أي البخاري) بينها وبين المناولة. ورجّح قوم المناولة عليها لحصول المشافهة فيها بالإذن دون المكاتبة. وقد جوز جماعة من القدماء إطلاق الإخبار فيهما والأولى ما عليه المحققون من اشتراط بيان ذلك.

قال ابن حجر: شرط قيام الحجة بالمكاتبة أن يكون الكتاب مختوما، وحامله مؤتمنا، والمكتوب إليه يعرف خط الشيخ، إلى غير ذلك من الشروط الدافعة لتوهم التغيير. والله أعلم (الفتح: ١/ ١٥٤- ١٥٥).

(١) مبحث قبول «كتاب القاضي إلى القاضي» أو ردّه، من المباحث الفقهية المعقّدة في كتب الفقه، المثقلة بالشروط التي قد تكون تعجيزية. وإلى هذا أشار المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ. وللاطلاع على هذه الشروط والتعقيدات راجع على سبيل المثال «المبسوط» للسرخسي (١٦/ ٩٥، ١١١) تجد الأمر أصعب مما يتصوّر [راجع هذا المبحث في المغني لابن قدامة: ١١/ ٤٥٨، وزاد المستقنع: ص٢٣٨، ومسلك البخاري: ص٨٩].

ولكن الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ حلّ هذه الإشكالات كلّها في ضوء الصحيح الوارد في هذا الباب من الأحاديث والآثار بكل سهولة ويسر، ومن غير تعقيد وتعجيز. وذلك تحت «باب ما يذكر في المناولة، وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان» (البخاري: ١/ ١٥٣).

النبي ﷺ في هذا الباب، إلى الأبد(١).

تحمل الحديث

متى يجوز للصغير أن يتحمل الحديث، وما السن المناسب له بسماعه؟ هذا الأمر كان مختلفاً فيه بين المحدثين أنفسهم، فذكر الإمام

(١) راجع صحيح البخاري (١/ ١٥٣- ١٥٥)، وقد ذكر فيها أنه «نسخ عثمان المصاحف، فبعث بها إلى الآفاق»- دلالته على تسويغ الرواية بالمكاتبة واضح، فإن عثمان أمرهم بالاعتماد على ما في تلك المصاحف ومخالفة ما عداها.
والمستفاد من بعثه المصاحف: إنما هو ثبوت إسناد صورة المكتوب فيها إلى عثمان، لا أصل ثبوت القرآن، فإنه متواتر عندهم.
قال البخاري: «واحتج بعض أهل الحجاز في المناولة بحديث النبي ﷺ حيث كتب لأمير السرية كتاباً، وقال: لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا وكذا، فلما بلغ ذلك المكان قرأه على الناس، وأخبرهم بأمر النبي ﷺ».
ووجه الدلالة من هذا الحديث ظاهر، فإنه ناوله الكتاب، وأمره أن يقرأه على أصحابه ليعلموا بما فيه. ففيه: المناولة بمعنى المكاتبة...
ثم ذكر أن النبي ﷺ بعث بكتابه رجلا، وأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين، فدفعه عظيم البحرين إلى كسرى» (البخاري: ١/ ١٥٤ رقم ٦٤).
وجه دلالته على المكاتبة ظاهر. ويمكن أن يستدل به على المناولة، من حيث أن النبي ﷺ ناول الكتاب لرسوله، وأمره أن يخبر عظيم البحرين بأن هذا كتاب رسول الله ﷺ، إن لم يكن سمع ما فيه ولا قرأه» (الفتح: ١/ ١٥٤- ١٥٥).
ثم ذكر البخاري حديث أنس قال: كتب النبي ﷺ كتاباً...، فقيل له: إنهم لا يقرؤون كتاباً إلا مختوماً، فاتخذ خاتماً من فضة نقشه: «محمد رسول الله»، كأني أنظر إلى بياضه في يده...» (البخاري: ١/ ١٥٥ رقم ٦٥).
(لا يقرؤون كتابا إلا مختوما): يعرف من هذا فائدة إيراده هذا الحديث في هذا الباب، لينبه على أن شرط العمل بالمكاتبة أن يكون الكتاب مختوماً ليحصل الأمن عن توهّم تغييره، ولكن قد يستغني عن ختمه إذا كان الحامل عدلًا مؤتمنا. (الفتح: ١/ ١٥٦).
بعد هذا الاستعراض السريع لمحتويات «باب ما يذكر في المناولة، وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان» تتبخر شبهات منكري السنة في قضية كتابة الحديث، وتزول تعقيدات الفقهاء في مبحث «كتاب القاضي إلى القاضي» أيضاً، وكل ذلك بأبلغ إشارة وأقلّ عبارة.
فلله درّ هذا الإمام الذي اعتبر كتابه أصح كتاب بعد كتاب الله عَزَّوَجَلَّ !

البخاري حديثين[(١)]. لفصل هذا النزاع، وهما:

(الأول): عن عبد الله بن عباس قال: أقبلت راكباً على حمار أتان -وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام- ورسول الله ﷺ يصلي بمنى إلى غير جدار، فمررت بين يدي بعض الصف، وأرسلت الأتان ترتع فدخلت في الصف، فلم ينكر ذلك عليّ»[(٢)].

وفيه قول ابن عباس: «وقد ناهزت الاحتلام»[(٣)].

---

(١) هما تحت «باب يصحّ سماع الصغير» (البخاري: ١/ ١٧١ باب ١٨).
قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومقصود الباب: الاستدلال على أن البلوغ ليس شرطاً في التحمل. وقال الكرماني: إن معنى الصحة هنا جواز قبول مسموعه. قلت: هذا تفسير لثمرة الصحة، لا لنفس الصحة.
وأشار المصنف (أي البخاري) بهذا (الباب) إلى اختلاف وقع بين أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، رواه الخطيب في الكفاية عن عبد الله بن أحمد وغيره: أن يحيى قال: «أقلّ سنّ التحمّل خمس عشرة سنة، لكون ابن عمر رُدّ يوم أحد إذ لم يبلغها. فبلغ ذلك أحمد فقال: بل إذا عقل ما يسمع، وإنما قصّة ابن عمر في القتال».
ثم أورد الخطيب أشياء مما حفظها جمع من الصحابة ومن بعدهم في الصغر، وحدّثوا بها بعد ذلك، وقبلت عنهم. وهذا هو المعتمد.
وما قاله ابن معين، إن أراد به ابتداء الطلب بنفسه فموجّه، وإن أراد به ردّ حديث من سمع اتفاقاً، أو اعتنى به فسمع وهو صغير، فلا.
وقد نقل ابن عبد البر الاتفاق على هذا. وفيه دليل على أن مراد ابن معين الأول.
وأما احتجاجه أن النبي ﷺ ردّ البراء وغيره يوم بدر ممن كان لا يبلغ خمس عشرة فمردود بأن القتال يقصد فيه مزيد القوة والتبصر في الحرب، فكانت مظنته سن البلوغ. والسماع يقصد فيه الفهم فكانت مظنته التمييز. وقد احتج الأوزاعي لذلك بحديث «مروهم بالصلاة لسبع» (فتح الباري: ١/ ١٧١).

(٢) البخاري (١/ ١٧١ رقم ٧٦).

(٣) (وقد ناهزت الاحتلام): أي قاربت، والمراد بالاحتلام: البلوغ الشرعي.
«فيه: ما ترجم له أن التحمل لا يشترط فيه كمال الأهلية، وإنما يشترط عند الأداء، ويلحق بالصبي في ذلك: العبد والفاسق والكافر. وقامت حكاية ابن عباس لفعل النبي ﷺ وتقريره مقامَ حكاية قوله، إذ لا فرق بين الأمور الثلاثة في شرائط الأداء. =

(الآخر): عن محمود بن الربيع، قال: «عقلت عن النبي ﷺ مجّة مجّها في وجهي- وأنا ابن خمس سنين- من دلو»[١].

أراد البخاري بإيراد هذين الحديثين أن يوضح أن السن المناسب لبداية تحمل الحديث وطلب العلم هو السن الذي يعي فيه الطالب كلام

= فإن قيل: التقييد بالصبي والصغير في الترجمة لا يطابق حديث ابن عباس.
أجاب الكرماني بأن المراد بالصغير: غير البالغ، وذكر الصبي معه من باب التوضيح.
ويحتمل أن يكون لفظ الصغير يتعلق بقصة محمود (الآتية)، ولفظ الصبي يتعلق بهما معاً.
والله أعلم» (فتح الباري: ١/ ١٧٢).

(١) البخاري (١/ ١٧٢ رقم ٧٧).
(عقلت مجة): أي حفظتها. والمجّ: هو إرسال الماء من الفم، وقيل: لا يسمّى مجّا إلا إن كان على بعد، وفعله النبي ﷺ مع محمود إما مداعبة معه، أو ليبارك له بها، كما كان ذلك من شأنه مع أولاد الصحابة. (الفتح: ١/ ١٧٢).
قلت: لا مانع من أن النبي ﷺ أراد الأمرين معاً (صلاح).
(وأنا ابن خمس سنين): روى الطبراني والخطيب في الكفاية من طريق الزهري وغيره، قال: حدثني محمود بن الربيع- وتوفي النبي ﷺ، وهو ابن خمس سنين- فأفادت هذه الرواية أن الواقعة التي ضبطها، كانت في آخر سنة من حياة النبي ﷺ، وقد ذكر ابن حبان وغيره: أنه مات سنة تسع وتسعين، وهو مطابق لهذه الرواية... (وقد ترددت بعض الروايات في تحديد سنه عند المجّة بين أربع وخمس، وكان الحامل له على هذا التردد قول الواقدي: إنه كان ابن ثلاث وتسعين سنة لما مات، والأوّل أولى بالاعتماد لصحة إسناده، على أن قول الواقدي يمكن حمله إن صح على أنه ألغى الكسر، وجبره غيره. والله أعلم.
وإذا تحرّر هذا، فقد اعترض المهلب على البخاري لكونه لم يذكر هنا حديث ابن الزبير في رؤيته والده يوم بني قريظة ومراجعته له في ذلك، ففيه السماع منه، وكان سنه إذ ذاك ثلاث سنين أو أربعاً، فهو أصغر من محمود. وليس في قصة محمود ضبطه لسماع شيء، فكان ذكر حديث ابن الزبير أولى لهذين المعنيين.
وأجاب ابن المنير بأن البخاري إنما أراد نقل السنن النبوية، لا الأحوال الوجودية، ومحمود نقل سنة مقصودة في كون النبي ﷺ مجّ مجّة في وجهه، بل في مجرد رؤيته إياه فائدة شرعية تثبت كونه صحابياً. أما قصة ابن الزبير، فليس فيها نقل سنة من السنن النبوية حتى تدخل في هذا الباب. ثم أنشد: «وصاحب البيت أدرى بالذي فيه» انتهى. وهو جواب مسدّد» (فتح الباري: ١/ ١٧٢- ١٧٣).

شيخه. فالأصل فيه اعتبار فهمه وبصيرته، وليس المقصود سنّه وتعداد سنوات عمره[١].

تعليم النساء:

وقد صرّح البخاري أيضاً بما يتعلّق بتعليم النساء وتربيتهن. وكان النبي ﷺ يخصص لهن أوقاتاً لخطبه ومواعظه إن رأى أنهن في حاجة إليها[٢].

---

(١) قال الحافظ ابن حجر: «استدل به (أي بحديث محمود بن الربيع) بعضهم على تسميع من يكون ابن خمس، ومن كان دونها يكتب له حضور، وليس في هذا الحديث ولا في تبويب البخاري ما يدل عليه، بل الذي ينبغي في ذلك اعتبار الفهم، فمن فهم الخطاب سمع، وإن كان دون ابن خمس، وإلا فلا» (فتح الباري: ١/ ١٧٣ وراجع «الكفاية» للخطيب: ص٥٤، والإلماع للقاضي عياض: ص٦٢، ومقدمة ابن الصلاح: ص٧، وفتح المغيث: ٢/ ٣، ودوام حديث: ١٤٥-١٤٦، وعنها في مسلك البخاري في الأردية: ٩٠).

(٢) ذكر الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ أولًا «باب تعليم الرجل أمته وأهله» (١/ ١٩٠ باب ٣١)، هذا خاصّ بأن يهتم الرجل بتعليمهن وتربيتهن، وقد لا يستطيع الرجل من أن يقوم بكل ما تحتاج إليه النساء من التعليم والتربية والنصح، فعقد «باب عظة الإمام النساء وتعليمهن» (١/ ١٩٢ باب ٣٢) ونبه بهذه الترجمة على أن السبق في الندب إلى تعليم الأهل ليس مختصًا بأهلهن، بل ذلك مندوب للإمام الأعظم ومن ينوب عنه.

ثم المجالس العامة المشتركة قد لا تفي بما تحدث للنساء من المسائل، ويضطررن إلى جلسات خاصة بهن من قبل الإمام، أو من ينوب عنه، فذكر ذلك في «باب هل يجعل للنساء يوم على حدة في العلم». وأورد تحته حديث أبي سعيد الخدري: قالت النساء للنبي ﷺ: غلبنا عليك الرجال، فاجعل لنا يوماً من نفسك، فوعدهن يوماً لقيهن فيه، فوعظهن وأمرهن، فكان فيما قال لهن: «ما منكن امرأة تقدّم ثلاثة من ولدها إلا كان لها حجاباً من النار» فقالت امرأة: واثنين؟ قال: «واثنين» (البخاري: ١/ ١٩٩ رقم ١٠١، وذكر في حديث أبي هريرة قال: «ثلاثة لم يبلغوا الحنث»- رقم ١٠٢).

وبهذا التدرج ذكر الإمام البخاري هذه الأبواب في كتاب العلم من جامعه الصحيح، وأبرز فيها ما كان يهدف إليه من أهمية نشر التعليم والتربية في صفوف النساء، لأنهن نصف =

وأراد الإمام البخاري من إيراد هذه الأحاديث أن يبين أن الرجال والنساء يشاركون في الحصول على نعمة العلم على السواء[(١)].

وكم من أحاديث تتعلق بأمور التعليم والتربية، أوردها البخاري في الأبواب الفرعية من كتاب العلم.

وهكذا أوضح الإمام مذهبه في المسائل المختلف فيها، تحت عناوين ضمنية متفرقة، وينظر فيها نظر مجتهد يراعي المصالح الشرعية، ثم يصدر الحكم فيها مراعياً لتلك المصالح[(٢)].

* * *

= الأمة، وكذلك يتبين منه جلياً أن فضل العلم والطلب ليس خاصاً بالرجال دون النساء. والله أعلم.

وغير خافٍ على من له إلمام بالتأريخ الإسلامي أن النساء كانت لهن مشاركة طيبة في التعليم والتربية، وتحمّل الرواية، وكتابة العلم، والمحاورة والمناظرة، والاستشارة والرأي، والإفتاء والدعوة من الرعيل الأول حتى الآن. (عناية النساء بالحديث النبوي: لأبي عبيدة (٤٧- ٦٥)، والمرأة بين هداية الإسلام وغواية الإعلام: (١٨٤- ١٨٩) لكاتب هذه السطور: صلاح الدين مقبول أحمد).

(١) هكذا حال المكلفين- رجالًا ونساء- في جميع المسائل إلا ما خصّ بالدليل من الكتاب والسنة.
فالحجر على النساء في تعلّمهن الكتابة وغيرها- كما ورد في بعض الفتاوى المذهبية- ليس من التحقيق في شيء، بل أدلة الكتاب والسنة وواقع الأمة تخالف هذا الاتجاه.

(٢) من هنا قالوا: «فقه البخاري في تراجمه» (هدي الساري: ص ١٣).

مسائل الصلاة

بعد البحث في قضايا العلم، ومختلف أنواع الطهارة، شرع البخاري في مسائل الصلاة، وهي منتشرة في نحو خمسمائة باب من أبواب الصلاة.

وفي هذه الأبواب: أبواب عن تعمير المساجد، وآداب المسجد أيضاً[١]. وفيها أيضاً تلك المسائل المختلف فيها[٢]، التي يضيق بها الجيل الجديد ذرعاً، ويشمئز منها بعد اعتبارها من فروع الدين.

وفي سياسة النظام الجمهوري -الآن- تتطاير الكراسي في داخل المجالس النيابية، ويمارس السب المقذع والكذب المفضوح فيعتبر هذا من أمارات التقدم والازدهار في الحضارة الحديثة.

ويحصل بينهم القتل، وتزجّ الأحزاب في السجون والمعتقلات، فلا تتغير به أسارير وجه المدنية الجديدة.

ويستغلون الجرائد والمجلات، وينشرون الكذب المكتوب في أنحاء العالم، فهذا من علامات التنور الرائعة[٣].

---

(١) وكذلك أبواب الأذان، وسجود القرآن، وغيرها من المباحث.

(٢) من عادة الإمام البخاري أنه يذكر في تراجم الأبواب ما قد يكون مختلفاً فيه من المسائل، ولكن يورد حديثاً تحت الباب فيكون فصلًا في الخلاف. ويدور مع الحق حيث دار، من غير أن يحابي أحداً، أو يخالف أحداً لأجل المخالفة، بل قصده في كل ذلك الالتزام بما ورد في الكتاب الكريم، والسنة الصحيحة المشرفة، فما رجحه الكتاب والسنة فهو الراجح عنده، ولا يبالي وكأنه يتمثّل بقول الشاعر:

إذا رضي الحبيب فلا أبالي ... أقام الحيّ أم جدّ الرحيل

(٣) أهل هذا المعيار المزدوج يزعمون بأنهم مثقفون متنورون، وساسة البلاد وقادة =

ولكن إن كان الكلام عن الدين، وشارك فيه لفيف من أهله، وعلا صوتهم أثناء البحث والمناقشة، فهذا يسبّب عبوسة وجوه هؤلاء المتنورين، ويجعل ذريعة للإساءة إلى الدين، ومنطلقاً لنقد العلم، والتشنيع على العلماء[١].

منهج البحث عند الإمام:

بحث الإمام البخاري في جميع هذه المسائل الفرعية تقريباً، ثم وفّر المعلومات اللازمة والأدلة الضرورية عليها حسب منهجه، ولكن لم يذكر خلال بحثه اسم أي مخالف له في الرأي، ولم يشعر بحاجة إلى الطعن في أحد[٢].

ربّما يورد أدلّة الفريقين، ثمّ يذكر في ترجمة الباب قرائن الرجحان للمذهب الصحيح[٣]. وربما يذكر رأيين مختلفين عند التبويب، ثمّ يأتي

= العباد، ويرون الكلام في الدين وأهله حقاً مشاعاً لهم، اغتراراً بشهاداتهم التي تلقفوها من الشرق أو الغرب، بدعوى حرِّية التفكير وانطلاق الفكر، وهي لا تساوي في ميزان العدل والإنصاف جناح بعوضة.

وللأسف أنهم خسروا من جانبين: لا أنهم بانتقائيتهم المخبولة وتصرفاتهم المهبولة وصلوا إلى مستوى المسئولية في أمور الدنيا، ولا فازوا برضى الله تعالى لأجل حربهم الشعواء على الدين وأهله: ﴿خسر الدنيا والآخرة ذلك هو الخسران المبين﴾ [الحج: ١١].

(١) هذا هو موقف هؤلاء «المثقفين» من الدين وأهله في العالم كله، كأن الشاعر طريح بن إسماعيل الثقفي تمثل بهم في بيت من شعره حيث قال:

إن يعلموا الخير يخفوه، وإن علموا — شرّا أذاعوا، وإن لم يعلموا كذبوا

(٢) هذا هو الأسلوب العلمي النزيه في البحث والمناظرة والمناقشة والمحاورة، حتى يصل الباحث إلى مراده المنشود، من غير النيل من كرامة المخالف له في الرأي، لأن الهدف ليس الأشخاص - اللهم إذا كان الأمر يتعلق بالجرح والتعديل حتى لا يغترّ بهم من لا خبرة له -بل إيضاح المسائل في ضوء الأدلة من الكتاب والسنة، والوصول إلى الحق فيها. وسيأتي توجيه أسلوب البخاري هذا في كلام المؤلف قريباً.

(٣) من عادة الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قد يأتي بالموقوفات على الصحابة والتابعين =

بالأحاديث الواردة فيهما. وفي مثل هذه المواضع لا يحتاج إلى ذكر الراجح، لأن كلا الأمرين -عنده- جائز شرعاً[١].

وهدف الإمام من اختيار هذا المنهج هو التسهيل على الأمة في حدود الشرع.

على سبيل المثال: مسألة «هل الفخذ عورة أم لا»؟ ذكر فيها النوعين من الروايات المعلّقة والمسندة.

ثم لخّص حكمه في هذا البحث الطويل في جملتين فقال: «حديث أنس أسند، وحديث جرهد أحوط»[٢].

هكذا تكلم في أبعاد المسألة بكلّ احتياط.

= للإشارة منه إلى ترجيح ما ذهب إليه، أو بيان الاختلاف، أو لغرض الردّ. (عادات الإمام البخاري في صحيحه: ص ٧٢).

(١) راجع لمعرفة أساليب البخاري في صحيحه «هدي الساري» (١٣- ١٤)، و«عادات الإمام البخاري في صحيحه» للشيخ عبد الحق الهاشمي (١٣٠٢- ١٣٩٢هـ) بتحقيق الأخ الشيخ/ محمد ناصر العجمي، من مطبوعات «الشئون الفنية بقطاع المساجد في وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بدولة الكويت».

(٢) قال البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ: «باب ما يذكر في الفخذ»، ويروى عن ابن عباس وجَرهد ومحمد بن جحش عن النبي ﷺ: «الفخذ عورة».
وقال أنس: حسر النبي ﷺ عن فخذه.
حديث أنس أسند، وحديث جرهد أحوط، حتى يخرج من اختلافهم...» (البخاري: ١/ ٤٧٨ باب ١٢ قبل الحديث رقم ٣٧١).
قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقوله: «وحديث أنس أسند»، أي أصحّ إسناداً، كأنه يقول: حديث جرهد ولو قلنا بصحته، فهو مرجوح بالنسبة إلى حديث أنس».
وقوله: (وحديث جرهد) أي وما معه (أحوط) أي للدين، وهو يحتمل أن يريد بالاحتياط الوجوب أو الورع، وهو أظهر لقوله: (حتى يخرج من اختلافهم...» (فتح الباري: ١/ ٤٧٩).
وقال العلامة بدر الدين العيني رَحِمَهُ اللَّهُ بعد ما ذكر الاختلاف المذكور في الفخذ: هل هو عورة أم لا؟ : «...كأن قائلاً قال: إن الأصل أنه إذا روي حديثان في حكم، أحدهما =

المنهج الوسط في المناظرات

أقام الإمام البخاري نقطة الاعتدال والإنصاف في المناظرات والمباحثات بين عامة العلماء والحضارة الحديثة.

ولا ريب أن الاختلاف في الفهم والإدراك من مقتضيات الفطرة الإنسانية، فلابد من ظهوره، مهما يكن الأمر، وتتعذّر العصمة منه(١).

= أصح من الآخر، فالعمل يكون بالأصحّ، فههنا حديث أنس أصحّ من حديث جرهد ونحوه، فكيف وقع الخلاف؟

فأجاب البخاري عن هذا بقوله: «وحديث أنس أسند...» للخروج من الاختلاف، وهو معنى قوله: «حتى يخرج من اختلافهم».

ولأجل هذه النكتة لم يقل البخاري: باب الفخذ عورة، ولا قال: باب الفخذ ليس بعورة، بل قال: ما يذكر في الفخذ...» (عمدة القاري: ٤/ ١٢٢).

(١) إذا كان الأمر هكذا، فلا ينبغي لأحد يّدعي العلم أن يتكبر على غيره في البحث والمناقشة، ويختار من الأسلوب ما يسبّب تنفير الناس عن قبول الحق، فتضيع الفائدة المرجوة من النقاش: ﴿ولو كنت فظا غليظ القلب لانفضوا من حولك﴾ [آل عمران: ١٥٩].

هذا الخطاب للنبي ﷺ، الذي أرسله الله عز وجل رحمة للعالمين، فكيف بغيره من آحاد الأمة؟

ولنا في سير السلف الصالح أسوة وقدوة:

* هذا الإمام البخاري رحمه الله كم هو أديب في نقاشه مع مخالفه في الرأي في ضوء الأدلة، حتى لا يذكر اسم المخالف أحياناً تأدباً وتستراً، لأن الهدف ليس شخصه، بل رأيه الذي يحتاج إلى عرضه على النصوص.

* ولا شك أن النظراء يختلفون، ولكن اختلافهم في مسألة لا يفسد من الود قضية.

ومن أروع الأمثلة في هذا الباب ما حصل بين الإمام الشافعي والصدفي على ما ذكره الذهبي، فقال:

«... قال يونس الصدفي: ما رأيت أعقل من الشافعي، ناظرته يوما في مسألة، ثم افترقنا، ولقيني فأخذ بيدي، ثم قال: يا أبا موسى، ألا يستقيم لنا أن نكون إخواناً وإن لم نتفق في مسألة؟».

قال الذهبي: «هذا يدل على كمال عقل هذا الإمام، وفقه نفسه، فما زال النظراء يختلفون». (سير أعلام النبلاء: ١٠/ ١٦- ١٧).

ولكن يجب علي الفريقين أن يتجنّبا من مرارة الأسلوب، بحيث لا يؤذي أحدهما الآخر، بل يعتمد كلاهما على أمانة الفريق الآخر، كما يعتمد هو على ديانته، ويسعى جاهداً للتحقيق في جميع المسائل الفرعية والأصلية المختلف فيها، حتى إذا تأكدّ من صحة مسألة ما، لا يتأخر عن العمل بمقتضاها، ولكن لا يتجرّأ على تكفير مخالفه في الرأي، أو تفسيقه على وجه باطل من غير ما سبب[١].

قوله: «قال بعض الناس»:

تطرّق الإمام البخاري في صحيحه إلى ذكر التعارض بين الأحاديث وفقهيات بعض أهل العلم التي توجد في كتبهم أو مستنداتهم.

وذكر تلك الجزئيات الفقهية المختلف فيها عقب قوله: «قال بعض الناس»[٢]، ولم يذكر في أي موضع من هذه المواضع اسم من خالفه

---

(١) هذا أسلوب الضعفاء والمهزومين، الذين لا يجدون أدلة كافية لإقناع الآخرين.
روى البخاري عن أبي ذر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يرمي رجل رجلًا بالفسوق، ولا يرميه بالكفر إلا ارتدّت عليه، إن لم يكن صاحبه كذلك» (البخاري رقم ٦٠٤٥، وصحيح الأدب المفرد: ص١٦٧ رقم ٢٣٣٥/ ٤٣).
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فلهذا كان أهل العلم والسنة لا يكفرون من خالفهم وإن كان ذلك المخالف يكفّرهم، لأن الكفر حكم شرعي.... وكذلك التكفير حق لله فلا تكفّر إلا من كفّره الله ورسوله...» (الرّد على البكرى: ص ٢٦٠، وعنه في دعوة شيخ الإسلام لكاتب هذه السطور صلاح الدين أحمد: ٢/ ٦٢٣).

(٢) «قال بعض الناس»: وردت هذه الجملة في صحيح البخاري ما يقارب تسعة عشر موضعاً.
وإليكم الموضع الأول والموضع الآخر:
(الموضع الأوّل): «وقال بعض الناس: المعدن ركاز مثل دفن الجاهلية، لأنه يقال أركز المعدن إذا خرج منه شيء...» (البخاري: ٣/ ٤٦٣- ٤٦٤ رقم ١٤٩٩، كتاب الزكاة/ باب في الركاز الخمس).

ولا كتابه. ولكن بعض الناس لا يعجبهم منهجه هذا أبداً، لأنهم يظنون:

= قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: قال ابن التين: المراد ببعض الناس: أبو حنيفة.

قلت (أي ابن حجر): وهذا أوّل موضع ذكره فيه البخاري بهذه الصيغة. ويحتمل أن يريد به أبا حنيفة وغيره من الكوفيين ممن قال بذلك.

قال ابن بطال: ذهب أبو حنيفة والثوري وغيرهما إلى أن المعدن كالركاز، واحتج لهم بقول العرب: أركز الرجل إذا أصاب ركازاً، وهي قطعة من الذهب تخرج من المعادن.

والحجة للجمهور تفرقة النبي ﷺ بين المعدن والركاز بواو العطف، فصحّ أنه غيره (أي في حديث: «وفي المعدن جبار وفي الركاز الخمس» (رقم ١٤٩٩) (فتح الباري: ٣/ ٤٦٣- ٤٦٤).

وقال العيني رَحِمَهُ اللَّهُ رَدّا على قول ابن التين: «جزم ابن التين بأن المراد به هو أبو حنيفة، من أين أخذه؟ فلم لا يجوز أن يكون مراده هو سفيان الثوري من أهل الكوفة، والأوزاعي من أهل الشام، فإنهما قالا مثل ما قال أبو حنيفة...» (عمدة القاري: ٩/ ١٤٣).

(الموضع الآخر): «وقال بعض الناس: لابدّ للحاكم من مترجمين» (البخاري: ١٣/ ١٩٧ رقم ٧١٩٥ كتاب الأحكام/ باب ترجمة الحكام وهل يجوز ترجمان واحد= رقم ٤٠).

قال ابن حجر: «... المراد ببعض الناس محمد بن الحسن، فإنه الذي «اشترط أن لابّد في الترجمة من اثنين، ونزّلها منزلة الشهادة، وخالف أصحابه الكوفيين».

ووافقه الشافعيّ، فتعلّق بذلك مغلطاي فقال: فيه ردّ لقول من قال: إن البخاري إذا قال: «قال بعض الناس» يريد الحنفية.

وتعّقبه الكرماني، فقال: يحمل على الأغلب، أراد هنا بعض الحنفية، لأن محمداً قائل بذلك، ولا يمنع ذلك أن يوافقه الشافعي، كما لا يمنع أن يوافق الحنفية في غير هذه المسألة بعض الأئمة...» (فتح الباري: ١٣/ ١٩٩).

قال العيني: «قال الكرماني: قال مغلطاي المصري: كان يريد ببعض الناس الشافعيّ وهو ردّ لقول من قال: إن البخاري إذا قال: «بعض الناس» أراد به أبا حنيفة.

ثم قال الكرماني: غرضهم بذلك غالب الأمر، أو في موضع تشنيع عليه وقبح الحال، أو أراد به ههنا أيضاً بعض الحنفية، لأن محمد بن الحسن قال بأنه لابدّ من اثنين. وغاية ما في الباب أن الشافعي أيضاً قائل به، لكن لم يكن مقصوداً بالذات».

ثمّ ذكر العيني كلام ابن حجر المذكور آنفاً، وقال:

«قلت: سبحان الله! ما هذا التعصب الباطل حتى يوقعوا به أنفسهم في المحذور، فماله للكرماني الذي طرح جلباب الحياء، ويقول: «أو في موضع تشنيع عليه وقبح الحال»، وما التشنيع إلا على من يتكلم في الأئمة الكبار الذين سبقوهم بالإسلام، وقوة الدين، =

لعلّه تغاضى عن ذكر اسم القائل احتقاراً له[١].

والحال أن قصد الإمام ليس بالأشخاص وذكر أسمائهم، بل مقصوده المحض هو أن يبيّن خطأ منهج البحث في تلك القضية. ولذا لم

= وكثرة العلم، وشدة الورع، والقرب من زمن النبي ﷺ، ومع هذا فالكرماني ما جزم بأن مراد البخاري ببعض الناس أبو حنيفة ومحمد بن الحسن لأنه ردّد في كلامه [فإذن، لِمَ هذا التجنيّ الصريح على الكرماني].

والعجب من بعضهم (يعني ابن حجر) بأن المراد به محمد بن الحسن، فهرو بهم عن المراد به الشافعي مثل ما ذكره الشيخ علاء الدين مغلطاي، لماذا؟ والحال أن المراد لو كان الشافعي لما يلزم به النقص للشافعي، ولا ينقص من جلالة قدره شيء، على أن البخاري لا يراع الشافعي قط، والدليل عليه أنه ما روى عنه قطّ في (جامعه الصحيح)، ولو كان يعترف به لروى عنه، كما روى عن الإمام مالك جملة مستكثرة، وكذلك روى عن أحمد بن حنبل...» (عمدة القاري: ٢٤/ ٣٨٦). هذا التعليل لعدم روايته عن الشافعي قد لا يصحّ، وهناك أسباب أخرى لعدم روايته عنه، ليس هذا محل بيانها.

(تنبيه): إن الإمام البخاري رحمه الله لم يسمّ من أراده ببعض الناس، ولكن الآخرين هم الذين يحدّدون على معرفتهم بتلك المسألة التي وردت فيها هذه الصيغة. فبغضّ النظر عن البحث في هذه المسألة إن الأسلوب الذي اختاره البخاري رحمه الله هو أسلوب راق في البحث والتحقيق. والله أعلم.

(١) أو تشنيعاً عليه أو بياناً لقبح حاله. ومنشأ هذا الظن هو أن الرأي الذي خالفه الإمام البخاري - مثلًا- هو رأي الإمام الذي يقلّدونه، فحملوا منهجه هذا الرائع في صحيحه على أسوأ الاحتمالات. قال الله تعالى: ﴿ياأيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن إن بعض الظن إثم﴾ [الحجرات: ١٢].

وعن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «إياكم والظن، فإنّ الظنّ أكذب الحديث...» (متفق عليه).

أما كان لهؤلاء أن يحملوه على أن الإمام لم يسّم من خالفه تأدباً معه، أو تلطفاً به، أو تستراً عليه، وغير ذلك من الاحتمالات الحسنة، لأن الهدف- عنده- ليس هو الشخص، بل عرض رأيه على النصوص.

ثم لا يرجى من مثل البخاري رحمه الله أن يتغاضى عن التوجيهات النبوية الرشيدة في هذا الباب التي رواها هو نفسه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «...ولا تحاسدوا، ولا تدابروا، ولا تباغضوا وكونوا عباد الله إخواناً». (البخاري رقم ٦٠٦٤).

وفي رواية مسلم (رقم ٢٥٦٤) عن أبي هريرة: «... بحسب امرئ مسلم من الشرّ أن يحقر أخاه المسلم...». ولكنه التعصب للرأي، والحساسية الزايدة في التقليد!!

يشعر بأي حاجة إلى ذكر أي مخالف له في الرأي باسمه[١].

ومن مبهم قول الله تعالى[٢]: ﴿ٱمْرَأَتُ ٱلْعَزِيزِ﴾ [يوسف: ٣٠] التي ﴿هُوَ فِى بَيْتِهَا﴾ [يوسف: ٢٣]، يستفاد هذا النوع من الدروس والعبر في مثل هذه المواضع.

وعلى العلماء أن يأخذوا هذا المنهج في البحث والتحقيق بعين الاعتبار، وبهذا تتضح المسألة، ولا تمسّ حاجة إلى حرارة غير مناسبة، وكذلك لا تبقى منه أي مرارة في أذهان الأوساط المثقفة العامة أيضاً!

وقد صنف الإمام البخاري أجزاء (حديثية) أيضاً في بعض المسائل[٣]، وبسطها فيها بشيء من التفصيل، متجاوزاً فيها عن شروط كتابه الجامع الصحيح، ولكن لم يتجاوز فيها أيضاً عن الأدلة، وقد يتوسع البحث فيها نوعاً ما، ولكن لا ينشأ منه أي مضض، عند القارئ.

فليرسم هذا المنهج في المناقشات الدينية اليوم، ويتجنب فيها من الشدة والقسوة قطعاً. وأحسن قدوة في هذا المجال هو الإمام البخاري رحمه الله، ولم يكن هذا خاصاً بالبخاري فقط، بل كان هذا منهج عامة العلماء في ذلك العصر في تحقيق المسائل، وما كانوا يضيعون أوقاتهم

---

(١) هذا المنهج يدلّ على رفقه المحمود الذي ورد في حديث عائشة رضي الله عنها قال: قال لي النبي صلى الله عليه وسلم: «**إن الله يحبّ الرفق في الأمر كله**» (البخاري رقم٦٠٢٤)، ولكن الأسف أنهم جعلوا معروفه هذا منكراً، وفي مثله قال الشاعر:

إذا محاسني اللاتي أدِلُّ بها ... كانت ذنوبي فقل لي كيف أعتذرُ

(٢) بحيث لم يذكر اسم هذه المرأة، تستراً عليها.

(٣) منها: «جزء رفع اليدين»، و«جزء القراءة خلف الإمام»، و«خلق أفعال العباد» وغيرها من الأجزاء والرسائل.

في هوامش البحث وذيوله، ولم يكونوا لينزلوا- بعد ذكر الأدلة في المسألة -إلى النيل من الآخرين[١]، بإفتائهم، بل كانوا يبذلون قصارى جهدهم لتوفير الأدلة في أصل المسألة.

وهذا هو المنهج الصحيح في البحث والتحقيق.

المسائل الخلافية:

يدرس الجامع الصحيح للبخاري عند أهل السنة جميعاً[٢]، وتستفيد منه الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية على السواء. وتوجد في «الجامع الصحيح» أدلة تخالف بعض المذاهب السائدة أيضاً.

على سبيل المثال: مواقيت الصلاة، والطمأنينة في الصلاة، ورصّ الصفوف، ورفع اليدين، وقراءة الفاتحة خلف الإمام، والتأمين بالجهر، وإقامة الجمعة في القرى، وتكبيرات العيدين، وحضور النساء في صلاة الجمعة، وغيرها مئات المسائل الخلافية توجد في «الصحيح»، وأهل العلم يدرسونها ويخالفونها أيضاً [٣]، ولا يتأذون منها ولا يحزنون.

---

(١) هذا الأسلوب في البحث والتحقيق يكون أشبه بالتعيير منه إلى النصيحة. وكان من أهداف النقاش عند السلف هو الوصول إلى الحق، ثم اتباعه ليفوزوا بالبشرى: ﴿فبشر عباد ۞ الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولو الألباب﴾[الزمر: ١٧-١٨].

(٢) وقد يدرس صحيح البخاري - الآن- عند المذاهب للتبرك به وللحصول على إسناد الحديث إلى النبي ﷺ، ليقال: إنه شيخ الحديث ، ولا للعمل، لأن العمل -عندهم- بما دوّن في كتب الفقه المعروفة، كما لا يخفى على من له إلمام بأحوال متعصبة المذاهب الفقهية، وخاصة في شبه القارّة الهندية. فنسأل الله السلامة!

(٣) للأسف أن المتأخرين من متعصبة المذاهب يحاولون النيل من كرامةالإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ لتأييده لمثل هذه المسائل الثابتة بالأحاديث الصحيحة، بل بعض من يعرف =

والحقيقة أن علماءنا أيضاً يتلكأون من البحث في هذه المسائل، ويرون نشرها دليل التحزب والتفرق[١].

ولكن الإمام البخاري نفسه ذكر هذا النوع من المسائل الصغيرة والكبيرة.

فالأصل في البحث أن يكون الباحث أسلوبه سليماً مستقيماً، ويتعوّد على تحمّل الفريق الآخر[٢]، بحيث يقول ما يريد، ويسمع منهم ما يريدون، وهذا هو الطريق إلى التحقيق في المسائل، فلا غلو في أخذ تلك المسائل، ولا خوف من البحث فيها ونشرها[٣].

= منهم بالاعتدال أيضاً لا يتأخر في التحامل عليه.

هذا الزيلعي يقول في مبحث أحاديث الجهر بالبسملة، ومن غير مناسبة: فالبخاري رَحِمَهُ اللهُ من شدة تعصبه، وفرط تحمله على مذهب أبي حنيفة، لم يودع حديثاً واحداً، ولا كذلك مسلم رَحِمَهُ اللهُ والبخاري كثير التتبع لما يرد على أبي حنيفة من السنة، فيذكرا لحديث، ثم يعرض بذكره فيقول: قال رسول الله ﷺ كذا وكذا، وقال بعض الناس: كذا وكذا. يشير ببعض الناس إليه، ويشنّع لمخالفة الحديث عليه. وكيف يخلي كتابه عن أحاديث الجهر بالبسملة، وهو يقول في أول كتابه: «باب الصلاة من الإيمان» ثم يسوق أحاديث الباب، ويقصد الرد على أبي حنيفة في قوله: «إن الأعمال ليست من الإيمان، مع غموض ذلك على كثير من الفقهاء...» (نصب الراية: ١/ ٧٤٩).

هكذا نال الإمام الزيلعي الحنفي المعروف بالاعتدال من «أمير المؤمنين في الحديث» من غير مناسبة، وهو يدل على أنها نفثه مصدور، فكيف بغيره من المتعصبة المعروفين بغمط الناس؟

(١) مع أن هذه المسائل ثابتة بالأحاديث الصحيحة كما ترى، فالفريق الذي يخالف هذه السنن ولا يبالي بها، هو الأولى بأن يرمى بالتحزب والتفرّق، لا الذي يتمسك بها، ويحييها. ولكن الأسف أن المعايير تغيرت، والموازين اختلت.

(٢) وهذا من إيجابيات البحث والمناقشة، حتى يصل الفريقان إلى النتيجة المرجوة، وإلا لو تمسك كل واحد منهما برأيه من غير أن يلتفت إلى الآخر، فلا فائدة من هذا النوع من المناقشة، بل تكون إلى العناد والكبر أقرب، ونسأل الله السلامة!

(٣) حري بمسلم يؤمن بالله ورسوله أن يتمسك بما ثبت عن النبي ﷺ من السنن، ويدعو إليه من غير غلو ولا جفاء، ولا يخاف فيه لومة لائم، وإلا تموت كثير من السنن وتندثر معالمها.

وإن الذين يريدون أن يروا الدين غضّاً طرياً وفعالاً في كل ناحية من نواحي الحياة، ويرون «إقامته» من برامج حياتهم[١]، لا أدري: هل يوجد عندهم أيضاً أي مجال لهذه السنن أم لا؟[٢].

---

(١) يريد بهم المنتسبين إلى «الجماعة الإسلامية » التي أنشأها الأستاذ أبو الأعلى المودودي رحمه الله بمدينة لاهور سنة ١٩٤١م، وذلك في جمع عدده(٧٥) شخصاً من أقصى الهند إلى أدناه.

- **وكان من أهم أهدافها المعلنة:**

- إقامة الدين، ودائما يدندنون حولها، ولاشك أن إقامة الدين أهم واجبات الأمة الإسلامية، وهي مقصد جليل وهدف نبيل.

وإقامة الدين الشاملة لكل جانب من جوانب الحياة الإنسانية: من عقائد وعبادات، وأحكام ومعاملات، وحكم وسياسة، واقتصاد ومعيشة، وأخلاق وأداب، وغيرها من أمور المعاش والمعاد.

وهذا الذي يدعو إليه أهل الحديث- وعلى رأسهم الإمام البخاري- على مرّ العصور وكرّ الدهور. ولتحقيق هذا الهدف النبيل صنّفوا دواوين السنة النبوية، ورتّبوا مجاميع الأحاديث والآثار، لتكون نبراساً للحياة الكريمة في الأصول والفروع.

- أما التركيز على الأمور السياسية والقيادية، والتفريط في جانب الالتزام بالسنن، وعدم التمسك بها في أمور الحياة، فليس من الحق في شيء.

(تنبيه): يمكن تحديد أهم المحاور في دعوة الأستاذ المودودي في ضوء كتاباته في النقاط التالية:

- مسألة القيادة والإمامة مسألة المسائل.
- أصل الألوهية هو السلطة.
- العبادات وسائل لتحقيق غاية الإمامة.

راجع التفصيل في «دعوة الإمام ابن تيمية وأثرها في الحركات الإسلامية المعاصرة» لكاتب هذه السطور(١/ ٢٣٩- ٢٤٣).

- أما موقف الأستاذ المودودي من الحديث فموقف ضعيف، لأنه دخل في مجال لا تخصص له فيه ، فأنكر عدّة أحاديث من الصحيحين، وأبدى رأياً منكراً حول السنة، استغلّه منكروا الحديث استغلالا سيئاً، راجع للاطلاع عليه «موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي» لمؤلف هذا الكتاب الشيخ محمد إسماعيل السلفي، و «زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً » لكاتب هذه السطور (١١٧-٢٢٢).

(٢) ماذا يكون مآل برنامج للحياة الإسلامية يخلو من الاهتمام بالفرائض والنوافل =

ومما يعلم أن مقصد تنفيذ الشريعة وإقامة الدين في كل جانب من جوانب الحياة، يعني عند البخاري وأتباعه من أعيان أهل الحديث أن تكون الأصول والفروع، والفرائض والنوافل، والسنن والواجبات كلّها من أجزاء الدين، وهم يقومون بنشرها وتبليغها حسب مراتبها، والضرورة إليها(١).

❊ ❊ ❊

= والسنن والواجبات ؟
وهذا النوع من البرامج ينشئ حياة أقرب إلى المادية منها إلى الروحية، وهذا هو الحاصل الآن. والله المستعان!

(١) إن الدعوة إلى العودة بالأمة إلى الكتاب والسنة، تعني أن النظام الكامل للحياة الإسلامية يوجد في هذين المصدرين الأساسيين، وأن أي خلل في التعامل بهما يؤدي إلى عدم الانضباطية، بل إلى الفوضى في الحياة الإنسانية، ولا ينكر إلا مكابر بأن التعامل السليم البناء مع الكتاب والسنة، الذي يوجد في منهج المحدثين، لا يوجد في غيره من المناهج. فلله درّهم!

إلى الشباب المخلص

معلوم أن أنصاف الحركات الدينية والسياسية أخمدت العاطفة الإسلامية في القلوب، وأضعفت الذوق الديني في النفوس، بحيث إن الجيدين من أهل العلم أيضاً يعبّرون عن البحث في أمور التوحيد والسنّة بالتحزب والتفرق(١).

والآن، نحن في حاجة إلى الشباب الذين يحبّون أن يقوموا بواجب الدعوة إلى الكتاب والسنة، ونشر علومهما من غير خوف، ويعملوا بأصول الدين وفروعه بأنفسهم، ويوجهوا عامة المسلمين إليها مختارين أسلوباً أفضل، ولساناً أعفّ في الجدال الحسن، والدعوة إلى الله، مترفعين في ذلك كلّه عن مساوئ النقاش وسلبيات المناظرة(٢).

ولا ريب أن في الإمام البخاري خاصة، وأئمة الحديث على وجه العموم أسوة حسنة في هذا الباب، لأنهم راعوا كل ناحية من نواحي الحياة حقيقة، لا رياء وسمعة، وقدّموا توجيهاتهم لكل زاوية من زوايا المعيشة والاقتصاد في ضوء الشريعة. وهذا هو أصل الدين.

وتضمن دراسة صحيح الإمام البخاري، وجامع الإمام الترمذي، ومسند الإمام أحمد، أحسن ضمان لتعرف من هم أئمة الحديث؟ وما هو مذهبهم ومنهج استدلالهم؟ وما هو أسلوبهم في بيان المسائل

(١) تأصيل التوحيد، وتعليم السنة، وتزكية النفس من ركائز دعوة أهل الحديث، فإن اعتبر الكلام في هذه الأمور تحزباً، فأهلا وسهلا بهذه الحزبية المباركة: ﴿أولئك حزب الله ألا إن حزب الله هم المفلحون﴾[المجادلة: ٢٢].

(٢) وبهذا الأسلوب الرائع، والتعامل السليم، يكونون مصداق قول الله تعالى: ﴿ومن أحسن قولا ممن دعا إلى الله وعمل صالحا وقال إنني من المسلمين﴾[فصلت: ٣٣].

الخلافية؟ وكيف سعوا للوصول إلى القلوب بقولهم البليغ؟[١]

نبذة عن بعض الحركات:

توجد- الآن- حركات عديدة في الدولة[٢]، بيانها الرسمي ينصّ على أنها تقوم بالتوجيه والإرشاد إلى الإسلام الكامل، وعندها «شمع الهداية» لكل جانب من جوانب الحياة، ولكنها- عملًا- تورّطت في مسألة أو مسألتين تورطاً لم يخلّها تتجه إلى المسائل الأخرى سنوات: نشرت الرسائل والكتيبات فقط للطبقة المخصوصة، وربما خاطبت العامة من الناس فبلغة وأسلوب يتساميان على فهم الأغلبية منهم[٣].

(١) هذه الكتب وغيرها من دواوين السنة، ماهي إلا ذخائر ميراث النبوّة، في جميع مجالات الحياة الإنسانية، وورثتها الأوّلون هم أهل الحديث الذين تضلّعوا من علوم النبوة: عقيدة وعملًا، ومنهجاً وسلوكاً، ثم حملوها إلى من بعدهم من الأجيال المتلاحقة.

فلا تسأل عن روعة مذهبهم، وسلامة منهجهم ، وقوة استدلالهم؟ لأن كل ذلك مستفاد من مشكاة النبوة. وخير الهدي هدي محمد ﷺ.

وقال الإمام الشافعي رحمه الله: «من كتب الحديث، قويت حجّته» (شرف أصحاب الحديث: ١/ ٦٩، والمجموع: ١/ ٢٠).

(٢) أي في دولة باكستان.

(٣) هذه الأوصاف تنسحب - أوّلا- على بيان(الجماعة الإسلامية) الرسمي، وكتابات كتابها، وعلى رأسهم: الأستاذ أبوالأعلى المودودي رحمه الله

ومن المآخذ عليه:

* «أولا: إنه على عمق فهمه و توقد ذكائة لم ينطلق بدعوته من حيث انطلق الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام- في الدعوة إلى التوحيد، وإخلاص العبادة لله، ومحاربة الشرك و مظاهره، مع أن بلاده التي نشأ فيها أشدّ بلاد العالم حاجة إلى دعوة الأنبياء، والدواعي فيها أوفر.

* ثانياً: اهتم بالجانب السياسي، فأخذ من دعوته مساحة كبيرة، وحجماً أكبر من الحجم الذي أعطاه الإسلام لهذا الجانب، وفهم علماء سلف هذه الأمة من محدثين وفقهاء،

وفي رأيي أن المنهاج الكامل للحياة، لا يمكن أن يتوافر إلا في دعوة الأنبياء والمرسلين- عليهم الصلاة والسلام-، لأن الله عزّ وجل هو الذي شرع الدين كلّه، ورسله يتلقّون علوم الدين من السماء تلقيا مباشراً، وتنزل عليهم نزولًا لا ريب فيه ولا شبهة، وتظهر أمامهم أدواء الحال والمستقبل(١).

أو يتوافر المنهاج الكامل للحياة عند أولئك الأفذاذ، الذين قيّضهم الله تعالى للحفاظ على هذه العلوم السماوية، فسمعوا أحاديث النبي ﷺ

= وجعل لنفسه وأتباعه غاية لم يرسمها الله لرسله ولا كلّفهم وأتباعهم بها، لأنه فوق الطاقة البشرية» «منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله: فيه الحكمة والعقل» للشيخ ربيع بن هادي المدخلي : ١٠١-١٠٤).

ومن المخالفات في كتاباته ما يلي:

- تأويل آيات الصفات.
- تأويل بعض المعجزات.
- قلة الاهتمام بالأحاديث الصحيحة في تفسيره للقرآن.
- موقفه الضعيف من الحديث، ومنهج المحدثين، وإيراد الشبه في الإسناد والمتن ، وتقديم الدراية على الرواية، والحكم على الحديث بالذوق والوجدان ، وظنية أخبار الآحاد، وردّ بعض أحاديث الصحيحين.
- موقفة النابي من الصحابة (أمثال عثمان بن عفان و معاوية بن أبي سفيان ، وسعد بن أبي وقاص، وعمرو بن العاص، وعبد الله بن أبي سرح ﷺ ، وذلك في كتابة «الخلافة والملك» ما جعله الرافضة شبكة يتصيدون بها سفهاء الأحلام وضعاف العقول من المسلمين لإساءة الظن بالصحابة- رضوان الله عليهم أجمعين-. (راجع: «موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي» للسلفي: ١٢- ١٣ مقدمة كاتب هذه السطور) و «زوابع في وجه السنة» و«دعوة شيخ الإسلام ابن تيمية»: ١/ ٢٦٩- ٢٧١) كلاهما لكاتب هذه السطور: صلاح الدين مقبول أحمد).

(١) إن الله عَزَّوَجَلَّ هو الخالق الحكيم - سبحانه-، الذي يعلم ما يحتاج إليه البشر في دينه ودنياه﴿ ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير﴾[الملك: ١٤]، وتلقى النبي ﷺ هذا العلم من الله تعالى، فأخذه عنه أصحابه فمن بعدهم إلى أن يستمرّ إلى يوم القيامة- إن شاء الله-.

ووعوها، ثم دوّنوها وبلّغوها[١]، ونذروا حياتهم كلّها لنشر علوم السنّة المشرّفة وإشاعتها[٢].

أهل الحديث هم أهل النبي وإن   لم يصحبوا نفسه أنفاسه صحبوا

إن أيّ حركه من الحركات السياسية والاقتصادية، أو أنصاف الحركات الدينية السياسية، تستطيع أن تقوم بإصلاح بعض النواحي المخصوصة من الحياة، أو تقدّم برنامجاً خاصاً لبعض الجوانب، ولكن النظام الكامل للحياة لا يستطيع أن يرتّبه إلا أهل الكتاب والسنة. وأقرب دليل حيّ على ذلك، لعل تلك الحركة الماضية الأخيرة[٣] التي اعتزت

---

(١) فصاروا بهذا العمل المبارك مصداق حديث النبي ﷺ: «**نضر الله امرءا سمع منا شيئاً فبلّغه كما سمعه ، فرب مبلَّغ أوعى له من سامع**» .(الترمذي وابن ماجة عن ابن مسعود رضي الله عنه وسنده صحيح كما في تخريج المشكاة للألباني: رقم ٢٣٠).

(٢) للاطلاع على رحلات المحدثين في طلب الحديث، راجع غير مأمور(الرحلة في طلب الحديث) للخطيب البغدادي و(سير أعلام النبلاء)و (تذكرة الحافظ) كلاهما للذهبي ، وغيرها من كتب السير والتراجم، تر العجب العجاب.
وهذا الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ طاف أربعين بلداً، وأخذ عما يقرب ألف شيخ، وألّف جامعه الصحيح في ستّ عشرة سنة ، وانتخبها من ستمائة ألف حديث، ثم عرضه على كبار شيوخ عصره، فوافقوه عليه، وتلقته الأمة بالقبول، فاعتبر أصحّ كتاب بعد كتاب الله تعالى، وقس على هذا جهود غيره من المحدثين في جمع الحديث وتدوينه ونشره. فرحمهم الله تعالى رحمة واسعة.

(٣) للتعريف بهذه الحركة ألّف الأستاذ مسعود الندوي رَحِمَهُ اللَّهُ كتابه: « الحركة الإسلامية الأولى في الهند»، التي قادها الإمامان:
- السيد أحمد بن عرفان البريلوي (١٢٠١ -١٢٤٦هـ).
- والشاه إسماعيل بن عبد الغني الدهلوي (١١٩٣-١٢٤٦ هـ)
●لا ريب أنهما مع أصحابهما، أقاموا دولة إسلامية، ولكن أمراء بعض القبائل والمغرضين من الشعب تخاذلوا عن تأييدها، لقلة الوازع الديني، وعدم التربية على منهاج النبوة، حتى استشهدا مع كثير من أصحابهما على يد السيخ في ساحة «بالاكوت في باكستان الآن» في الرابع والعشرين من ذي القعدة سنة ست وأربعين ومائتين وألف من الهجرة النبوية الشريفة. =

بقيادة السيد أحمد بن عرفان والشاه إسماعيل بن عبد الغني الدهلوي.

هذه هي الحركة التي قامت بتوجيه أتباعها وإرشادهم إلى المنهاج الكامل للحياة من ساحة القتال إلى فناء البيت[1].

= هؤلاء حثوا الناس على الجهاد ضد أعداء الإسلام والمسلمين، وأنشأوا فيهم حب التفاني في سبيل الله، كأنهم تأثروا في هذا الجانب بدعوة الإمام محمد بن عبد الوهاب (-١٢٠٦هـ) إلا أنهم كانوا صوفية في سلوكهم، وحنفية في فقههم، وأشعرية وما تريدية في عقائدهم، كما يظهر من كتبهم ورسائلهم وإملاءاتهم.

* ثم بدأ الشاه إسماعيل الدهلوي يطبق ما قرّره جدّه الشاه ولي الله الدهلوي (صاحب حجة الله البالغة)في كتبه من نصرة مذهب فقهاء المحدثين، ومال إلى العمل بالحديث والتمسك بالسنة، وطبق كثيراً منها، مع تخفيفه وطأة التصوف على نفسه، حتى ألّف كتابه (تقوية الإيمان) الذي يشبه كتاب« التوحيد» للإمام محمد بن عبدالوهاب -رحمه الله مع بعض الملاحظات عليه.

ثم تأثر به علماء «صادق بور » فجمعوا بين العقيدة الصحيحة واتباع السنة، والذكر والتزكية والجهاد في سبيل الله حتى انتهوا فيما بعد إلى نبذ التصوف، وصاروا نواة لحركة أهل الحديث، وحماة للدعوة السلفية في شبه القارة الهندية، ورفعوا راية الجهاد ضد الإنجليز، واستعذبوا ألوانا من التعذيب على أيديهم، فعُلِّقوا على المشانق، ونفوا من البلاد، ودمّرت بيوتهم، ونبشت قبورهم وسوّيت، وأقيمت مكاتب الدوائر الرسمية على أنقاضها.

وأما علماء «ديوبند» ومشايخها فبقوا على ما كانوا عليه من الحنفية فقهاً، والأشعرية والماتريدية عقيدة، والنقشبندية- بل السلاسل كلها- تصوفاً، كما هو مذكور في كتبهم ورسائلهم.

هكذا تميزت صفوف أهل الحديث في الهند عن غيرهم من الديوبندية وغيرها من طوائف المسلمين. وتقدّمت حركة إحياء السنة إلى الأمام مع تمييز الصف، وتوضيح المنهج وتحديد المسار. فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

(الأستاذ أبو الحسن الندوى: الوجه الآخر من كتاباته: ٣٧٦- ٣٧٧، ودعوة شيخ الإسلام ابن تيمية: ١/ ١٧٤- ١٧٥، كلاهما لكاتب هذه السطور).

(١) قال الأستاذ مسعود الندوي: « أما دعوة الإمامين الشهيدين فلا شك أنها كانت ترمي إلى إقامة الدين وإحياء مآثر الإسلام من جديد، فما كانت تنحصر في ناحية من نواحي الدين، أو تدور حول مسائل في فروع الفقه، إنما كانت دعوتهما إلى النظام الشامل الجامع الذي جاء به الإسلام خيراً وبركة للعالمين». (تأريخ الدعوة الإسلامية في الهند: ص ١٧١).

ولكن الأسف أن السيطرة لم تدم على سرعة الأحوال المتغيرة[١]، وإلا كانت خريطة العالم اليوم خريطة أخرى، وكانت حدود هذه الدولة أوسع من حدود شبه القارة الهندية الباكستانية.

أنا أشعر بأنني تجاوزت موضوع البحث أيما تجاوز، ولكن:

«كانت القصة لذيذة، فأطلت في حكايتها»[٢].

والمقصود من هذا كله: أن إصلاح جميع جوانب الحياة تضمنه علوم السنة، ولا يستطيعون القيام بالتوجيه الكامل إلا أولئك الأفذاذ الذين ترفعت ذيولهم عن قاذورات الطريق وأوساخه، ولم تستطع كبرى المعوقات أن تحول دون طريقهم.

---

(١) من أسباب هذه الهزيمة الظاهرة أن جميع دعاتهم وعلمائهم ومجاهديهم كانوا من أقطار الهند الشرقية، التي تبعد من مساحة القتال أكثر من ألف وستمائة كيلومتر، وكذلك اختاروا تلك البلاد الجبلية والمعاقل الأفغانية مركزا للجهاد والإمارة، قبل أن ينشروا فيها الدعوة، ويُهيئوا نفوس أهل البلاد لقبولها، وينشئوا شبّانهم وناشئتهم على آداب الإسلام وأخلاقه الفاضلة....

... فكانت نتيجة هذا الخطأ الفادح أنه لما جدّ الجدّ واستمرّ القتال بين المجاهدين والسيخ أصبح كثير من القبائل الأفغانية عيونا للأعداء، وعونا لهم على المجاهدين ... وهذا كله جهلا منهم بالدعوة، وتهافتا على حطام الدنيا الدنيئة.

فلو اعتنى القائمون على الدعوة والجهاد بنشر الدعوة بين سكان تلك الأقطار، وصرفوا جزءا يسيراً من جهودهم وأوقاتهم في تلقينهم مبادئ الإسلام، وتنشئتهم على الأخلاق الفاضلة والآداب الإسلامية، لما كان موقفهم من الدعوة والقائمين بها ذلك الموقف المخجل الذي قصم ظهر الدعوة يومئذ، وسوّد وجوههم في الدنيا والآخرة (تأريخ الدعوة الإسلامية في الهند: ١٧٥-١٧٦).

ولكن نجحت هذه الدعوة -مع هزيمتها في ساحة القتال- في إبراز معالم الإسلام، وإحياء ما اندرس من السنن، وإنشاء حب الجهاد في سبيل الله لطرد الاستعمار البريطاني الغاشم من شبه القارة الهندية هكذا صارت نواة لتحرير البلاد من براثن الاستعمار.

(٢) ترجمة شطر بيت في الفارسية هو (لذيذ بود حكايت دراز تركفتم).

وأوّل قدوة لهذا المذهب هو النبي ﷺ فداه أبي وأمي، ويحتلّ الإمام محمد بن إسماعيل البخاري المكانة العليا في خدمة سنته ﷺ[(١)].

هذا هو المذهب الذي كلما اختارته دولة ما، وجدت فيه حلولًا ناجحة لمشكلاتها أكثر فأكثر[(٢)].

توضيح مزيد لمذهب الإمام البخاري:

تقدّم أن الإمام البخاري وغيره من أئمة الحديث: هم الأهل الأكفاء لتقديم التوجيهات والإرشادات في جميع شعب الحياة في ضوء الأحاديث الصحيحة.

وزد إلى ذلك أن الإمام البخاري في اختياره الفروع الفقهية والمسائل الاجتهادية، حرٌّ بالكلية من التقيّد بأيّ مذهب من المذاهب السائدة في العالم، وهو لا يقلّد أيّا من هذه المناهج الفكرية أبداً[(٣)].

ومع هذا، حاولت أغلب المذاهب أن تقرّب الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ إليها، ونرى هذا

---

(١) وأكبر دليل على هذا، أن كتابه « الجامع الصحيح» تلقته الأمة بالقبول، وشهدت له بأنه أصح كتاب بعد كتاب الله عَزَّوَجَلَّ . فكفاه فخراً وعزاً، ونبلًا وكرامة: ﴿ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم﴾[الجمعة: ٤].

(٢) هذا المذهب مأخوذ من مشكاة النبوة، فهو الحلّ، ولا ينبغي للعالم أن يرضى به بديلًا.
وعن ابن مسعود قال: « إن أحسن الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ» (البخاري: رقم ٧٢٧٧).

(٣) كتابه «الجامع الصحيح» أكبر شاهد عليه. ومن له أدنى إلمام بتراجم أبوابه، يعلم جيداً أن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ مجتهد في استنباط المسائل من الأحاديث اجتهاداً مطلقاً، ولا يرضى بفقه الحديث بديلًا. فجزاه الله عن العلم والعلماء خيراً.

النوع من المحاولة مستمراً من إمام الأدباء العلامة الحافظ العيني[(١)] إلى الشيخ أحمد على السهارنفوري[(٢)] وأستاذ العلماء السيد أنور شاه الكاشميري[(٣)] - رحمهم الله تعالى-، من حيث أن يجعل- أولًا- الإمام البخاري حنفياً، وإلّا يُثبت على الأقل أن -جامعه الصحيح- كتاب حنفي بالضرورة.

---

(١) هو: بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني الحنفي (٧٦٢-٨٥٥ هـ)، المعروف بالبدر العيني، صاحب «عمدة القارئ شرح البخاري» وغيره من المصنفات في الحديث والفقه والتاريخ والعربية، (عمدة القارئ :١/ ٥-١٨).
أما إمامته في الأدب، فيتبيّن من شرحه للبخاري حيث يبين فيه اللغات والإعراب أهم تبيان، ويتعرض بأسلوب بديع لوجوه المعاني والبيان إلى أن يستأنس من المطالعين في كتابه أنهم أصبحوا في غنية عن المضي في بسط ذلك، (العمدة:١/ ١٥).

(٢) هو: الشيخ أحمد علي بن لطف الله الماتريدي (-١٢٩٧هـ) أحد كبار فقهاء الحنفية في الهند،تصدّر لتدريس الكتب الستة وتصحيحها، ولاسيما صحيح الإمام البخاري، خدمه عشر سنين فصحّحه، وكتب عليه حاشية مبسوطة (الإعلام بمن في الهند من الأعلام: ٣/ ٩٠٧).
وحواشيه هذه على صحيح البخاري معروفة بالانتصار للمذهب الحنفي .

(٣) هو: الشيخ أنور شاه بن معظم شاه الحسيني الحنفي الكشميري (- ١٣٥٢هـ) أحد كبار فقهاء الحنفية، كان نادرة في عصره في قوة الحفظ، وأكبر همه التطبيق بين الحديث والفقه، ينتصر للمذهب الحنفي، ويقيم الدلائل على صحته وأرجحيته ...» (الإعلام: ٣/ ١١٩٨-١١٩٩).
أما مذهبه في التصوف فقد صرَّح بأن مشايخنا مولعون بعقيدة وحدة الوجود، ولكني لست بمتشدّد فيها.(فيض الباري: ٤/ ٤٢٨).

- ومن أجلّ شيوخه: الشيخ محمود حسن الديوبندي (-١٣٣٩هـ) المعروف بشيخ الهند، وكان شديد التعصب للمذهب الحنفي، حرف آية وحديثاً، وترجمة باب في سنن أبي داود.

أما في باب الاعتقاد، فإنه يرى الاستغاثة بالميّت، وحضوره لمساعدة من يعتقد فيه. (جماعة التبليغ لمحمد أسلم: ١٨-١٩، زوابع في وجه السنّة: ٣٢٨-٣٢٩، والديوبندية: ص٨٠، والأستاذ أبو الحسن الندوى: ٢٩٤ تعليقاً).

ومن تصرّفات الديوبندي المذكور المتعصبة في ردّ أحاديث النبي ﷺ أنه عارض حديث خيار المجلس الذي رواه البخاري وغيره، وقال: الحق والإنصاف أن الترجيح للشافعي =

. . . .

= في هذه المسألة، ونحن مقلدون يجب علينا تقليد إمامنا أبي حنيفة" (تقرير الترمذي: ص ٣٩، وعنه في مقالات إرشاد الحق: ص ١٠٤).

وقال في ردّ حديث «المصرّاة»: ذهب الإمام الشافعي إلى ظاهر هذا الحديث، وقلنا برجوع النقصان . والحديث بظاهره يخالفنا، فأجيب عنه بوجوه... (ثم قال): فبسبب ما ذكرناه من الوجوه تركنا حديث المصرّاة. والله أعلم (تقرير الترمذي: ص٤٠، وعنه في زوابع في وجه السنة: ٣٨١)

● ومن أجلّ شيوخ الشيخ محمود الحسن: الشيخ محمد قاسم النانوتوي (-١٢٩٧) مؤسس دار العلوم بديوبند وقد قام بالتعليق على خمسة أجزاء من آخر صحيح البخاري... وبذل جهده في تصحيح الكتاب وتحشيته، وبالغ في تأييد المذهب الحنفي حتى استوفى حقه، على ما قال السيّد عبد الحي، والد الشيخ الندوي (نزهة الخواطر : ٧/ ٣٩٢).

ومن زملاء النانوتوى: الشيخ رشيد أحمد الكنكوهي(-١٣٢٣هـ)الذي أسس مدرسة (مظاهر علوم) بسهارنفور ذكر السيد عبد الحيّ جهده في تدريس الكتب الستّة في سنة واحدة، فقال: «... وكان يقري جامع الترمذي أوّلا، ويبذل جهده في تحقيق المتن والإسناد ودفع التعارض وترجيح أحد الجانبين، وتشييد المذهب الحنفي ...» (نزهة الخواطر: ٨/ ١٤٨- ١٤٩).

● ومن كبار الديوبندية الشيخ أشرف علي التهانوي (-١٣٦٢هـ) كتب تقديماً لكتاب (إعلاء السنن)، فقال: (فبتأليف هذا الكتاب ظهر أن ما ليس مسألة من مسائل أبي حنيفة مخالفة للكتاب والسنة)، (قواعد في علوم الحديث: ص١١).

وبهذا يتضح جلياً موقفهم للانتصار للمذهب الحنفي من غير قيد ولا شرط. فنسأل الله السلامة!

هؤلاء كبار الديوبندية، غرضهم من تدريس الحديث وشرح دواوين السنة: هو تشييد المذهب الحنفي وتأييده.

قال الشيخ أنظر شاه بن أنور شاه الكشميري: «إن الغرض الأساسي لدار العلوم ديوبند هو تأييد الحنفية».

«إن هذه المادة المهمة [أي تأييد الحنفية] قد بقيت غير منصوصة وغير مؤكدة من دروس الشاه ولي الله الدهلوي، ومع اتفاقه بالمدرسة الحنفية، لم تنتفع الحنفية من غزارة علمه حسبما كان متوقعاً منه، لأنه كان يدّعي الاجتهاد، ولكن سدّت دار العلوم هذه الثغرة بأحسن طريق ، فقام حضرات (قاسم) الناتوى، و(رشيد أحمد) الكنكوهي، وشيخ الهند (محمود الحسن) بدور منقطع النظير بتأييد الحنفية بدروسهم ومؤلفاتهم .

ولكن لا يتأمل في إظهار هذه الحقيقة أن الإمام (أنور شاه) الكشميري، قد صرف عبقريته =

ولكن الأوساط العلمية تعلم جيداً، أن صحيح البخاري لم يصر حنفياً، ولا الإمام البخاري استطاع أن ينزل من مكانه العالي، وانتهت هذه المحاولة مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إِلَّا حَاجَةً فِي نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضَىٰهَا﴾ [يوسف: ٦٨].

اضطراب علماء الديوبندية(١) في الحكم على الأئمة:

= الخاصة لهذا (الغرض النبيل) فهو يقول بنفسه:

(إني أحكمت الحنفية إحكاماً، لن يتضعضع بنيانه إلى مائة سنة، إن شاء الله تعالى.

وقال أيضاً:

« إن الله خلقني في هذا العصر لأحكام الحنفية وإرساء قواعدها» (مجلة (الرشيد) عدد خاص بدار العلوم ديوبند: ص ٢١٤- ٢١٥، وعنها في «جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة»: ص ١٢٨).

خلاصة القول: يتبيّن جلياً من هذا البيان الواضح أن تأييد الحنفية هو الهدف الأول والأخير من تدريسهم الكتاب والسنة، وشروحهم لها، وكتبهم تشهد على ذلك. ولا يحتاج هذا الأمر إلى بيِّنة.

وهم لا يحتملون أبداً كائناً من كان، إذا خالف الحنفية في مسائلهم، ولو كان الإمام ولي الله الدهلوى، لأنه كان يدعي الاجتهاد ، وهكذا عدّوا منقبته هذه تقصيراً لأجل التعصب الأعمى.

أما تحاملهم على أمير المؤمنين في الحديث الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بأسلوب أو بآخر، فكثير في كتبهم منها:

- مقدّمة «أنوار الباري على شرح البخاري» للشيخ أحمد رضا البجنوري بالأردية. وقد ردّ عليه شيخنا العلامة محمد رئيس الندوي أستاذ الجامعة السلفية بالهند سابقاً، في كتابه « اللمحات إلى ما في أنوار الباري من الظلمات » فأجاد وأفاد.
- مقدمة «إعلاء السنن» للشيخ ظفر أحمد التهانوى، ونشرها الشيخ عبد الفتاح أبو غدة تدليساً باسم (قواعد في علوم الحديث)، فردّ عليه العلامة الشيخ بديع الدين الراشدي رَحِمَهُ اللَّهُ وهو مطبوع الآن بتحقيقي باسم (نقض قواعد في علوم الحديث).
- «فيض الباري» للكشميري. ردّ عليه العلاّمة الحافظ محمد الغوندلوى رَحِمَهُ اللَّهُ بتعليقات مفيدة في تأييد مذهب السلف ، أثناء تدريسه لصحيح البخاري، جمعها تلميذه الشيخ عبد المنان النورفوري- عافاه الله وشافاه- مع إضافات نافعة، طبعت منها ثلاثة مجلدات باسم «إرشاد القاري إلى نقد فيض الباري». فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

(١) الديوبندية: نسبة إلى بلدة « ديوبند»تبعد عن مدينة دلهي (عاصمة الهند)، ما يقارب؟ أقيمت فيها مدرسة باسم (دار العلوم- ديوبند» فصارت الديوبندية =

....

= تشخصاً لمن درس فيها، أو انتسب إلى علمائها من الحنفية.

● أما مسلك دار العلوم بديوبند، فبيانه فيما يلي:

«أن دار العلوم مسلمة ديناً، وأهل السنة والجماعة فرقة، وحنفية مذهباً، صوفية مشرباً، أشعرية عقيدة، جشتيّة سلوكاً -بل جامعة السلاسل-، ولي اللاهية فكرة، قاسمية أصولاً، رشيدية فروعاً» «العشرون من كبار المسلمين»: ص٣٣، وعنه في «جماعة التبليغ» ص٦).

وقال الشيخ خليل أحمد السهارنفوي (-١٣٤٦هـ) صاحب «بذل المجهود في حلّ أبو داود» في كتابه «المهنّد على المفند» (٢٩- ٣٠) مبينا عقائد الديوبندية:

«ليعلم أولاً، قبل أن نشرع في الجواب: أنا - بحمد الله- ومشايخنا- رضوان الله عليهم أجمعين - وجميع طائفتنا وجماعتنا مقلدّون لقدوة الأنام، وذروة الإسلام، الإمام الهمام أبي حنيفة النعمان- رضي الله تعالى عنه- في الفروع، ومتبعون للإمام الهمام أبي الحسن الأشعري، والإمام الهمام أبي منصور الماتريدي رضي الله عنهما في الاعتقاد والأصول، ومنتسبون من طرق الصوفية: إلى الطريقة العلية المنسوبة إلى السادة النقشبندية، والطرق الزكية المنسوبة إلى السادة الجشتية، وإلى الطريقة البهية المنسوبة إلى السادة القادريّة، وإلى الطريقة المرضية المنسوبة إلى السادة السهروردية - رضي الله عنهم أجمعين -». (دعوة شيخ الإسلام: ٥٨٧- ٥٨٨ تعليقاً).

● ومن خلفاء السهارنفوري المذكور في التصوف: الشيخ محمد إلياس الكاندهلوى (١٣٦٣هـ) مؤسس «جماعة التبليغ».

ومن أنجب تلامذة السارنفوري: الشيخ محمد زكريا الكاندهلوى (-١٤٠٢هـ) صاحب كتاب «تبليغي نصاب»، والمشرف الأعلى لجماعة التبليغ سابقاً، وهو من كبار علماء ديونيد. وهو القائل: «وبالجملة، فنحن من حيث الجماعة نرى التقليد شيئاً لازماً في هذا العصر ... وكذلك نرى التصوّف الشرعي الصحيح أقرب طريق للصلة بالله ....

إذن، فأي شخص أو جماعة يخالفنا في هذين الأمرين، فإنه معتزل عن جماعتنا.

وأن هذين الأمرين من الأهمية بمكان عند مسلك علماء ديوبند». (الأستاذ المودودي ونتائج بحوثه وأفكاره»: ص ٩٣، وعنه في «دعوة شيخ الإسلام»: ص ٥٨٩).

يظهر من صنيع علماء الديوبندية هؤلاء في كتبهم ودروسهم: أن الإسلام هو ما يوافق الحنفية، وأما ما يخالفها فليس من الإسلام في شيء.

أما التصوف «الشرعي الصحيح»، الذي أشار إليه الشيخ محمد زكريا، فراجع - غير مأمور - تصوفاته في كتبه، وقد جمعها مؤلف «الأستاذ أبو الحسن الندوي» (٢٩٦-٢٩٨) في مكان واحد، لترى ما هنالك من العجب العجاب.

● وقال الحاج إمداد الله(-١٣١٧هـ) إمام الديوبندية في التصوف- وكان يرى عقيدة =

● قال الإمام ولي الله الدهلوي: «اعلم أن الناس قبل المائة الرابعة كانوا غير مجتمعين على التقليد الخالص لمذهب واحد بعينه»[(١)]. (حجة الله البالغة: ١/ ١٢٢).

ويظهر بهذا البيان الصريح أن القبول الذي حظيت به هذه المدارس الفكرية بعد القرن الرابع، لم يكن لها ذلك قبله، وكذلك لم يكن شائعاً

= وحدة الوجود-: «هذه عقيدتي، وهي عقيدة مشايخي، وتلامذتي جميعاً».

ومن أشهر تلامذته: النانوتوى، والكنكوهى، وأشرف علي التهانوى. (نزهة الخواطر ٧١-٧٢، وراجع التفصيل في كتاب «الأستاذ الندوي» ص ٢٩٣).

وبعد هذا كله: وصف الاستاذ أبو الحسن علي الندوي رَحِمَهُ اللَّهُ «الديوبندية» على رأيه الخاص بقوله:

«وهي عبارة عن أصحاب العقيدة السنية الصحيحة في التوحيد، واتباع السنة، والاجتناب عن البدع» (أضواء على الحركات .... للندوي: ٣٧- ٣٨ تعليقاً).

هذا يجافي الحقيقة والواقع، لأن هذا التعريف لا ينطبق على المعرَّف به إلا أن يراد بالتوحيد: «التوحيد الوجودي» أو «التوحيد الشهودي».

وبالسنة: السنة الصوفية.

وبالبدع: «بدع الالتزام بالكتاب والسنة»، وإلا أيّ بدعة أخطر على هذه الأمة المسكينة من البدع الاعتقادية التي شوّهت جمال الإسلام، و وأودت بأهلها إلى حضيض الشرك والإلحاد والزندقة.

هذا هو التاريخ الصوفي، وهو يحوي في طياته هذه الحقائق المرَّة التي لا تتغيّر بأسلوب منمَّق، وكلام معسول، ونسأل الله السلامة! (الأستاذ أبو الحسن الندوي: ٢٨٦- ٢٨٨).

راجع للتفصيل عن الديوبندية كتاب «الديوبندية» و«جماعة التبليغ» كلاهما للسيد طالب الرحمن حفظه الله.

(١) «حجة الله البالغة» للدهلوي (١/ ٣٨٣) ثم قال: «... وبعد القرنين حدث فيهم شيء من التخريج غير أن أهل المائة الرابعة لم يكونوا مجتمعين على التقليد الخالص على مذهب واحد، والتفقه له، والحكاية لقوله، كما يظهر من التتبع، بل كان فيهم العلماء والعامة.
وكان من خير العامَّة أنهم كانوا ... لا يقلّدون إلا صاحب الشرع....وإذا وقعت لهم واقعة استفتوا فيها أي مفتٍ وجدوا من غير تعيين مذهب). اهـ =

حينئذ أن يقال: فلان حنفي، وفلان شافعي، للدلالة على مذهبه.

نعم! كان هناك ميل التلاميذ إلى شيوخهم في بعض المسائل لأجل الاستفادة منهم، والتتلمذ عليهم، وهذا النوع من الميل كان فطرياً، ولا يزال، ولكن لم يكن هذا المنهج معروفاً ومقبولاً كمذهب أو مدرسة قبل القرن الرابع من الهجرة[١]- على صاحبها ألف ألف تحية وصلاة وسلام.

هذا، ويوجد هناك اضطراب عجيب في أقوال أستاذ الأساتذة الشيخ السيد أنور شاه الكاشميري رَحِمَهُ اللَّهُ، وذلك في كتابه «فيض الباري في شرح البخاري»[٢] (١/٨، ١٦٩، ٣٠١، على سبيل المثال)، من

---

(١) كما سيأتي قريباً من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ تعليقاً.

(٢) «فيض الباري في شرح البخاري» كتاب يعارض أحاديث الصحيح التي تخالف المذهب الحنفي معارضة شديدة، ويظهر من الاطلاع عليه أنه أقرب من الشرح إلى المعارضة، وكذلك ينال ممن يخالفه نيلاً شديداً.

وعلى سبيل المثال، قال الكاشميري في مسألة زيادة الإيمان ونقصانه في كتابه (فيض الباري: ١/٥٩):

« أما الحافظ ابن تيمية، فإنه وإن نسب الزيادة والنقصان إلى إمامنا رَحِمَهُ اللَّهُ، ولكن في طبعه سورة وحدّة، فإذا عطف فلا يبالي، وإذا تصدّى على أحد تصدّى ولا يحاشي، ولا يؤمن مثله من الإفراط والتفريط، فالتردد لنقله هذا، وإن كان حافظاً متبحراً».

وردّ عليه صاحب «إرشاد القاري إلى نقد فيض الباري» (١/ ٢٨٨- ٢٩١) ردّاً شافياً.

وقد علّق العلامة محمد إسماعيل السلفي(مؤلف هذه الرسالة) على قول الكاشميري هذا فقال: «فلينظر العالم العارف بأحوال الرجال: هل لرأيه هذا قيمة علمية، لعل الشيخ لم يعلم أن نقده هذا على ابن تيمية قد أسقط رتبته العلمية في أعين أهل المعرفة ... يطعن على ابن تيمية بالسورة، والحق أنه السائر والثائر عليه ... إن لم تؤمن بنقله، فالعالم كله يؤمن بنقله.

وهل هذا إلا سورة منك- رحمك الله- نشأت بين العصبية المنتنة وبالبغض الشديد بأهل التوحيد والسنّة والمتمسكين بالسلفية. كأنك -رحمك الله- كوثري أوانك- وتركماني زمانك، لا تخاف في مؤمن إلا ولا ذمّة.

أيش تقول: « إن محمد بن عبد الوهاب بليد قليل العلم» (فيض الباري: ١/ ١٧١)، =

حيث إنه يحاول أن يصنف أئمة الحديث[١] بين تلك المذاهب الفكرية المختلفة التي شاعت بعد القرن الرابع، علماً بأنهم ليسوا من أهل ذلك العصر، الذي حظى فيه التقليد المذهبي بالقبول العام، وهو يريد بقلبه أن يقلّل- إلى أبعد الحدود- عدد أصحاب تلك المدرسة الفكرية التي اتبعها العلماء قبل المائة الرابعة[٢].

وبناءً على هذا:

- عدّ أحياناً يحيى بن معين، ويحيى بن سعيد القطان من الحنفية. (فيض الباري).

= و«تقوية الإيمان» [للشيخ إسماعيل الدهلوي ، هو مثل كتاب "التوحيد" للإمام محمد بن عبد الوهاب] لشدته لم يفد شيئاً، وابن تيمية لسورته لا يعتمد عليه.

أهذا علمك وذكاؤك - رحمك الله- ألا ترى أن التوحيد الخالص القرآني عمَّ أقطار البلاد بمساعي هؤلاء الأئمة -رحمهم الله-. صدق المجرّبون: إن الخفّاش لا يفيده ضوء الشمس، وإن كان نصف النهار» (تقدمة السلفي على شرف أصحاب الحديث » للخطيب البغدادي: ص ١٥).

وقال الشاعر:

قد تنكر العين ضوء الشمس من رمد ... وينكر الفم طعم الماء من سقم

(راجع التفصيل في «دعوة شيخ الإسلام ابن تيمية» لكاتب هذه السطور: ٢/ ٥٩٠-٥٩٢).

(١) ذكر الكشميري في «الفيض» (١/ ١٧٨) أن الإمام الليث بن سعد كان من أصحاب أبي حنيفة لكونه تلميذ أبي يوسف.

وقد ضّعف الشيخ عبد المنان النورفوري هذا الخبر لأجل أحمد بن عبد الرحمن -وهو ضعيف-. ثم ذكر أن العالم بمجرد أخذه عن شيخة لا يكون مقلداً له، وإلا يكون الإمام أحمد شافعياً، والإمام الشافعي مالكيا.

ثمّ قال: هذا وقد صرّح بعض أهل العلم- منهم الذهبي- بأن أبا حنيفة قد روى عن مالك، فهل يدّعى أنّ أبا حنيفة كان مالكيا؟ (إرشاد القاري: ٢/ ٣٦٥-٣٦٨) باختصار.

(٢) هي مدرسة أهل الحديث والسنة والأثر، التي كانت متبعة قبل نشوء هذه المذاهب كلها، بل قبل أن يخلق الله عَزَّوَجَلَّ الأئمّة الأربعة- رحمهم الله- راجع غير مأمور - التعليق الآتي. =

- وعدّ أبا داود، والنسائي من الحنابلة، ذات مرة.
- وجعل الترمذي شافعياً[(١)].

---

(١) سئل شيخ الإسلام بن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن أصحاب الكتب الستة، وأبي داود الطيالسي، والدارمي، والبزار، والدار قطني، والبيهقي، وابن خزيمة، وأبي يعلى الموصلي، هل كان هؤلاء مجتهدين، لم يقلدوا أحداً من الأئمة، أم كانوا مقلدين؟

وهل كان من هؤلاء أحد ينتسب إلى مذهب أبي حنيفة؟...

فأجاب: « الحمد لله رب العالمين. أما البخاري وأبو داود فإمامان في الفقه من أهل الإجتهاد .

وأما مسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجة، وابن خزيمة، وأبو يعلى والبزّار وغيرهم فهم من أهل الحديث، ليسوا مقلّدين لواحد بعينه من العلماء، ولا هم من الأئمة المجتهدين على الإطلاق، بل هم يميلون إلى قول أئمة الحديث: كالشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد وأمثالهم.

ومنهم من له اختصاص ببعض الأئمة: كاختصاص أبي داود ونحوه بأحمد بن حنبل. وهم إلى مذاهب أهل الحجاز- كمالك وأمثاله- أميل منهم إلى مذاهب أهل العراق- كأبي حنيفة والثوري-.

أما أبو داود الطيالسي، فأقدم من هؤلاء كلّهم من طبقة يحيي بن سعيد القطان، ويزيد بن هارون الواسطي ، وعبد الله بن داود، ووكيع بن الجراح، وعبد الله بن إدريس، ومعاذ بن جبل، وحفص بن غياث، وعبد الرحمن بن مهدي. وأمثال هؤلاء من طبقة شيوخ الإمام أحمد. هؤلاء كلّهم يعظّمون السنة والحديث.

ومنهم من يميل إلى مذهب العراقيين كأبي حنيفة والثوري، ونحوهما كوكيع ويحيي بن سعيد.

ومنهم من يميل إلى مذهب المدنيين: مالك ونحوه كعبد الرحمن بن مهدي.

أما البيهقي فكان على مذهب الشافعي منتصراً له في عامة أقواله.

والدار قطني هو أيضاً يميل إلى مذهب الشافعي، وأئمة السنة والحديث، لكن ليس هو في تقليد الشافعي كالبيهقي، مع أن البيهقي له اجتهاد في كثير من المسائل، واجتهاد الدارقطني أقوى، فإنه كان أعلم وأفقه منه».(مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ٢٠/ ٣٩-٤١، وإرشاد القاري: ٢/ ٢٨٨-٢٩٥ فإنه مهم في الموضوع).

يظهر من كلام شيخ الإسلام جلياً أن ميل الشيوخ المتقدّمين إلى مذهب أهل المدينة أو أهل العراق كان لأجل الاستفادة منهم والاستيناس بهم، وهو ميل فطري، ولم يكن على أساس التقليد، وقد تقدّم هذا آنفاً في كلام المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضاً.

=

- وقال في الإمام البيهقي[١]:

«والبيهقي أيضاً لم يقدح في أبي حنيفة -رحمه الله تعالى- مع كونه متعصباً»[٢] (فيض الباري ١/ ١٦٩).

-وقال في الإمام البخاري: وما اشتهر أنه شافعي، فلموافقته إياه في المسائل المشهورة، وإلا فموافقته للإمام الأعظم[٣] ليس أقل مما وافق فيه الشافعي...» (فيض الباري: ١/ ٥٨).

- ثم قال: «... فعدّه شافعياً باعتبار الطبقة ليس بأولى من عدّه حنفياً»

---

(١) هو: أحمد بن الحسين بن علي النيسابوري (٣٨٤- ٤٥٨هـ)، الإمام الفقيه الشافعي، المعروف باسم الإمام البيهقي صاحب «معرفة السنن والآثار» وغيره من الكتب الفقهية (سير النبلاء: ١٨/ ١٦٣، وطبقات الشافعية للسبكي: ٤/ ٨).

(٢) قال الشيخ عبد المنان النورفوي: «إن المسألة ليست إلى الإمام البيهقي نقل عنه القدح في أبي حنيفة أم لا؟ بل المسألة أنه وثقه أم لا؟ وأما القول بأن البيهقي كان متعصباً، فلا دليل عليه. وكتب البيهقي شاهدة عدل على أنه كان ينصف ولا يتعصب» (إرشاد القارئ: ٢/ ٣٢٧).

(تنبيه): متعصبة المذاهب من عجيب أمرهم، أنهم يرمون الآخرين بالتعصب من غير مناسبة، فالبيهقي عنده -مثلًا- متعصب في كلتا الحالتين: تكلم في الإمام أم لم يتكلّم. وهذا من بخس الحق وغمط الناس المنهي عنهما في حديث النبي ﷺ مما يجب على المرء أن يتفقد عيوب نفسه دون طلب معايب الناس. وقد روى ابن حبان بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يبصر أحدكم القذاة في عين أخيه وينسى الجذع في عينيه» (صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: ١٣/ ٧٣ رقم ٥٧٦١ والصحيحة رقم ٣٣).

(٣) الإمام الأعظم -عندهم- هو الإمام أبو حنيفة - رحمه الله تعالى -. وهذا الوصف فيه غلو وإطراء. ووصف شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ النبي ﷺ بأنه «إمام الأئمة». (فتاوى شيخ الإسلام: ٢٠/ ٩).

(فيض الباري)[1] (١/ ٥٨).

كل يدّعي وصلا بليلى وليلى لا تقرّ له بذاكا[2]

ولكن الشيخ الكاشميري رحمه الله أبدى رأيه في الإمام البخاري صراحة من غير مؤاربة، فقال: «واعلم أن البخاري مجتهد لا ريب فيه»(فيض الباري: ١/ ٥٨).

وهذه هي الحقيقة أيضاً، لأن الإمام البخاري لا يقلّد أحداً[3].

- ولعلّه قال في موضع عن الإمام السبكي:

---

(١) قال الشاه ولي الله الدهلوي في «الإنصاف»: «وكان صاحب الحديث قد ينسب أيضاً إلى أحد المذاهب لكثرة موافقته له، والنسائي والبيهقي ينسبان إلى الشافعي. وقال: «ومعنى انتسابه (أي البخاري) إلى الشافعي أنه جرى على طريقته في الاجتهاد واستقراء الأدلّة... ووافق اجتهاده اجتهاده، وإذا خالف أحياناً لم يبال بالمخالفة...» (إرشاد القاري: ٢/ ٢٨٨- ٢٨٩، وقال: وقد قدّمنا أن الحنفي في القديم لم يستعمل بمعنى المقلّد للإمام أبي حنيفة - رحمه الله تعالى- ألا ترى أن أبا يوسف ومحمد بن الحسن حنفيان، ولم يكونا مقلّدين للإمام أبي حنيفة ولا لغيره).
فقد اختلف أبو يوسف ومحمد مع شيخهما حتى في الأصول. قال السبكي: «فإنما يخالفان أصول صاحبهما» (طبقات الشافعية: ١/ ٢٤٣).
وقال إمام الحرمين الجويني: «... استنكف محمد بن الحسن وأبو يوسف عن مقالته في ثلثي مذهبه، ووافقا الشافعي - رحمهم الله- في أكثر المسائل» (مغيث الخلق في ترجيح القول الحق): ص٤٤، وراجع إرشاد النقاد للصنعاني: ص١٥ تقديم صلاح الدين مقبول أحمد).

(٢) وعلى وزنه قيل:

إذا اجتمعت دموع في العيون تبين من بكى ممن تباكى

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «أما البخاري وأبو داود فإمامان في الفقه من أهل الاجتهاد....» (مجموع فتوى شيخ الإسلام: ٢٠/ ٤٠).
وهذا لا يخفى على من له إلمام بكتابيهما. أما البخاري فسيأتي عنه المزيد في هذا الباب، وهو يدور مع الدليل حيث دار، فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

«ومن عّده (أي أبا داود) من الشافعية، فكأنه لم يقصد إلا تكثير السواد، لا ريب أنه حنبلي» (فيض الباري: ١/ ٣٠١، وإرشاد القاري: ٣/ ٣٩).

فلينظر في عادة الشيخ أنور رَحِمَهُ اللَّهُ أنه يريد مع تكثير سواده، أن يقلّل سواد مخالفيه. هناك غاية الاحترام لمكانة حضرته، ولكنه نزل عنها أيما نزول في حبّ الحنفية[1] - رَحِمَهُ اللَّهُ وتجاوز عنه وسامحه-.

---

(١) تقدم من قوله تعليقاً: « إني أحكمت الحنفية إحكاماً لن يتضعضع بنيانه إلى مائة سنة، إن شاء الله تعالى»،[ولكنه تضعضع قبل مائة سنة بكثير، راجع «إرشاد القارئ إلى نقد «فيض الباري» تجد صدق ذلك].

وقال: « إن الله خلقني في هذا العصر لإحكام الحنفية وإرساء قواعدها». (مجلة « الرشيد» عدد خاص بدار العلوم ديوبند: ٢١٤-٢١٥).

(تنبيه): قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ : «... فلا يجوز لأحد أن يجعل الأصل في الدين لشخص إلا لرسول الله، ولا لقول إلا لكتاب الله - عزّ وجلّ . -

ومن نصَّب شخصاً كائنا من كان، فوالى وعادى على موافقته في القول والعمل ، فهو ﴿من الذين فرّقوا دينهم وكانوا شيعاً ..﴾ [الروم: ٣٢].

وإذا تفقه الرجل وتأدب بطريقة قوم من المؤمنين: مثل أتباع الأئمة والمشايخ، فليس له أن يجعل قدوته وأصحابه هم العيار، فيوالي من وافقهم ، ويعادي من خالفهم، فينبغي للإنسان أن يعوّد نفسه التفقه الباطن في قلبه، والعمل به، فهذا زاجر، وكمائن القلب تظهر في المحن.

وليس لأحد أن يدعوا إلى مقالة أو يعتقدها لكونها قول أصحابه، ولا يناجز عليها، بل لأجل أنها مما أمر الله به ورسوله أو أخبر الله به ورسوله، لكون ذلك طاعة لله ورسوله.

وينبغي للداعي أن يقدم فيما استدلوا به من القرآن، فإنه نور وهدى، ثم يجعل إمام الأئمة رسول الله ﷺ، ثم كلام الأئمة.

ولا يخلوا أمر الداعي من أمرين:

(الأول): أن يكون مجتهداً أو مقلّداً، فالمجتهد ينظر إلى تصانيف المتقدمين من القرون الثلاثة، ثم يرجّح ما ينبغي ترجيحه.

(الثاني): المقلّد يقلّد السلف، وإذ القرون المتقدّمة أفضل مما بعدها».(مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ٢٠/ ٨-٩).

شافعية الإمام البخاري:

ادعاء الشافعية بأن الإمام البخاري منهم أكثر من ادعاء أيّ فريق آخر، ولكن الوقائع تشهد خلاف ذلك.

فالبخاري في جامعه الصحيح يختلف مع الإمام الشافعي في مواضع شتى، منها:

- (١) مذهب الشافعية أن الزكاة تؤخذ من أغنياء البلد، وتردّ إلى الفقراء في البلد نفسه، ولا يجوز صرفها في مكان آخر[١].

خالفه الإمام البخاري فقال:

«باب: أخذ الصدقة من الأغنياء، وتردّ في الفقراء حيث كانوا...»[٢] (صحيح البخاري: ١/ ٢٠٢ طبع الهند).

فاستدلّ على هذا بعموم حديث معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حيث بعثه النبي ﷺ إلى اليمن[٣].

---

(١) قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد اختلف العلماء في هذه المسألة، فأجاز النقل الليث وأبوحنيفة وأصحابهما، ونقلها بن المنذر عن الشافعي واختاره.
والأصح عند الشافعية والمالكية والجمهور ترك النقل، فلو خالف ونقل أجزأ عند المالكية على الأصحّ، ولم يجزئ عند الشافعية على الأصح، إلا إذا فقد المستحقون لها...» (فتح الباري: ٣/ ٣٥٧).

(٢) صحيح البخاري (٣/ ٣٥٧ كتاب الزكاة / باب ٦٣)، وقوله: «حيث كانوا» يردّ على ردّ الزكاة إلى الفقراء في البلد نفسه، بل يجوز نقلها إلى الفقراء حيث كانوا.

(٣) فيه: «... فإن أطاعوا لك بذلك، فأخبرهم أن الله فرض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترّد على فقراءهم ....» (البخاري: ٣/ ٣٥٧ رقم ١٤٩٦).
قال الإسماعيلي: ظاهر حديث الباب أن الصدقة تردّ على فقراء من أخذ من أغنيائهم.
وقال ابن المنير: اختار البخاري جواز نقل الزكاة من بلد المال لعموم قوله: «فترد في =

● (٢) يرى الشافعية بأن الزكاة تصرف في أكثر الأصناف التي ذكرها القرآن الكريم[١].

ولكن الإمام البخاري يرى أنه ليس بضروري، بل يجوز صرفها في صنف واحد أيضاً، وعقد لذلك «باب استعمال الصدقة وألبانها لأبناء السبيل»[٢].

وذكر فيه حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : «أن أناساً من عرينة اجتووا المدينة، فرخص لهم رسول الله ﷺ أن يأتوا إبل الصدقة فيشربوا من ألبانها وأبوالها...»[٣].

فيه: أن الصدقة صرفت على أبناء السبيل فقط من الأصناف الثمانية.

● (٣) وخالف المشهور من مذهب المالكية، في حلّ سؤر الحيوانات وحرمته[٤].

= فقرائهم» لأن الضمير يعود على المسلمين، فأي فقير منهم ردّت فيه الصدقة ، في أي جهة كان، فقد وافق عموم الحديث» (الفتح: ٣/ ٣٥٧).

(١) أصناف الزكاة الثمانية في القرآن الكريم ﴿إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم﴾[التوبة: ٦٠].

(٢) قال ابن بطال: «غرض المصنف في هذا الباب إثبات وضع الصدقة في صنف واحد، خلافاً لمن قال: يجب استيعاب الأصناف الثمانية...»(فتح الباري: ٣/ ٣٦٦).

(٣) صحيح البخاري: (٣/ ٣٦٦ رقم ١٥٠١- الزكاة / باب: ٦٨).

(٤) راجع «الفقه المالكي وأدلته» للطاهر بن حبيب (١٤-١٨) فيه جواز التطهر بسؤر الكلب والخنزير وقال: « أما تحديد غسل الإناء من ولوغ الكلب، فإنه مؤول بأن يقع به الإنقاء فهو واجب، والباقي من السبع تعبّد لا علة لها...».
وروى البخاري عن أبي هريرة قال: أن رسول الله ﷺ قال: إذا شرب الكلب من إناء =

● (٤) لابدّ من وجود أربعين رجلًا لإقامة الجمعة عند الشافعية.

وقد بيّن الإمام البخاري -خلافاً للشافعية- أن النبي ﷺ أقام الجمعة مع اثنى عشر رجلًا[١]. (صحيح البخاري: ١/ ١٢٨).

● (٥) من مشهور مذهب الحنابلة أن إقامة الجمعة تصحّ قبل الزوال أيضاً[٢].

وقد صرَّح الإمام البخاري خلاف هذا، فقال: «باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس»[٣] (صحيح البخاري: ١/ ١٢٣).

= أحدكم فليغسله سبعاً (٢/ ٣٣٠، رقم ١٧٢)، وفي رواية مسلم: « أولاهن بالتراب» وفي لفظ له: «فليرقه»... (سبل السلام: ١/ ٥١ رقم ٨).

(تنبيه): خالف ظاهر هذا الحديث المالكية والحنفية.

فأما المالكية، فلم يقولوا بالتتريب أصلًا، مع إيجابهم التسبيع على المشهور عندهم، لأن التتريب لم يقع في رواية مالك، قال القرافي منهم: قد صحت فيه الرواية، فالعجب منهم كيف لم يقولوا بها؟!

وأما الحنفية فلم يقولوا بوجوب السبع ولا التتريب» (فتح الباري: ١/ ٣٣١).

(١) عقد البخاري « باب إذا نفر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة، فصلاة الإمام ومن بقي جائزة». ثم ذكر حديث جابر بن عبد الله، قال: بينما نحن نصلي مع النبي ﷺ، إذ أقبلت عير تحمل طعاماً، فالتفتوا إليها حتى ما بقي مع النبي ﷺ إلا اثني عشر رجلًا، فنزلت هذه الآية: ﴿وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها وتركوك قائما﴾(٢/ ٤٩٠، رقم ٩٣٦ باب ٣٨) .
ظاهر الترجمة أن استمرار الجماعة الذين تنعقد بهم الجمعة إلى تمامها ليس بشرط في صحتها، بل الشرط أن تبقى منهم بقية ما...» (الفتح: ٢/ ٤٩٠).

(٢) قال الحافظ : «.... قد أغرب ابن العربي، فنقل الإجماع على أنها لا تجب حتى تزول الشمس ، إلّا ما نقل عن أحمد، أنه إن صلاها قبل الزول أجزأ، وقد نقله ابن قدامة وغيره عن جماعة من السلف ...» (الفتح: ٢/ ٣٨٧).

(٣) البخاري(٢/ ٣٨٦، كتاب الأذان باب ١٦). «جزم البخاري بهذه المسألة مع وقوع الخلاف فيها، بضعف دليل المخالف عنده، فإنه روى عن أنس: أن النبي ﷺ كان =

ومن المعلوم جيداً عند من له نظر على صحيح البخاري، أن موافقته مع المذاهب الأربعة أو مخالفته لها في المسائل تبنى على الدليل، لذا الادعاء بأنه شافعي أو حنبلي، لا يتعدّى كونه نوعاً من الاستيناس بالفهم المغلوط.

وقد أحسنت المالكية والحنفية، حيث لم يحاولوا أن يضمّوه في صفوفهم من غير ما حاجة. ولو فعلوا ذلك، لكان أمراً غير معقول جداً[1].

وقد اتخذ العلامة أنور الكشميري في البخاري رأياً سديداً- على الرغم من كونه على مضض من أهل الحديث أو المحدثين[2]، وعلى

= يصلي الجمعة حين تميل الشمس» (الحديث رقم ٩٠٤). وفيه إشعار بمواظبته ﷺ على صلاة الجمعة إذا زالت الشمس. (الفتح: ٢/ ٣٨٨).

(١) لأنه واضح وضوح الشمس في رابعة النهار، أن البخاري إمام في الفقه من أهل الاجتهاد، ليس مقلداً لأحد، كما تقدّم.

(٢) هناك سببان مهمان من أسباب هذا المضض:

الأول: أن أغلب المحدثين- وخاصة أصحاب الكتب الستة- لم يرووا عن الإمَام أبي حنيفة إلا الترمذي في علله، والنسائي حديثا واحداً في بيان الاختلاف، لأنه لم يكن- عندهم- معروفاً بالحديث (تهذيب الكمال: ٢٩/ ٤٤٥، وتقريب التهذيب: ص ١٠٠٤ رقم ٧٢٠٣ مع التعليق).

الثاني: كثيراً من الروايات في دواوين السنة المعتبرة التي صنفها المحدثون، تخالف مسائل الإمام.

هذا، وقال الكاشميري: «إن الله خلقني في هذا العصر لأحكام الحنفية، وإرساء قواعدها».

(مجلة (الرشيد) عدد خاص بدار العلوم ديوبند: (٢١٤-٢١٥).

وإذا كان الأمر هكذا، فكان من الطبيعي أن تكون النفرة بينه وبين أهل الحديث، ونرى مظاهرها على أشدّها في كتاباته وكتابات تلامذته أمثال الشيوخ: حبيب الرحمن الأعظمي، ومحمد يوسف البنوري، وبدر عالم الميرتهى، وأحمد رضا البجنوري وغيرهم.

إفراط في حبّ الحنفية-[١]، فقال بكل صراحة:

«إن البخاري عندي سلك مسلك الاجتهاد، ولم يقلّد أحداً في كتابه، بل حكم بما حكم به فهمه» (فيض الباري: ١/ ٣٣٥) وكذا صرّح في (١/ ٣٢٥) أيضاً.

وقد صرّح بذلك قبله السخاوي[٢]، وقبله شيخ الإسلام ابن تيمية أيضاً، بل قال فيه: إنه المجتهد المطلق[٣].

شروط الاجتهاد:

بما أن ملكة الاجتهاد يحصل عليها الإنسان بالكسب والممارسة، ولكنها تحتاج إلى المواهب الربّانية إلى حد كبير[٤].

---

(١) قال الشيخ أنظر شاه بن أنور شاه الكاشميري: «... ولكن لا يتأمل في إظهار هذه الحقيقة أن الإمام الكاشميري قد صرف عبقريته الخاصة لهذا الغرض النبيل (أي تأييد الحنفية)، فهو يقول بنفسه: «إني أحكمت الحنفية إحكاماً، لن يتضعضع بنيانه إلى مائة سنة - إن شاء الله- (مجلة الرشيد عدد خاص بدار العلوم - ديوبند: ٢١٤- ٢١٥).

(٢) السخاوي: هو شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (٨٣١- ٩٠٢هـ) صاحب الجواهر والدرر، وفتح المغيث، والضوء اللامع، وغيرها من الكتب النافعة.

(٣) كما تقدّم قوله فيه، وفي أبو داود: أنهما إمامان في الفقه من أهل الاجتهاد (مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ٢٠/ ٤٠) وراجع «طبقات الشافعية»: ٢/ ٢١٢، «ومقدّمة تحفة الأحوذي»: ص٣٥٧، وعنهما في مقالات الحديث).

(٤) قال الله عزّ وجلّ: ﴿ يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا وما يذكر إلا أولو الألباب﴾ [البقرة: ٢٦٩].
وعن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ: «من يرد الله به خيراً يفقه في الدين» (متفق عليه).
في هذه النصوص دلالة صريحة على أن الحكمة والفقه في الدين والاجتهاد في المسائل- أولًا وقبل كل شيء- موهبة من الله عزّ وجلّ، وهي تزداد بالممارسة والتمرين على علوم الكتاب العزيز والسنة المشرفة.

ومعلوم أن الفقهاء -رحمهم الله- ذكروا في كتب أصول الفقه من الشروط الفنيّة والاصطلاحية للاجتهاد، ما جعله مخيفاً ومهيباً إلى أبعد الحدود(١).

---

(١) الاجتهاد في اللغة: الجهد، وهو المشقة والطاقة، فيختص بما فيه مشقة ليخرج عنه ما لا مشقة فيه.

وأما في عرف الفقهاء: فهو استفراغ الوسع في النظر فيما لا يلحقه فيه لوم مع استفراغ الوسع فيه، وهو سبيل مسائل الفروع، ولهذا تسمى هذه المسائل مسائل الاجتهاد، والناظر فيها مجتهداً، وليس هكذا حال الأصول.

فالمجتهد إنما يتمكن من ذلك بشروط:

* (الأول): أن يكون عالماً بنصوص الكتاب والسنة، فإن قصَّر في أحدهما لم يكن مجتهداً، ولا يجوز له الاجتهاد، ولا يشترط معرفته بجميع الكتاب والسنة، بل بما يتعلق منهما بالأحكام...

* (الثاني): أن يكون عارفا بمسائل الإجماع، حتى لا يفتى بخلاف ما وقع الإجماع عليه، إن كان ممن يقول بحجية الإجماع ، ويرى أنه دليل شرعي، وقل أن يلتبس على من بلغ رتبة الاجتهاد، ما وقع عليه الإجماع من المسائل.

* (الثالث): أن يكون عالما بلسان العرب بحيث يمكنه تفسير ما ورد في الكتاب والسنة ونحوه، ولا يشترط أن يكون حافظاً لها عن ظهر قلب، بل المعتبر أن يكون متمكناً من استخراجها من مؤلفات الأئمة ...

* (الرابع): أن يكون عالماً بعلم أصول الفقه، لاشتماله على نفس الحاجة إليه...

* (الخامس): أن يكون عارفاً بالناسخ والمنسوخ بحيث لا يخفى عليه شيء من ذلك، مخافة أن يقع في الحكم بالمنسوخ...

قال الإمام الشوكاني- بعدما ذكر حدّ الاجتهاد، وشروط المجتهد هذه-:

«ولا يخفاك أن كلام أهل العلم في هذا الباب من قبيل الإفراط، وبعضه من قبيل التفريط، والحق الذي لا شك فيه ولا شبهة، أن المجتهد لابد أن يكون عالماً بما اشتملت عليه مجاميع السنة...» (إرشاد الفحول: ٤١٨- ٤٢٢).

قال الشيخ أبو مصعب محمد سعيد البدري معلقاً على كلام الشوكاني هذا:

«ثبت عن المعصوم ﷺ أنه قال: « ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله؟ ما كان من شرط ليس في كتاب الله، فهو باطل وإن كان مائة شرط، قضاء الله أحق وشرط الله أوثق». (رواه البخاري كما في الفتح: ٥/ ٣٢٦).

ولا نوافق الشوكاني في قوله: «أن المجتهد لا بد أن يكون ...» لأن ذلك لم يشترط الله =

ويمكن أن المصالح المؤقتة كانت تقتضي هذا النوع من الشروط، ولكن الأئمة الأربعة والإمام البخاري وغيرهم من المجتهدين فازوا بمرتبة الاجتهاد قبل تصنيف هذه الفنون النوعية بزمان، واخترعت هذه المعايير بعدهم بمدة طويلة[١]، وكان المؤلفون في هذه الفنون محرومين من نعمة الاجتهاد تقريباً، لأن الوصول إلى مرتبة الاجتهاد في نظرهم، كاد أن يتعذّر تعذّر الوصول إلى مقام النبوّة، علماً بأن النبوة موهبة ربانية محضة[٢]، والاجتهاد أمر كسبي إلى حد كبير[٣].

= تعالى فيه حرفاً واحداً، ولم يجعل الله تعالى رتبة اسمها رتبة المجتهد، وإنما أمر الله باتباع ما أنزله إلينا، وحرم القول عليه بغير علم: واجب الاتيان بالبرهان في كل قول.... أما من يقول: أن هذه المسألة حرام لدليل كذا وكذا، فنرد قوله لأنه لا يحفظ آلافاً من الأحاديث- سواء تعلقت بالقضية المذكورة أو لم تتعلق - فهذا باطل لا يصح البتة». (إرشاد الفحول: ٤٢٠ تعليقاً).

(تنبيه) يعرف الإمام الشوكاني رحمه الله بالاستقاء المباشر من منهل الكتاب والسنة، ومع هذا عنده هذه الشروط للاجتهاد والمجتهد بحيث اضطرّ محقق كتابه للردّ عليه، فكيف بغيره من المؤلفين في أصول الفقه - بخاصة الحنفي منهم-، الذين لم يبلغوا رتبته في العلم والفضل. ويرى المتأخرون منهم سدّ باب الاجتهاد، ووجوب التقليد؟! (إرشاد النقّاد إلى تيسير الاجتهاد للأمير الصنعاني: ٢٥-٢٨ مقدمة المحقق: كاتب هذه السطور).

(١) ذكر العلامة الأمير صديق حسن القنوحي في مبحث « علم أصول الفقه» تاريخ هذا العلم فقال:
«واعلم أن هذا الفن من الفنون المستحدثة في الملة، وكان السلف في غنية عنه...» (أبجد العلوم: ٢/ ٦٧).

ولا ريب أن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم لم يكونوا في حاجة إلى تعلم القواعد والضوابط التي عرفت -فيما بعد- بأصول الفقه، لأنها كانت مركوزة في أذهانهم وسجية لهم، فكانوا على علم تام بالخاص والعام، والمطلق والمقيد، والمفرد والمشترك، ودلالة الأمر والنهي عن معانيهما المختلفة، وكذلك الناسخ والمنسوخ، وما إلى ذلك من القواعد التي تدرس في هذا العلم (نهاية السول للإسنوي: ١/ ص(د) مقدمة التحقيق).

(٢) قال عز من قائل : ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾ [الأنعام: ١٢٤].

(٣) أي يحصل عليه - بعد فضل الله عز وجل بالممارسة والمرانة على علوم الكتاب والسنة.

ولهذا نرى أن الشيخ الكشميري وغيره من المتأخرين من أهل العلم الذين تأثروا بهذه الشروط المصطنعة للاجتهاد، قالوا في الإمام البخاري قولًا مجملًا بأنه مجتهد، ولكن التصريح بأنه مجتهد مطلقاً صدر من شيخ الإسلام ابن تيمية فقط[١]، لأنه ليس بمتهيب من اصطلاحاتهم المصنوعة، ولا متأثر بها. وسعة علمه وغزارة فهمه - رحمه الله رحمة واسعة- تملأ بها السماوات والأرض.

ومهما يكن من الحال، إلى ما يوجد الجامع الصحيح للبخاري في الدنيا، لا يصعب تعيين مذهبه أبداً في ضوئه، وكذلك هو غير متأثر قطعاً بالمدارس الفقهية السائدة[٢].

بين أهل الحديث وأهل الرأي:

يشكو السيد أنور الكشميري، الإمام البخاري قائلًا:

«وهذه منة عظيمة من المصّنف -رحمه الله تعالى- على رقاب الناس وعلينا. إنه يستعمل القرآن في كل موضع ممكن، وإن لم يكن راضياً عن إمامنا الأعظم -رحمه الله تعالى-.

وأرى جماعة من أصحاب محمد وأبي يوسف -رحمهما الله تعالى- يروي عنها المصنف رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه، ثم لم تخرج منقبة من قلمه للأئمة الثلاثة، فيا للعجب» (فيض الباري: ١/ ٧).

---

(١) كما تقدم نقلًا من «مجموع فتاوى شيخ الإسلام»: (٢٠/ ٤٠) أكثر من مرة.

(٢) وكتابه « الصحيح الجامع» أكبر شاهد على هذا، وتقدمت أمثلة عدة في كلام المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ على عدم تقيده بمذهب معين من المذاهب ، بل يدور مع الدليل من الكتاب والسنة حيث دار، فلله درّه من إمام اعتبر كتابه أصّح كتاب بعد كتاب الله عَزَّوَجَلَّ .

وليعلم أن فقه الحديث وفقه الرأي منهجان مختلفان، كما صرّح به الإمام ولي الله الدهلوي في كتابه «حجة الله البالغة»[١]، وهذان طريقان لخدمة الدين، يختلف أحدهما عن الآخر على كل حال. ولهذا توقّع أكثر مما اختاره البخاري وغيره من أئمة الحديث من موقف تجاه فقهاء الكوفة -رحمهم الله-، ليس توقعاً حسناً ولا محموداً، ولا تعتبر هذه الشكوى أيضاً في حيّز المعقول.

وإني نقلت هذه العبارة[٢] على قاعدة: «تعرف الأشياء بأضدادها»،

---

(١) راجع «باب الفرق بين أهل الحديث، وأصحاب الرأي» وفيه: « وكان بإزاء هؤلاء (أي المحدثين)في عصر مالك وسفيان، وبعدهم قوم لا يكرهون المسائل، ولا يهابون الفتيا، ويقولون: على الفقه بناء الدين، فلا بد من إشاعته، ويهابون رواية حديث رسول الله ﷺ والرفع إليه...

وذلك أنهم لم يكن عندهم من الأحاديث والآثار ما يقدرون به على استنباط الفقه على الأصول التي اختارها أهل الحديث....وكانوا قد اعتقدوا في أئمتهم أنهم الدرجة العليا من التحقيق... وكان لديهم من الفطانة والحدس... ما يقدرون به على تخريج جواب المسائل على أقوال أصحابهم: « وكل ميسر لما خلق» وقوله تعالى: ﴿كل حزب بما لديهم فرحون﴾[الروم: ٣٢].

فمهدوا الفقه على قاعدة التخريج... فهذا هو التخريج، ويقال له: القول المخرج لفلان كذا، ويقال: على مذهب فلان، أو على أصل فلان ، أو على قول فلان جواب المسألة كذا وكذا، ويقال لهؤلاء: المجتهدون على المذهب. وعني هنا الاجتهاد على هذا الأصل من قال: « من حفظ المبسوط كان مجتهداً »، أي وإن لم يكن له علم برواية أصلا، ولا بحديث واحد، فوقع التخريج في كل مذهب وكثر.

فأي مذهب كان أصحابه مشهورين: وسّد إليهم القضاء والإفتاء، واشتهرت تصانيفهم في الناس، ودرسوا درساً ظاهراً انتشر في أقطار الأرض، ولم يزل ينتشر في كل حين. وأي مذهب كان أصحابه خاملين، ولم يولّوا القضاء والإفتاء ولم يرغب فيهم الناس اندرس بعد حين. (حجة الله البالغة: ١/ ٢٧٤، ٢٨١- ٢٨٣ باختصار).

وإذا كان الأمر هكذا، فكيف يمكن التقاء أهل الحديث وأهل الرأي على نقطة واحدة من منهج التفكير في أمور الدين؟

(٢) يريد بها عبارة الكاشميري في «فيض الباري»(١/ ٧) التي تقدمت آنفاً، وهي: « هذه منّة عظيمة من المصنِّف -رحمه الله تعالى-.. »وقال الشاعر: « وبضدّها تتبيّن الأشياء».

ليتبين مذهب البخاري وغيره من المحدثين بوجوه متعددة، وإلا هذه العبارة المذكورة لا صلة لسياقها بسباقها.

كتاب «فيض الباري» من أمالي الشيخ أنور الكشميري، التي نشرها الشيخ بدر عالم[(١)] بجهده، وثقة به تنسب هذه العبارة إلى الكشميري رَحِمَهُ اللهُ ، **وإلا يأبى القلب أن تنسب مثل هذه العبارة المقطوعة إليه.**

أرجو إمعان النظر فيما يلي من الكلام:

١) «... إنه يستعمل القرآن في كل موضع ممكن، وإن لم يكن راضياً عن إمامنا الأعظم - رحمه الله تعالى- ....»[(٢)].

٢) «وأرى جماعة من أصحاب محمد وأبي يوسف- رحمهما الله تعالى- يروي عنها المصنف[(٣)] -رحمه الله تعالى- في كتابه، ثم لم يخرج

---

(١) الشيخ بدر عالم الميرتهي (-١٣٨٥هـ)من علماء الديوبذية في الهند، أخذ عن الشيخ خليل أحمد السانهفوري (-١٣٤٦هـ) صاحب « بذل المجهود في حلّ أبي داود » والشيخ محمد أنور الكاشميري (-١٣٥٢هـ)، واشتغل بالتدريس في مدراس «دابهيل) و«بهاولفور» ورتّب أمالي الشيخ الكاشميري على صحيح البخاري في أربعة مجلدات، ونشرها باسم «فيض الباري على صحيح البخاري» مع تعليقه عليها، وله «ترجمان السنة» (مجموعة الحديث النبوي في الأردية)، جهود مخلصة: ٢٣٣- ٢٣٤، ٢٤١-٢٤٢).

(تنبيه): لا يخفى على من يطلع على كتاب «فيض الباري» أن مؤلفه يصل في دراسته النقدية للمسائل في أغلب الأحيان، إلى أن الراجح فيها هو رأي الحنفية.

وقد انتبه لهذا الانحياز الفقهي العلامة الحافظ محمد الغوندلوي(-١٤٠٥ هـ) عند تدريسه صحيح البخاري، فرد عليه رداً بليغاً ، جمعه تلميذه الشيخ عبد المنان النورفوري -حفظه الله ورعاه- مع زياداته الحافلة عليه، أسماه (إرشاد القارئ إلى نقد فيض الباري) وهو كتاب نفيس مهم في موضوعه.

(٢) قولوا بالله : ما علاقة هذا السياق بسباقه!!!

(٣) أي الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ.

منقبة عن قلمه للائمة الثلاثة(١)، فيا للعجب».

فانظروا في هذه الشكوى التي وجّهت إلى البخاري، فقولوا: ما هو الكتاب الذي صنّفه هؤلاء الأئمة الثلاثة في مناقب شيوخهم ورواتهم(٢).

هذا شعور محض بمركب النقص، ونسبته إلى كاتب الأمالي أنسب، من نسبته إلى صاحب الأمالي الشيخ الكشميري.

هناك أيضاً في نسخة «فيض الباري» المطبوعة أمور أخرى مبتورة، لا صلة لسياقها بسباقها، وهي لا تتلاءم مع مكانة صاحب الأمالي(٣).

وبغّض النظر عمن يشكو الإمام البخاري، وعن أسباب شكواه، يّتضح به مذهب الإمام- وضوحاً بيناً، وينشأ الشعور بأن هذا المذهب إذا كان صحيحاً، والعالم في حاجة إليه بالضرورة، ثمّ يُخالف من قبل هذه (المقامات العالية) وبهذا الأسلوب البليد المبتور: فهل يتغافل عن الردّ عليه، ويضحىّ الدفاع عنه لأجل الحركات الموسمية المؤقتة في الساحة(٤)؟

---

(١) أي: أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد -رحمهم الله تعالى-.

(٢) أي: سلمنا أن البخاري لم يذكرهم، فما الذي كان مانعاً أن يؤلف هؤلاء الأئمة كتاباً يذكرون فيه شيوخهم ورواتهم، ويبينون فيه مناقبهم وفضائلهم؟!

(٣) قال العلامة الشيخ عبد المنان النورفوري في مقدمة (إرشاد القارئ إلى نقد فيض الباري): (١/ ١٠):

«والثالث: أنه قد وقعت في الأمالي المسماة بـ (فيض الباري) أخطاء لفظية كثيرة جداً، وقد نبهنا على بعضها، وطوينا كشح النقد والذكر على أكثرها، فإن مسّت الحاجة إلى إظهارها، واقتضت الأحوال والظروف نشرها، أبرزناها وطبعناها في جزء مفرد لها، إن شاء الله تعالى».

(٤) لم تنته هذه المخالفة والمعارضة إلى هنا، بل تجرّأوا أن قعّدوا القواعد، واصطلحوا المصطلحات التي تعارض قواعد المحدثين ومصطلحاتهم في تصحيح الأحاديث وتضعيفها، وقالوا عند التعارض: لنا أصول كما للمحدثين أصول التصحيح =

وهل هؤلاء الظرفاء الذين يضحك عليهم ويبكى، يستحقّون في الواقع، أن يعطوا أي مكان مناسب في صفحات التأريخ؟

أرجو من علماء أهل الحديث، والطلبة الناجين في شبه القارة الهندية الباكستانية، أن يعرفوا بأهمية موقفهم من منهجهم، ويستشعروا مسئولياتهم تجاهه:

كلّ امرئ تحسبين امرءا ونارٍ توقد بالليل نارا[1]

* * *

= والتضعيف. وعلى هذا لا يوجد - عندهم في الفقه الحنفي أي مسألة تخالف الحديث. (راجع: «قواعد في علوم الحديث» للتهانوي و(نقض قواعد في علوم الحديث) للراشدي بتحقيق كاتب هذه السطور).

(١) البيت لأبي دؤاد الإيادي.

المعاملات

بما أن الإسلام يحيط بكل جانب من جوانب الحياة الإنسانية، لذا يقدم إرشادات وتوجيهات خاصة في أمور البيوع والإجارات، والشركة، والنكاح، والطلاق، وغيرها من المعاملات.

أما طريقة توجيهاته في أمور العبادات فجامعة وشاملة، بحيث لا يوجد هناك مجال للقياس إلا في القليل النادر منها. وقد حدّدت طرق هذه العبادات، وبيّنت أوضاعها وكيفياتها ووظائفها بياناً كاملًا، من غير أن يتدخل فيها القياس والظنّ والتخمين، ولذا وجب التقيّد بتلك الطرق والكيفيات والحدود التي وردت في الكتاب والسنة[(١)].

أما المعاملات فطريقتها كانت تختلف تماماً عن طريقة العبادات التي كان حصرها في حدّ الإمكان. ولكن المعاملات تتنوع وتختلف باختلاف الظروف والأحوال قطعاً. وفي هذه الصورة تختلف نوعية الحكم عليها فطرياً. ولهذا ليس فيها ذاك التقيد بالطرق والكيفيات مثل العبادات، بل فيها نوع من الفسحة والسعة.

وهكذا الأمور السياسية: مجالها أفسح وأوسع من المعاملات، كما لا يخفى[(٢)].

---

(١) إن العبادات لاتعرف إلا بالكتاب والسنة وعلى الصفات المعروفة والهيئات المحددة فيهما. وعلى هذا: لا يتطرّق إليها القياس والرأي والظن والتخمين قال ﷺ: «صلّوا كما رأيتموني أصلّي».
وقال: «خذوا عني مناسككم»، وقال: «من توضأ وضوئي هذا...»، وغيرها من التوجيهات النبوية تدلّ على أن العبادات توقيفية.

(٢) أمور المعاملات ومسائل السياسة تتجدد باختلاف الظروف والأحوال، والأزمنة =

ولكن الفقهاء- رحمهم الله- بتصرفهم في الألفاظ، جعلوا السهل الميسور من المعاملات، من المعضلات المغلقات التي لا تتناسب وسماحة الإسلام وفسحته.

فقد غُضّ البصر عن الوقائع وخلفياتها، والمحاورات وتنوعها، بل جُعل العالم كله مقيدّا بأغلال تلك الاصطلاحات المخصوصة التي أنشئت في الفقه الحنفي، ومن قبل علماء خراسان وما وراء النهر وبلهجتهم وأسلوبهم، فنشأ منه نوع عجيب من الضيق والحرج(١).

وزاد الأمرَ صعوبةً التقيدُ بالتقليد، واختلاف المذاهب الأربعة فيما بينها، فصارت المعرفة بالنكاح وشروطه(٢)، ومعرفة ألفاظ عقد

= والأمكنة، فيكون فيها نوع من المرونة والفسحة والسماحة يساير الركب، ويوافق الفطرة، وبهذا يصلح الإسلام ديناً لكل زمان ومكان، وعصر ومصر، وقبيلة وجنس: ﴿إن الدين عند الله الإسلام﴾ [آل عمران: ١٩].

(١) من رحمة الله عَزَّوَجَلَّ على عباده أنه بعث النبي ﷺ بالحنيفية السمحة التي وضع الله بها الآصار والأغلال، والضيق والحرج عن أمته، وهو القائل سبحانه: ﴿الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوبا عندهم في التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم فالذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون﴾[الأعراف: ١٥٦-١٥٧].

(٢) قال شيخ الإسلام بن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «من تدبّر نصوص الكتاب والسنة وجدها مفسرة لأمر النكاح، لا تشترط فيه ما تشترطه طائفة من الفقهاء.
كما اشترط بعضهم: أن لا يكون إلا بلفظ الإنكاح والتزويج. واشترط بعضهم: أن يكون بالعربية.
واشترط هؤلاء وطائفة: أن لا يكون إلا بحضرة شاهدين، ثم إنهم مع هذا صحّحوا النكاح مع نفي المهر. ثم صاروا طائفتين:
طائفة تصحح «نكاح الشغار»، لأنه لا مفسدة له إلا نفي المهر، وذلك ليس بمفسد عندهم.
وطائفة تبطله وتعلّل ذلك بعلل فاسدة، كما قد بسطناه في مواضع. وصحّحوا « نكاح

النكاح، والاستفادة الصحيحة منها، حتى معرفة نية المفتي والقاضي قبل نية الفريقين، أمراً لازماً، وذلك لأن قوة الحكم كانت في قلمه، والنية أيضاً اشترطت في مجتمع عاش قبل اليوم بقرون.

ولقد تفطن الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ لهذه الصعوبات كلها، مراعياً مصالح الدين، فعقد في كتاب الشروط من صحيحه بابين:

(الأوّل): باب الشروط في المهر عند عقدة[١] النكاح.

قال عمر[٢]: إن مقاطع الحقوق عند الشروط، ولك ما اشترطت[٣] (١/ ٣٧٦).

(الثاني): باب ما يجوز من الاشتراط والثنيا في الإقرار والشروط،

= المحلل» الذي يقصد التحليل.
فكان قول أهل الحديث وأهل المدينة، الذين لم يشترطوا لفظاً معيناً في النكاح، وإشهاد شاهدين مع إعلانه وإظهاره، وأبطلوا نكاح الشغار، وكل نكاح نفي فيه المهر، وأبطلوا نكاح المحلل... أشبه بالكتاب والسنة وآثار الصحابة...» (مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ٣٢/ ١٣٣، ودعوة شيخ الإسلام لكاتب هذه السطور: ٢/ ٤٥٤-٤٥٦).

(١) عقدة: بضم العين، والمراد وقت العقد.

(٢) عمر: أي ابن الخطاب، أمير المؤمنين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

(٣) البخاري(٥/ ٣٨٠ كتاب الشروط/ باب رقم ٦) وزاد: «وقال مسور: سمعت النبي ﷺ ذكر صهراً له، فأثنى عليه في مصاهرته، فأحسن، قال حدثني فصدقني، ووعدني فوفى لي».
ثم ذكر تحت هذا الباب حديث عقبة بن عامر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «أحق الشروط أن توفوا بها، ما استحللتم به الفروج» (البخاري: ٥/ ٣٨٠ رقم ٢٧٢١).
(فائدة): أراد بصهره أبا العاص بن الربيع زوج بنته زينب رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا أسر يوم بدر فمنّ عليه بلا فداء، كرامةً لرسول الله ﷺ، وكان قد أبى أن يطلق بنته، إذ مشى إليه المشركون في ذلك، فشكر له رسول الله ﷺ مصاهرته، وأثنى عليه، وردّ زينب إلى رسول الله ﷺ بعد بدر بقريب، حين طلبها منه، وأسلم قبل الفتح (العمدة: ١٣/ ٤٢٥).

الذي يتعارفه الناس بينهم ...»[١] (خ١/ ٣٨٢).

والباب الثالث ذكره في أبواب النكاح، بعنوان: «باب الشروط في النكاح»[٢].

وقد حلّل الإمام البخاري رحمه الله تلك المشكلات، التي أنشأها أهل التقليد الجامد في هذا الباب تحليلًا حديثياً، فدرس أهمية شروط النكاح بحيث إنه إن لم تكن منافية للكتاب والسنة ولا لمقاصد النكاح يجب إيفاؤها[٣]، وجعل حديث بريرة هو الأصل للشرط الأول، وأثر عمر هو الأصل للشرط الثاني، وذكره في كتاب النكاح، وكتاب الشروط كليهما[٤].

ومفهوم هذا الأثر: أن رجلًا جاء إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: يا أمير المؤمنين تزوجت هذه، وشرطت لها دارها، وإني أجمع لأمري- أو لشأني- أن أنتقل إلى أرض كذا وكذا.

---

(١) البخاري (٥/ ٤١٧ كتاب الشروط/ باب رقم ١٨)قال الداودي: «أجمعوا على من استثنى في إقراره ما بقي بعده بقية ما أقرّ به أن له ثنياه، فإذا قال له: عليَ ألف إلا تسعمائة وتسعين، صحّ ولزمه واحد. قال: وكذلك لو قال: أنت طالق ثلاثة إلا اثنتين....وذكر الشيخ أبو الحسن قولا ثالثاً في قوله: أنت طالق ثلاثاً إلا اثنتين، أنه يلزمه ثلاث...» (العمدة: ١٤/ ٢٨).

(٢) البخاري (٩/ ١٢٤ كتاب النكاح/باب الشروط في النكاح رقم ٥٢)، وأورد البخاري تحت هذا الباب أثر عمر المعلّق المذكور في (كتاب الشروط، باب الشروط في المهر)، والحديث الموصول عن عقبة بن عامر - رضي الله عنه - بلفظ: «أحق ما أوفيتم من الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج» (الحديث رقم ٥١٥١).

(٣) كما ينص عليه حديث النبي ﷺ: «**أحق ما أوفيتم من الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج**» (الحديث رقم ٢٧٢١، ٥١٥١) أي: أحقّ الشروط بالوفاء شروط النكاح، لأن أمره أحوط وبابه أضيق. (الفتح:٩/ ١٢٥).

(٤) كما تقدم آنفاً.

فقال: لها شرطها.

فقال الرجل: هلك الرجال، إذ لا تشاء امرأة أن تطلّق زوجها إلا طلّقت.

فقال عمر: «المؤمنون على شروطهم عند مقاطع حقوقهم»[١].

أي: لا يكون الحكم النهائي في حقوقهم إلّا في ضوء شروطهم.

وما يوجد في مجتمعنا من اضطراب بالنسبة لألفاظ الطلاق، ونية المطلق: مسئوليته تقع إلى حد كبير على فقهاء الحنفية -رحمهم الله-.

ومما يعلم طلبة «شرح الوقاية» و«الهداية»[٢] أن مباحث الطلاق والعتق في مثل هذه الكتب كم هي دقيقة وصعبة؟[٣].

ولكن الإمام البخاري رحمه الله أرشد في هذه المسائل إلى أمر فطري تماماً، فقال: «باب من قال: فارقتك، أو سرحتك، أو الخلية أو البرية،

---

(١) راجع «فتح الباري» (٩/ ١٢٥). ومقاطع الحقوق: مواقفه التي ينتهي إليها (العمدة: ١٣/ ٢٤٥).

(٢) (الوقاية وشرحها) للشيخ عبد الله بن مسعود بن تاج الشريعة (كذا في الجواهر المضيئة: ٢/ ٥٠٦ تعليقاً). وفي الفوائد: أنه صاحب الوقاية انتخبها من الهداية، صنفها لأجل حفظ ابن ابنه صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود بن محمود .. « وله شرح الهداية » قال أبو الحسنات عبد الحي اللكنوي: هذا صريح بأن شارح الهداية هو مصنف الوقاية ، وقد مرّ ما فيه من الاختلاف عند ترجمة عبد الله بن مسعود بن تاج الشريعة. [الفوائد ١١١- ١١٢] (الجواهر ٤/ ٣٦٩ تعليقاً).
و(الهداية شرح بداية المبتدى): كلاهما للإمام برهان الدين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني(-٥٩٣هـ)، وأقرَّ له أهل عصره بالفضل والتقدّم، كالإمام فخر الدين قاضي خان. من تصانيفه « شرح الجامع الكبير للشيباني»، و«مختار الفتاوى» و« التجنيس والمزيد» وكلها في فروع الفقه الحنفي. (الجواهر المضيئة: ٢/ ٦٢٧ رقم ١٠٣٠، ومعجم المؤلفين: ٢/ ٤١١).

(٣) فيها تشقيقات كثيرة ومملّة باسم التفقه ، لا تمتّ إلى التحقيق في ضوء الأدلة بصلة أحياناً.

أو ما عنى به الطلاق فهو على نيته...»[١].

يعني: تراعى فيه ألفاظ الطلاق ونية المطلق، واصطلاحات ذاك العصر، ولا يحكم فيه تحت تأثير اصطلاحات علماء خراسان وما وراء النهر[٢].

وهكذا، يراد بلفظ الحرام عند المالكية ثلاث طلقات[٣]، فذكر الإمام البخاري أثر الحسن البصري، وقال:

قال الحسن: «نيته»[٤] يعني:

---

(١) البخاري (٩/ ٣٦٩ باب رقم (٦) من كتاب الطلاق) قال الحافظ ابن حجر: «هكذا بتّ المصنف الحكم في هذه المسألة، فاقتضى أن لا صريح عنده إلا لفظ الطلاق، أو ما تصرَّف منه...» (الفتح: ٩/ ٣٦٩)
الخليَّة: ناقة معقولة إذا خليت عن عقالها تسمَّى خليَّة.
والبريَّة: أي بريئة من الزوجية.

(٢) قال شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله: « ثم إن كثيراً من أهل الرأي الحجازي والعراقي وسّعوا «باب الطلاق» فأوقعوا طلاق السكران، والطلاق المحلوف به، وأوقع هؤلاء طلاق المكره، وهو طلاق المشكوك فيه فيما حلف به، وجعلوا الفرقة البائنة طلاقاً محسوباً من الثلاث إلى أمور أخرى، وسعوا بها الطلاق الذي يحرّم الحلال، وضيّقوا النكاح الحلال.
ثم لما وسّعوا الطلاق، صار هؤلاء يوسّعون في الاحتيال على عود المرأة إلى زوجها، وهؤلاء لا سبيل عندهم إلى ردّها، فكان هؤلاء في آصار وأغلال، وهؤلاء في خداع واحتيال.
ومن تأمل الكتاب والسنة وآثار الصحابة تبين له أن الله أغنى عن هذا، وأن الله بعث محمداً بالحنيفية السمحة التي أمر فيها بالمعروف ونهى عن المنكر، وأحلَّ الطيبات وحرّم الخبائث، والله سبحانه أعلم... » (مجموعة فتاوى شيخ الإسلام بن تيمية: ٣٢/ ١٣٣-١٣٤).

(٣) قال ابن حجر : «... روى عن علي، وزيد بن ثابت، وابن عمر، والحكم ، وابن أبي ليلى: في الحرام ثلاث تطليقات ، ولا يسأل عن نيته، وبه قال مالك...»
وقال القرطبي: «...ومن قال: ثلاث، حمل اللفظ على منتهى وجوهه...»(الفتح: ٩ : ٣٧٢).

(٤) البخاري (٩/ ٣٧١/ باب(٧) من قال لامرأته: أنت عليّ حرام. وقال الحسن نيته....) =

يحكم عليه حسب نية المطلق، لأن لفظ الحرام يستعمل لكل من الطلاق والقسم.

هكذا رفع الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ حرجاً كبيراً عن الأمة(١).

-اللهم اجعل جنة الفردوس مأواه-.

وكان من رأى بعض أهل العلم أن القليل يستثنى من الكثير، ولكن استثناء الكثير لا يصحّ(٢).

= قال ابن حجر: أي يحمل على نيته. وهذا التعليق [أي تعليق أثر الحسن] وصله البيهقي، ووقع لنا عالياً في « جزء محمد بن عبد الله الأنصاري» شيخ البخاري، قال: « حدثنا الأشعث عن الحسن في الحرام: إن نوى يميناً فيمين، وإن طلاقا فطلاق» (الفتح: ٩/ ٣٧١).

(١) هكذا ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ إلى رفع الحرج عن الأمّة في أمر الطلاق. قال تلميذه العلامة ابن عبد الهادي رَحِمَهُ اللَّهُ:

«ومن أقواله المشهورة، التي جرى بسبب الإفتاء بها محن وقلاقل:

- قوله «بالتكفير بالحلف في الطلاق».
- و«أن الطلاق الثلاث لا يقع إلا واحدة».
- و«أن الطلاق المحرّم لا يقع».

وله في ذلك مصنفات ومؤلفات كثيرة.

وكذلك تلميذه الصنديد وحامل لوائه: شمس الدين ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللَّهُ تناول هذه المسائل في كتبه بالبحث والمناقشة والتوضيح والتبيين في ضوء الكتاب والسنة، بكل بسط وتفصيل، لأنه أيضاً حبس لأجلها، وامتحن وأوذي فيها .

وقد رجعت المحاكم الشرعية في عديد من الدول العربية إلى القضاء الشرعي الذي أوذي هو وتلامذته لأجله، فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. (راجع «دعوة شيخ الإسلام»: ٢/ ٤٥١-٤٥٢، ٤٧٠).

(٢) أي: لا يصح استثناء الكثير حتى لا يبقى إلا القليل، مثلًا: «عندي ألف إلا تسعمائة وتسعين».

قال الإمام رَحِمَهُ اللهُ: لا حرج أيضاً في ذلك، واستدل عليه بالنصوص[١].

ثم قوله: «.... التي يتعارفها الناس بينهم»[٢]، في تعيين مفهوم الشروط: قرّب المسالة إلى أقرب ما يمكن من الواقع.

---

(١) عقد الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ في كتاب الشروط من صحيحه « باب ما يجوز من الشروط والثنيا في الإقرار، والشروط التي يتعارفها الناس بينهم، وإذا قال: مائة إلا واحدة أو ثنتين....».

ثم ذكر تحت هذا الباب حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال:

«إن لله تسعة وتسعين اسماً، مائة إلا واحدة، من أحصاها دخل الجنة». (البخاري: ٥/ ٣٥٤ رقم ٢٧٣٦- كتاب الشروط).

قال الحافظ بن حجر رَحِمَهُ اللهُ في شرح ترجمة الباب: (الثنيا) أي الإستثناء (في الإقرار) أي سواء كان استثناء قليل من كثير، أو كثير من قليل ، واستثناء القليل من الكثير: لا خلاف في جوازه، وعكسه مختلف فيه، فذهب ا لجمهور إلى جوازه أيضاً.

وأقوى حججهم قوله تعالى: ﴿إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين﴾[الحجر:٤٢]، مع قوله ﴿إلا عبادك منهم المخلصين﴾[الحجر: ٤٠]، لأن أحدهما أكثر من الآخر لا محالة، وقد استثنى كلا منهما من الآخر.

وذهب بعض المالكية كابن الماجشون إلى فساده، وإليه ذهب ابن قتيبة، وزعم أنه مذهب البصريين، وأن الجواز مذهب الكوفيين، وممن حكاه عنهم الفرَّاء،(الفتح: ٥/ ٣٥٤).

وقال ابن حجر في شرح الحديث المتقدم في كتاب الدعوات (البخاري: ١١/ ٢١٤ رقم ٦٤١٠):

«واستدل به على صحة استثناء القليل من الكثير، وهو متفق عليه. وأبعد من استدل به على جواز الاستثناء مطلقاً حتى يدخل استثناء الكثير حتى لا يبقى إلا القليل. وأغرب الداودي فيما حكاه عنه ابن التين فنقل الاتفاق على الجواز، وأن من أقرَّ ثم استثنى عمل باستثنائه، حتى لو قال: « له علي ألف إلا تسعمائة وتسعة وتسعين» لا يلزمه إلا واحد.

وتعقبه ابن التين، فقال: «ذهب إلى هذا في الإقرار جماعة. أما نقل الاتفاق فمردود، فالخلاف ثابت حتى في مذهب مالك».[كما تقدم آنفاً] (الفتح: ١١/ ٢١٩-٢٢٠).

(٢) البخاري (٥/ ٣٥٤) باب رقم (١٨) من كتاب الشروط).

إن يوفّق العالم يوماً، لإعداد دستوره وترتيب قوانينه في ضوء الإسلام، يكن الإمام البخاري وغيره من المحدثين أحسن قدوة له في هذا الباب.

النفقات:

كانت نفقة زوجة المفلس[(١)]، والمتعنّت، ومفقود الخبر، في الفقه الحنفي من المسائل المشكلة جدّاً[(٢)] ولم يكن أئمة الحنفية أن يسمحوا بفسخ النكاح في هذه الحالات الثلاث بسهولة[(٣)].

وفي الحقيقة أن الاعتبار بقدسية عقدة النكاح حسب أقوالهم، كان في غاية من الأهمية، ولكن لم يكن فيها أي حلّ لمظلومية المرأة، وأقدار حياتها، وظروفها غير الطبيعية.

---

(١) (المفلس): لغة: من لا مال له، وشرعاً: من دينه أكثر من ماله. (الفقه الإسلامي وأدلته للدكتور وهبة الزحيلي: ٤/ ١٣٢). (والمتعنت): من يظلم على زوجته في الإنفاق عليها مع القدرة عليه.
(ومفقود الخبر): هو الشخص الذي غاب عن بلده بحيث لا يعرف أثره، ومضى على فقده زمان بحيث لا يعرف أنه حي أو ميت.(الفقه الإسلامي وأدلته: ٥/ ٧٨٤).

(٢) انعقد الإجماع على وجوب نفقة الزوجة على الزوج، ولكن اختلفوا على تقديرها، فذهب الجمهور إلى أنها بالكفاية... (الفتح: ٩/ ٥٠٠).
ويحق للمرأة أن تطلب طلاقها من زوجها إذا لم ينفق عليها ما يكفي حاجتها من ضرورات الحياة، لأنها محبوسة عن التكسب لحقّ الزوج. وفي حديث جابر عند مسلم (٢/ ٨٩٠ رقم ١٢١٨): «ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف».
قال ابن حجر: واستدل بقوله: «إما أن تطعمني وإما أن تطلقني» (البخاري:٩/ ٥٠٠ رقم ٥٣٥٥)، من قال: «يفرق بين الرجل وامرأته إذا أعسر بالنفقة واختارت فراقه»، وهو قول جمهور العلماء.
وقال الكوفيون: «يلزمها الصبر إذا أعسر الزوج بالنفقة عليها، وتتعلق النفقة بذمته». (الفتح: ٩/ ٥٠١).

(٣) كما تقدّم آنفاً بأنهم قالوا: يلزمها الصبر إذا أعسر الزوج بالنفقة عليها، وتتعلّق النفقة بذمته. وإلى مثل هذا أشار المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقوله الآتي: «...ولكن لم يكن فيها أي حلّ لمظلومية المرأة...».

وكانت وقعة هذه القوانين على مسلمي شبه القارة الهندية الباكستانية أيام الاستعمار الإنجليزي، قبل مشروع القانون الذي قدّم من قبل الكاظمي[١] (Kadhmi bill) حديث المجالس والمحافل.

ولقد كانت تصدر بعض الفتاوى لمواساة بعض المسلمين في مثل هذه المسائل، تشبّثاً بجواز الفتوى على مذهب الغير، واحتماءً بمذهب الإمام البخاري في مثل هذه الأمور. ولكن بعضهم كانوا - كالعادة - في غيظ[٢] من مذهب أهل الحديث في هذه الحالات.

ورحم الله الشيخ التهانوي[٣] أنه ألّف -كتابه (الحيلة الناجزة للحيلة

---

(١) «مسودة الكاظمي»: قدّمها محمود أحمد الكاظمي (عضو البرلمان الهندي) حول النساء. (من إفادات الأستاذ محمد إسحاق بهتّي - حفظه الله -).

(٢) وذلك لأجل تعصبهم للمذهب الحنفي في كل صغير وكبير.

(٣) التهانوى: هو الشيخ أشرف علي التهانوى(١٢٨٠-١٣٦٢هـ)، صاحب التصانيف الكثيرة في اللغة الأردية، وهو من كبار علماء الديوبندية في الهند، وكان حامل لواء الحنفية والتصوف طوال حياته، وتحت إشرافه ألف كتاب « إعلاء السنن» للشيخ ظفر أحمد التهانوى(-١٣٩٦هـ)، لتأييد الأحاديث التي تستدل بها الحنفية، ففرح بها الشيخ أشرف علي، وقال في تقديمه للكتاب المذكور:

«فبتأليف هذا الكتاب القيم: « إعلان السنن» ظهر للناس عامة، وللعلماء خاصة أن ليس مسألة من مسائل أبي حنيفة -رحمه الله تعالى- مخالفة للكتاب والسنة، والحمد لله على ذلك حمداً كثيراً ». (قواعد في علوم الحديث: ص ١١، بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة الذي اختار هذا الاسم لـ «إنهاء السكن»مقدمة «إعلاء السنن»، وطبعه منفصلًا عن الكتاب لينطلي على السذج من طلبة العلم، فهو في واد وقواعد علوم الحديث في واد آخر ، ومن أراد التفصيل فعليه مراجعة كتاب «نقص قواعد في علوم الحديث» للعلامة الشيخ بديع الدين الراشدي، بتحقيق كاتب هذه السطور: صلاح الدين مقبول أحمد -غفر الله له-).

هذا، وإذا كان أمر المذهب الحنفي كذلك في نظر الشيخ التهانوى، فأين دعواه من الدليل في كتابه المسمى «بهشتي زيور» (حلية الجنة)، الذي ملأه بالمخالفات الصريحة للأحاديث الصحيحة تبعاً للفقه الحنفي؟

=

العاجزة)، وأرشد فيه المسلمين عامة، وعلماء الحنفية خاصة إلى فتاوى المالكية والشافعية والحنبلية، خلاف المذهب الحنفي، وذلك لأجل التيسير للمسلمين، ورفع الضيق والحرج عنهم[١].

مفقود الخبر:

قاس الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ مفقود الخبر على اللقطة[٢] وذلك في (باب حكم المفقود في أهله وماله)[٣].

= ثم ما الحاجة التي اضطرته إلى تأليف كتابه (الحيلة الناجزة للحيلة العاجزة) الذي اختار فيه مذهب الإمام مالك وغيره من الأئمة - رحمهم الله- في دفع الحرج عن المرأة المسلمة ورفع الضيق عنها، وتيسير أمرها، وخاصة في مسألة المفقود عنها زوجها؟

فالإنصاف كما قال الشيخ محمد أنور شاه الكاشميري (-١٣٥٢هـ) مع تعصبه الشديد للحنفية، وهو يشارك التهانوي في الأخذ عن الشيخ محمود الحسن الديوبندي (-١٣٣٩هـ):

« فمن زعم أن الدين كله في الفقه بحيث لا يبقى وراءه شيء، فقد حاد عن الصواب» (فيض الباري على شرح البخاري: ٢/ ١٠).

(١) لم يكن الإفتاء على مذهب الغير معهوداً عند الحنفية في شبه القارة الهندية، لأجل تعصبهم الشديد للمذهب الحنفي. فلما تجرأ الشيخ أشرف علي التهانوي -خلاف المألوف- على هذا في كتابه (الحيلة الناجزة) مع دعواه أن ليس مسألة من مسائل أبي حنيفة - رحمه الله تعالى- مخالفة للكتاب والسنة: وجهت إليه الاعتراضات والانتقادات في هذا الأمر، فردّ عليها في رسالته (رفاق المجتهدين للنظر في وفاق المجتهدين) وهي مطبوعة مع «للحيلة الناجزة الحيلة العاجزة» («أشرف على التهانوي»: للأخ محمد رحمة الله الندوي: ٤٣٣- ٤٣٤).

(٢) (اللقطة): لغة - بضمّ اللام وبسكون القاف أو فتحها- وهي ما وجد بعد طلب، أي ما يلتقط. وهي شرعاً -كما قال ابن قدامة الحنبلي-: المال الضائع من ربه يلتقطه غيره، وبنحوه في التتار خانية من كتب الحنفية: هي مال يوجد، ولا يعرف مالكه، وليس بمباح كمال الحربي.

أما ما يصنع باللقطة، فهو أن الملتقط يعرّفها سنة، لما روي البخاري ومسلم عن زيد بن خالد الجهني، قال: «سأل رجل رسول الله ﷺ عن اللقطة؟ فقال: عرّفها سنة» [البخاري رقم ٥٢٩٢ عن يزيد مولى المنبعث عن زيد الجهني] (الفقه الإسلامي وأدلته: ٥/ ٧٦٤، ٧٧٣، ٧٧٤- ٧٧٥).

(٣) البخاري(٩/ ٤٢٩/ باب رقم ٢٢ من كتاب الطلاق).

يتضح من هذا أنه يرى في هذه المسألة أن يعطى المظلوم حقه أكثر مما يراه الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ [١].

ثمّ ذكر تحت هذا الباب أثرين:

(١) قال ابن المسيب: «إذا فقد في الصفّ عند القتال، تربّص امرأته سنة».

(٢) واشترى ابن مسعود جارية، فالتمس صاحبها سنة فلم يجده، وفقد. فأخذ يعطي الدرهم والدرهمين. وقال: اللهم عن فلان، فإن أتى فلان فلي وعليّ. وقال: هكذا فافعلوا باللقطة[٢].

ثم ذكر فتوى الزهري في الأسير يعلم مكانه: لا تتزوج امرأته ولا يقسم ماله، فإذا انقطع خبره فسنته سنة المفقود[٣].

ذكر حديث يزيد مولى المنبعث المرفوع عن اللقطة[٤].

فيتضح من هذا جلياً، أن الإمام يرى أن تنتظر زوجة مفقود الخبر لمدة سنة .

إن الظروف والأحوال -الآن- تقتضي أن تراعى هذه المظلومة أكثر من هذا، بناء على قول الله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا۟﴾[البقرة: ٢٣١][٥].

---

(١) ذهب الإمام مالك في هذا إلى قول ابن المسيب الآتي، ولكن فرّق بين ما إذا وقع القتال في دار الحرب أو في دار الإسلام. (فتح الباري: ٩/ ٤٣٠).

(٢) وقال ابن عباس نحوه (المصدر المذكور).

(٣) الباب المذكور من صحيح البخاري (٩/ ٤٢٩).

(٤) البخاري (حديث رقم ٥٢٩٢)، وفيه: «وسئل عن اللقطة، فقال: اعرف وكاءها وعفاصها، وعرّفها سنة، وإلا فاخلطها بمالك....».

(٥) قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح حديث أبي هريرة في وجوب النفقة على الأهل والعيال (البخاري رقم ٥٣٥٢): واستدل بقوله: (إما أن تطعمني وإما أن =

وفيه دلالة على أن المرأة حيثما واجهت المشكلات في حياتها، لابد أن يبحث عن حل لها بواسطة القاضي، لأن إيذاءها بالحجر عليها لا يصحّ.

المفلس والمتعنت:

أورد في هذه المسالة حديثاً مرفوعاً عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وفيه: (تقول المرأة: إما أن تطعمني، وإما أن تطّلقني...)[١].

وهكذا رأيه في الغلام والصغار من الأولاد[٢].

وتستطيع زوجة المفلس أو المتعنت، أن تطلب طلاقها من زوجها[٣]، والمحكمة تفسخ عقدة النكاح بعد تقدير حالة الزوجين تقديراً

= تطلقني) من قال: يفرّق بين الرجل والمرأة إذا أعسر بالنفقة، واختارت فراقه، وهو قول جهور العلماء.

وقال الكوفيون: يلزمها الصبر، وتتعلق النفقة بذمته.

واستدل الجمهور بقوله تعالى: ﴿ولا تمسكوهن ضراراً لتعتدوا﴾ [البقرة: ٢٣١].

وأجاب المخالف بأنه لو كان الفراق واجباً، لما جاز الإبقاء إذا رضيت، فبقي ما عداه على عموم النهي.

وطعن بعضهم في الاستدلال بالآية المذكورة بأن ابن عباس وجماعة من التابعين قالوا: نزلت فيمن كان يطلّق، فإذا كانت العدّة تنقضي راجع.

والجواب: أن من قاعدتهم: (إن العبرة بعموم اللفظ)، تمسّكوا بحديث جابر بن سمرة: (اسكنوا في الصلاة) لترك رفع اليدين عند الركوع، مع أنه إنما ورد في الإشارة بالأيدي في التشهد بالسلام على فلان وفلان، وهنا تمسكوا بالسبب.

واستدل الجمهور أيضاً بالقياس على الرقيق والحيوان، فإن أعسر بالإنفاق عليه أجبر على بيعه اتفاقاً. والله أعلم). (فتح الباري: ٩/ ٥٠١).

(١) البخاري: (٩/ ٥٠٠ رقم ٥٣٥٥، باب وجوب النفقة على الأهل والعيال).

(٢) أي وجوب نفقتهم على الأب، قال الحافظ: «ذهب الجمهور إلى أن الواجب أن ينفق عليهم حتى يبلغ الذكر، أو تزوج الأنثى. ثم لا نفقة على الأب إلا إذا كانوا زمنى، فإن كانت لهم أموال فلا وجوب على الأب».(الفتح: ٩/ ٥٠٠-٥٠١).

(٣) أي في حال عجزه عن الإنفاق عليها، لأن نفقة الزوجة واجبة عليه.

صحيحاً. وهكذا، الزوج إذا كان عنده مال ولكنه بخيل، لا يعطي زوجته ما يكفي لها من نفقة، فيجوز لها أن تأخذ من مال زوجها ما يكفي من غير إذنه. وفي مثل هذه الحالة، أجاز النبي ﷺ زوجة أبي سفيان لذلك[١].

وبهذه الدراسة الحديثية، التي أودعها الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ في جامعه الصحيح تتّضح مسائل المفلس والمتعنت ومفقود الخبر من الأزواج، وضوحاً أيما وضوح.

لله، درّه، ما أغزر وبله، وما أوسع فقهه!!

* * *

(١) أخرج البخاري(٩/ ٥٠٧ رقم ٥٣٤٦) عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا : «إن هند بنت عتبة قالت: يا رسول الله! إن أبا سفيان رجل شحيح، وليس يعطيني ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه، وهو لا يعلم، فقال: خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف».
قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ : «... فيه وجوب نفقة الزوجة، وأنّها مقدورة بالكفاية، وهو قول أكثر العلماء...» (فتح الباري: ٩/ ٥٠٩).

القياس

قد أصيب فقهاء الكوفة وعلماء الظاهرية بالإفراط والتفريط في أمر القياس[١].

---

(١) **القياس لغة واصطلاحاً:**

لغة: التقدير والمساواة.

واصطلاحاً: عند أهل الأصول: إبانة مثل حكم المذكورين بمثل علته في الآخر. (التعريفات للجرجاني: ص٢٣٢).

* وقال الشيخ محمد علي التهانوي(-١١٥٨هـ) في تعريف القياس:

وفسّر بأنه مساواة الفرع للأصل في علة حكمه.

فأركانه أربعة: ١- الأصل (هو المقيس عليه) ٢- والفرع وهو (المقيس).

٣- وحكم الأصل. ٤- والوصف الجامع (أي العلة).

(كشاف اصطلاحات الفنون» للتهانوي: ٣/ ٥٣٠).

* وقال الإمام محمد بن علي الشوكاني -١٢٥٠هـ):

وهي في اللغة: «تقدير شيء على مثال شيء آخر وتسويته به ».

ثم ذكر عدَّة تعريفات للقياس، وقال: «على كل حدّ من هذه الحدود اعتراضات يطول الكلام بذكرها.

وأحسن ما يقال في حدّه: استخراج مثل الحكم المذكور لما لم يذكر ، بجامع بينهما. فتأمل هذا، تجده صواباً إن شاء الله ». (إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول للشوكاني ٣٣٧- ٣٣٨).

* وقال شيخ الإسلام بن تيمية (-٧٢٨ هـ):

«فالقياس الصحيح هو الذي وردت به الشريعة، وهو الجمع بين المتماثلين والفرق بين المختلفين. الأول: قياس الطرد ، والثاني: قياس العكس، وهو من العدل الذي بعث الله به رسوله.

فالقياس الصحيح مثل: أن تكون العلّة التي علّق بها الحكم في الأصل موجودة في الفرع، من غير معارض في الفرع يمنع حكمها، ومثل هذا القياس لا تأتي الشريعة بخلافه قط.

وكذلك القياس بإلغاء الفارق، وهو: أن لا يكون بين الصورتين فرق مؤثر في الشرع، فمثل هذا القياس لا تأتي الشريعة بخلافه...

وليس من شرط القياس الصحيح المعتدل أن يعلم صحته كلُّ أحد، فمن رأى شيئاً من الشريعة مخالفاً للقياس، فإنما هو مخالف للقياس الذي انعقد في نفسه، وليس مخالفاً للقياس الصحيح الثابت في نفس الأمر . =

ويشعر -الآن- أن عدم التوازن في مسألة القياس: هو الذي أنشأ أمثال داود الظاهري[١] وابن حزم[٢] من أئمة الظاهرية، وتسّبب في

= وحيث علمنا أن النص جاء بخلاف قياس، علمنا قطعاً أنه قياس فاسد ... فليس في الشريعة ما يخالف قياساً صحيحاً، ولكن فيها ما يخالف القياس الفاسد، وإن كان من الناس من لا يعلم فساده». (مجموعة الفتاوى لشيخ الإسلام: ٢٠/ ٢٧٤-٢٧٥)

* خلاصة الآراء في القياس:

إنها ترجع إلى مذهبين:

١) القياس حجة مطلقاً. وهذا مذهب الجمهور.

٢) القياس ليس بحجة ، إما لامتناع حجيته من جهة العقل، أو من جهة الشرع. فالقياس جائز عقلاً ، ولكن لم يرد في الشرع، ما يدل على وجوب العمل به. وهذا مذهب الظاهرية، وبه قال الشوكاني. (أصول الفقه الإسلامي للزحيلي: ١/ ٦٠٩- ٦١٠).

* **المذهب المعتدل في القياس:**

قال الإمام محمد بن إدريس الشافعي (-٢٠٤هـ):

« ونحكم بالإجماع ثم القياس، وهو أضعف من هذا(أي من الحكم بالكتاب والسنة، المجتمع عليهما)، ولكنها منزلة ضرورة، لأنه لا يحلّ القياس والخبر موجود، كما يكون التيمم طهارة في السفر عند الإعواز من الماء، ولا يكون طهارة إذا وجد الماء.

وكذلك يكون ما بعد السنَّة حجة إذا أعوز من السنة». (الرسالة للشافعي: ٥٩٩- ٦٠٠).

وقال الحافظ ابن حجر (-٨٥٢ هـ): والمذهب المعتدل ما قاله الشافعي: «إن القياس مشروع عند الضرورة»، لا أنّه أصل برأسه. (فتح الباري: ١٣/ ٢٩٨).

(١) هو: داود بن علي، أبو سليمان الأصبهاني البغدادي (-٢٧٠هـ) الحافظ المجتهد، فقيه أهل الظاهر، صنف التصانيف، وكان بصيراً بالحديث صحيحة وسقيمه.

قال الخطيب: كان إماماً ورعاً ، ناسكاً، زاهداً ، في كتبه حديث كثير، ولكن الرواية عنه عزيزة جداً.

وقال ثعلب: كان عقل داود أكثر من علمه.

وقال أبو عمرو أحمد بن المبارك المستملي: رأيت داود بن علي يردّ على إسحاق بن راهويه (شيخه) . ما رأيت أحداً قبله ولا بعده يردّ عليه هيبة له» (طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي الدمشقي الصالحي: ٢/ ٢٦٦-٢٦٨ رقم ٥٦٦).

(٢) هو: أبو محمد بن أحمد بن حزم الأموي القرطبي الظاهري (٣٨٤-٤٥٦هـ) الإمام =

إنكار حجيته، فكان عدم التوازن في إنكاره صدى للمبالغة في إقراره[١].

فقد استرسل فقهاء الحنفية -رحمهم الله- في استعمال القياس استرسالًا غير متوازن[٢] بحيث وجب على أهل الحق من العلماء أن

= العلَّامة الفقيه الحافظ، أحد الأعلام، صاحب التصانيف المشهورة، منها: كتاب «الإيصال» (أربعة وعشرون مجلَّداً) و«الإحكام في أصول الأحكام» و«المجليّ» في الفقه (مجلَّد). وشرحه «المحلّى» (ثمان مجلدات)، و «الفصل في الملل والنحل»، وغيرها من الكتب النافعة.

كان من بيت وزارة، ثم نبذها، وأقبل على علوم الإسلام، فنال ما لم ينله أحد.

قال الحميدي: كان أبو محمد حافظاً للحديث وفقهه، مستنبطاً للأحكام من الكتاب والسنة، متفنناً في علوم جمَّة، عاملًا بعلمه، ما رأينا مثله فيما اجتمع له من الذكاء، وسرعة الحفظ، وكرم النفس، والتدين.

ومما عيب عليه فجاجة عبارته وكلامه في الكبار. قال أبو العباس بن العريف: كان لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقين. (طبقات علماء الحديث: ٣/ ٣٤١-٣٥٢ رقم ٩٩٣).

(١) راجع (الباب الثامن والثلاثون: في إبطال القياس في أحكام الدين) من كتاب «الإحكام في أصول الأحكام» لابن حزم: (٢/ ٣٦٨).

(٢) قال الشيخ محمد بن محمود بن أحمد الحنفي في شرح العناية على الهداية (١/ ٩ مع شرح فتح القدير):

(... وأراد بأوائل المستنبطين أبا حنيفة وأصحابه -رحمهم الله- بدليل قوله حتى وضعوا مسائل من كل جليّ ودقيق، فإنهم الذين تولّوا تمهيد قواعد المسائل الفقهية الشرعية وتبيينها، والمراد بالجلي المسائل القياسية لظهور إداركها غالباً، بالدقيق المسائل الاستحسانية لخفاء إدراكها.

قيل: ما وضعه أصحابنا من المسائل الفقهية هو ألف ألف ومائة ألف وسبعون ألفاً ونيّف مسألة» [أي أكثر من مليون ومائة ألف وسبعين ألف مسألة] هذا من حيث العدد.

أما بالنسبة لتشقيق المسائل وتفريعها، فإليكم بعض الأمثلة لذلك:

* في كتاب (مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر) للشيخ عبد الرحمن بن محمد الشهير بـ « شيخ زاده» (فصل فيما يحلّ أكله وما لا يحلّ):

(وإن شاة لو حملت من كلب، ورأس ولدها رأس الكلب، أكل إلا رأسه إن أكل العلف دون اللحم، أو صاح صياح الغنم لا الكلب، أو أتي بالصورتين وكان له الكرش لا الأمعاء، كما في القهستاني). هذا لا يحتاج إلى تحقيق. =

يقيّدوا هذا الانطلاق.

وعلى العكس من ذلك: كانت طريقة الظاهرية في إبطال القياس أيضاً مصابة بالاختلال[١].

= * في «الدر المختار وشرح تنوير الأبصار» للحصفكي (٢/ ٢٩٤ مع ردّ المحتار لابن عابدين):

«الأحق بالإمامة: الأعلم بأحكام الصلاة، ثم الأحسن وجها، ثم الأشرف نسباً، ثم الأحسن صوتاً، ثم الأحسن زوجة، ثم الأكثر مالًا، ثم الأكثر جاهاً، ثم الأنظف ثوباً ، ثم الأكبر رأساً، والأصغر عضواً (قيل المراد به الذكر)، ثم المقيم على المسافر، ثم الحرّ الأصلي على العتيق، ثم المتيمم عن حدث على المتيمم على جنابة...».

يا حسرتى على هذا الإسهاب الممجوج في شروط الإمامة، الذي اضطرهم على كشف حسن الزوجة في البيت، وقياس العضو المستور. والله المستعان!

وكل هذا يدلّ على البعد عن السنَّة في أمر الإمامة. وفيها ما يكفي، وهو: تقديم أقرأهم لكتاب الله، ثمَّ أعلمهم بالسنة، ثم أقدمهم هجرة، ثم أقدمهم سنًّا.(كما في صحيح مسلم رقم ٦٧٣، وغيره من كتب السنن).

(١) على سبيل المثال، ذكر الإمام بن حزم رَحِمَهُ اللهُ حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ قال: (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري، ثم يغتسل منه).

وذكر بلفظ: (لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري، ثم يتوضأ منه).

ثم قال: « لو أراد عَلَيْهِ السَّلَامُ أن ينهى عن ذلك غير البائل لما سكت عن ذلك عجزاً، ولا نسياناً، ولا تعنيتاً لنا بأن يكلّفنا علم ما لم يبده لنا من الغيب...» (المحلىٰ: ١/ ١٤٥ رقم١٣٦).

وقال في المسألة(رقم ١٥٠): « وكذلك من بال في ماء راكد، ثم سرح لذلك الماء فجرى، فلا يحلّ له الوضوء منه ولا الاغتسال، لأنه قد حرم عليه الاغتسال والوضوء من عين ذلك الماء بالنص.

ولو بال في ماء جارٍ، ثم أغلق صببه فركد، جاز له الوضوء منه والاغتسال منه لأنه لم يبل في ماء راكد.

والاغتسال للجنابة وغيرها في الماء الجاري مباح، وإن بال فيه لا يحرم عليه بذلك الوضوء منه وفيه، والغسل منه وفيه» (المحلّى: ١/ ٢٠٣ رقم ١٥٠).

وبإمعان النظر في هذه المسألة تتبينّ مبالغته في التمسك بظاهر لفظ الحديث من جهة ، وإبطال القياس من جهة أخرى. ولا ريب أن الحق بين التفقه والظاهرية.

وأما الإمام ابن حزم: فهو علامة لا يبلغ شأوه في التمسك بظاهر الكتاب والسنة، فجزاه الله خيرا. =

وإليكم عدة أمثلة[1] لعدم توازن الحنفية في أمر القياس، لتعلموا بها مدى أهمية اعتدال المحدثين في هذه المسألة.

قال السيد أنور شاه الكشميري في العلامة البرجندي المشهور بقاضي خان[2]:

«هو أرفع درجة من صاحب الهداية» (فيض الباري: ١/ ١٨٦).

(١) قال القاضي خان:

رجل قال لامرأته: إن لم يكن فرجي أحسن من فرجك فأنت طالق.

وقالت المرأة: إن لم يكن فرجي أحسن من فرجك فجاريتي حرّة.

---

(١) وزد إليها غير مأمور- ما ذكره المؤلف العلّامة محمد إسماعيل السلفى رَحِمَهُ اللَّهُ أيضاً في كتابه «حركة الانطلاق الفكري» (ص٦٤)، نقلًا عن ابن نجيم المصري الحنفي في كتابه «الأشباه والنظائر» (ص ٤٣٤) قال: (لو نظر المصلِّي إلى المصحف، وقرأ منه فسدت، لا إلى فرج امرأة بشهوة، لأن الأول تعليم وتعلّم فيها، لا الثاني).
مهما كان رأي الفقهاء في الأثر الذي رواه البخاري في صحيحه (٢/ ١٨، باب إمامة العبد والمولى، قبل الحديث رقم ٦٩٢): كانت عائشة يؤمّها عبدها ذكوان من المصحف) بين الجواز في عموم الصلوات، والجواز في صلاة التراويح، والجواز مع الكراهة، وفساد الصلاة، ولكن هذا النوع من المقايسة والتعليل في إبطال الصلاة بالنظر إلي المصحف والقراءة منه يمجّه العقل السليم، وينبو عنه السمع الكريم!!
أما أصل المسألة، فقد قال العلّامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ تعليقاً على «فتح الباري» (٢/ ١٨٥): «والصواب الجواز، كما فعلت عائشة ﵂، لأن الحاجة قد تدعو إليه. والعمل الكثير إذا كان لحاجة ولم تتوال لم يضرّ الصلاة، لحمله ﷺ أمامة بنت زينب في الصلاة، وتقدّمه وتأخره في صلاة الكسوف، ولأدلة أخرى مدوّنه في موضعها. والله أعلم».

(٢) هو: الحسن بن منصور بن أبي القاسم محمود الأوزجندي الفرغاني الحنفي (-٥٩٢هـ) المعروف بقاضي خان فقيه مجتهد في المسائل. له« الفتاوى» أربعة مجلدات، و«شرح الجامع الصغير للشيباني» في فروع الفقه الحنفي. (مجلدان)، وغيرهما من الكتب. (الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية لعبد القادر القرشي: ٢/ ٩٣- ٩٤ رقم ٤٨٥ ومعجم المؤلفين: ١/ ٥٩٤ رقم ٤٤٧٠).

قال الشيخ الإمام أبو الفضل -رحمه الله تعالى-: إن كانا قائمين عند المقالة، برّت المرأة وحنث الزوج.

ولو كانا قاعدين برّ الزوج وحنثت المرأة، لأن فرجها حالة القيام أحسن من فرج الزوج، والأمر على العكس حالة القعود(قاضي خان: ١/ ٤٢١، باب التعليق).

على أهل العلم أن ينظروا في هذه المسالة، ويتفكرّوا: ما هي الخدمات التي قدّمها هذا النوع من القياس إلى الدين؟ بل صار الدين في الحقيقة أضحوكة لأجله[1].

(٢) مثال آخر:

«رجل تزوج امرأة وطلّقها من ساعة، فجاءت بولد على تمام ستة أشهر من وقت النكاح، كان الولد ولده عندنا خلافاً لزفر» (قاضي خان: ١/ ٣١٥).

(٣) مثال آخر:

إذا رأى الرجل امرأة تزني فتزوجها، جاز النكاح، وللزوج أن يطأها من غير استبراء إلخ (قاضي خان: ١/ ٣٠٩).

---

(١) وقد استغل المستشرقون والمستغربون من اليهود والنصارى ومن لفّ لفّهم مثل هذه المسائل الممجوجة التي يستحيى منها ، فدوّنوها في رسائلهم ومذكراتهم لعرضها على الطلبة في الجامعات، وعلى الحضور في المحافل والندوات وغيرها، كمادة الفقه الإسلامي.
هكذا جعلوا ديننا أضحوكة أمام العالم، لأجل هذه التفريعات الفقهية والتشقيقات القياسية التي يتبجح بها فقهاؤنا، وما أنزل الله بها من سلطان:

نعيب زماننا والعيب فينا ... وما لزماننا عيب سوانا

يمكن للعلماء أن يختلقوا أي وجه من وجوه الجواز لهذه المسائل بشدّهم وجذبهم، ولكن الطبع السليم الذي يتحرّى الحق والحقيقة لا يستسيغ هذه المعاذير ولا يطمئن بها.

لقد عنون الإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ في صحيحه باسم (الاعتصام بالكتاب والسنة)(١) عنواناً مستقلًا، ثم عقد تحته ما يقارب ثلاثين باباً(٢) فرعياً، ليلقى الضوء على جوانبه المتعددة.

وقصده من هذا، أن يتبع الإنسان- أولًا- النصوص الواضحة الصريحة، ولا يتسكّع في البحث عن المقاييس.

نعم! إذا كانت الحاجة ماسّة إلى القياس، فلا بد أن يكون المقيس عليه واضحاً معلوماً، وأن تكون علة الحكم ظاهرة جلية(٣).

وذكر «باب من شبّه أصلًا معلوماً بأصل مبين، وقد بينّ الله حكمها ليفهم السائل» (ص ١٠٨٨ ج ٣)(٤).

---

(١) وهو الكتاب السادس والتسعون من صحيح البخاري(١٣/ ٢٤٥).

(٢) على التحقيق: عدد الأبواب في كتاب " الاعتصام" ثمانية وعشرون بابا، حسب ترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي - رحمه الله تعالى-.

(٣) قال الإمام الشوكاني رَحِمَهُ اللهُ: «واعلم أن العلة ركن من أركان القياس... فلا يصح بدونها لأنها الجامعة بين الأصل والفرع...والحق ما ذهب إليه الجمهور من أنها معتبرة لابدّ منها في كل قياس... وقد ذهب المحققون إلى أنه لابدّ من دليل على هذه العلة.. ولها شروط أربعة وعشرون، منها: الثالث: أن تكون ظاهرة جليّة... والرابع: أن تكون سالمة بحيث لا يردّها نص ولا إجماع. (إرشاد الفحول: ٣٥١- ٣٥٥).

(٤) البخاري(١٣/ ٢٩٦، كتاب الاعتصام/ باب رقم ١٢).
قال الحافظ: «في رواية الكشمهيني والإسماعيلي والجرجاني (قد بين الله) بحذف الواو وبحذف (النبي) والأول أولى.. وأورده النسائي بلفظ: «من شبه أصلًا معلوماً بأصل مبهم وقد بين الله حكمها ليفهم السائل». وهذا أوضح في المراد، وذكر فيه حديث أبي هريرة في قصّة الذي قال: «إن امرأتي ولدت غلاماً أسود.... قال: لعلّ هذا عرق نزعه، ولم يرخّص له في الانتفاء منه». (الحديث رقم٧٣١٤).

يظهر من هذا أن الإمام يقصد أن يكون أصل القياس وعلته بينا واضحاً، لا يبنى على الظن المحض والتخمين الصرف.

وإذا أخذ هذا الأصل بعين الاعتبار، يمكن أن يتجنب من كثير من انحرافات القياس.

هذا هو مذهب أئمة الحديث في القياس: إنهم يحتجون به ولكن لا يسرفون في استعماله، ولا يرون الحاجة إليه مع وجود النص، ولا ينكرون حجيته والضرورة إليه، مثل الظاهرية[١].

* * *

= وذكر حديث ابن عباس في قصة المرأة التي ذكرت أن أمها نذرت أن تحجّ فماتت، أفأحجّ عنها، قال نعم: حجّي عنها، أرأيت لو كان على أمك دين أكنت قاضيته، قالت: نعم! قال: فاقضوا الذي له، فإن الله أحق بالوفاء». (الحديث رقم٧٣١٥).

وقال ابن بطال: التشبيه والتمثيل: هو القياس عند العرب، وقد احتجّ المزني بهذين الحديثين على من أنكر القياس.(فتح الباري: ١٣/ ٢٩٦-٢٩٧).

وأما الباب الماضي المشعر بذمّ القياس وكراهيته [وهو: باب ما يذكر من ذم الرأي وتكلّف القياس]، فالمذموم القياس المتكلّف فيه. أما القياس الصحيح فلا مذمّة فيه. (شرح صحيح البخاري للشيخ محمد بن صالح العثيمين: ١٠/ ٩٧).

(١) ولا ريب أن الحق بين القياس المتكلف فيه والظاهرية المحضة.

لا تغل في شيء من الأمر واقتصد　　　كلا طرفي قصد الأمور ذميم

كتاب الردّ على الجهمية

ذكر الإمام البخاري في آخر صحيحه (كتاب الردّ على الجهمية)[(١)]

(١) هو: كتاب التوحيد، وزاد المستملي: «الردّ على الجهمية وغيرهم». ووقع لابن بطال وابن التين: «كتاب ردّ الجهمية وغيرهم التوحيد». (الفتح: ١٣/ ٣٤٤).
* (الجهمية): أتباع الجهم بن صفوان (-١٢٨هـ) والجهم ليس هو رأس الأمر في التعطيل، بل رأس الأمر في التعطيل شيخه الجعد بن درهم (المقتول في خلافة هشام بن عبد الملك)، ولكن الجهم كان فصيحاً نشيطاً فحرّك هذه الدعوة- دعوة التعطيل- ونشرها، وناظر عليها وجادل فيها، فنسب المذهب إليه.

وأوّل هذا المذهب الخبيث مبني على شيئين: إنكار المحبة، وإنكار الكلام لله. قالوا: الله لا يحبّ ولا يتكلم، وهذا هدم للدين كلّه، لأنه إن كان الله لا يحبّ، صار المؤمن والكافر عند الله سواء، وهذا تعطيل واضح.

وإذا كان لا يتكلم، صارت الشرائع والخلق سواء، يعني أن حكمه الكوني وحكمه الشرعي سواء وهذا تعطيل واضح.

وأيضاً، فإن إنكار الكلام إنكار للشرائع، لأن الشرع مما ثبت بالوحي، والوحي بالكلام، فإذا أنكر الكلام أنكر الوحي، وهذا تعطيل واضح.

وعلى هذا: فقول الجعد بن درهم: «إن الله لم يتخذ إبراهيم خليلًا، ولم يكلّم موسى تكليماً، هو إنكار تأويل، لا إنكار جحد، لأنه لو كان يريد إنكار جحد لأعلن على نفسه بالكفر، وإذ إنّ من أنكر حرفاً واحداً من القرآن فهو كافر.

فقال: «إن الله يتكلم»، ولكن ليس على المعنى الذي تريدون، وهو لم يكلّم موسى تكليماً، بمعنى الكلام الذي يسمع، ولكن كلّمه بمعنى جرحه بمخالب الحكمة.. و«إن الله اتخذ إبراهيم خليلًا»- من الخِلّة بالكسرة-، وليست من الخُلّة التي هي المحبة، أو أعلى أنواع المحبة.

ولا شك أن هذا كلام منكر عظيم، ولكن من طبع على قلبه، فإنه لا يرى الباطل باطلًا - والعياذ بالله-.

ويقال: إن أمير العراق خالد بن عبد الله القسري (-١٢٦هـ) في خلافة هشام بن عبد الملك خرج يوم عيد الأضحى - والجعد محبوس- فخطب الناس، وقال: أيها الناس ضَحُّوا -تقبل الله ضحاياكم-، فإني مضّح بالجعد بن درهم، إنه يزعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلًا ولم يكلّم موسى تكليماً، ثم نزل من المنبر فذبحه. وفي ذلك يقول ابن قيم الجوزية رحمه الله:

لأجل ذا ضحّى بجعد خالد الـ ... قسري يوم ذبائح القربان
إذ قال إبراهيم ليس خليله ... كلّا ولا موسى الكليم الداني
شكر الضحية كلّ صاحب سنة ... لله درّك من أخي قربان =

وعقد تحته ما يقارب ستين باباً[١]، تناول فيها المباحث الكلامية بأسلوب حديثي سهل بسيط، وأوضح مذهب أئمة السنة في التوحيد، والشفاعة، والاستواء على العرش، ورؤية الباري عزّ وجلّ، والسمع والبصر، وغيرها من الصفات، بحيث يصفو الذهن مما يعكّر صفوه من البدع القديمة والحديثة.

لقد طال هذا البحث خلاف ما كنت أتوقع، وإلا كان التفصيل عن هذا الأمر أيضاً في غاية من الطرافة والظرافة. -وفقنا الله تعالى للذود عن المذهب الحق، والقيام بنشره، والاجتناب عن البدع وشرورها-.

ترتيب فقه البخاري:

بما أن مذهب[٢] الإمام البخاري يسهل استخراجه واستنباطه

= ونحن نشكره أن ضحّى بهذا الرجل الذي هو رأس هذه البدعة العظيمة. (شرح صحيح البخاري: لابن عثيمين: ١٠/٢٠١-٢٠٢).

(١) عدد أبواب كتاب التوحيد ثمانية وخمسون باباً، بترقيم الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله.

(٢) قال العلاّمة الشيخ عبد الحق بن عبد الواحد الهاشمي (١٣٠٢-١٣٩٢هـ) في كتابه« عادات الإمام البخاري في صحيحه» : (٧١-٧٣):

«أما عاداته فيما يتعلق بالتفقّه ونحوه:

فاعلم أنه -رحمه الله تعالى- قد التزم في «جامعه» - مع تخريج الأحاديث الصحيحة المسندة- استنباط الفوائد الفقهية.

فاستخرج بفهمه الثاقب من المتون الحديثية معاني كثيرة، فيفرقها في الأبواب.

ويعتني بالآيات القرآنية فيستشهد بها، وينتزع منها الأحكام البديعة بأنواع من الدلائل الأصولية.

ويأتي بالموقوفات على الصحابة والتابعين للإشارة منه إلى ترجيح ما ذهب إليه، أو بيان الاختلاف لغرض الردّ.

ويخلي كثيراً من الأبواب عن الحديث المسند، ويكتفي بالمعلّق.

ويورد في كثير من الأبواب أحاديث، وفي بعضها حديثا واحداً، أو في بعضها آية فقط، =

جيداً من تراجم[(١)] الأبواب في صحيحه. فمن الضرورة أن يرتّب مذهبه

= وفي بعضها لاشيء، وغير ذلك من الأمور البديعة.
فأودع في تراجم أبواب صحيحه سرّ الاستنباط، وفرّق فيها علماً كثيراً، وأموراً غامضة. فلذلك حيرت تراجمه الأفكار، وأدهشت العقول والأبصار، وقد اشتهر عند جمع من فضلاء الفقهاء وكملاء المحدثين:
«فقه البخاري في تراجمه». (هدي الساري: ص١٣).
وما أحسن القائل:

أعيا فحول العلم حلَّ رموزها	أبداه في الأبواب من أسرار
من كل باب حين يفتح بعضه	ينهارمنه العلم كالأنهار
لا غرو إن أمسى البخاري للورى	مثل البحار لمنشئ الأمطار

(إرشاد الساري للقسطلاني: ١/ ٣).

(١) قال ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولنذكر ضابطاً يشتمل على بيان أنواع التراجم فيه، وهي ظاهرة وخفية».
ثم فصَّل محامل هذه التراجم تفصيلاً دقيقاً، وقال: «ولهذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء: «فقه البخاري في تراجمه».(هدي الساري: ١٣-١٤).
ولأهمية هذه التراجم في الصحيح، وصعوبة فهمها على من لم يمارس منهج الإمام البخاري، اعتنى شرَّاح صحيحه ببيان مناسبتها للأحاديث الواردة فيها عناية فائقة، كما لا يخفى على من اطلع على «فتح الباري» لابن حجر، و«عمدة القارئ» للعيني، و«إرشاد الساري» للقسطلاني، وغيرها من شروح الصحيح.
وزد إلى ذلك أن بعض العلماء قاموا بخدمة صحيح البخاري من هذا الجانب في مؤلفاتهم المستقلة، التي تثبت قدرة الإمام على دقة استنباط المسائل، واستخراج الدرر والنفائس من الأحاديث، وتؤكد على كفائته التامة بفهم أمور النبي ﷺ فهماً دقيقاً، وإبراز معانيها بكل جدارة.
ومن الكتب المؤلفة في مناسبات تراجم صحيح البخاري:
* المتواري على أبواب البخاري: للعلامة ناصر الدين أحمد بن محمد المعروف بابن المنيّر الاسكندراني (٦٢٠-٦٨٣هـ)، طبعة مكتبة المعلا بالكويت سنة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م. بتحقيق كاتب هذه السطور: صلاح الدين مقبول أحمد - غفر الله له-.
* كتاب مستقل في هذا الموضوع: لزين الدين أبي الحسن علي بن محمد المنيِّر(-٦٩٥هـ)، وهو أخو ناصر الدين صاحب« المتواري».
* ترجمان التراجم: لأبي عبد الله محمد بن عمر بن رشيد السبتي (-٧٢١هـ). =

في ضوئها بمراجعة شروح كتابه، بحيث يذكر اتفاقه أو اختلافه في المسائل مع الأئمة الأربعة، وتبيّن اختياراته وتفرداته أيضاً إن وجدت.

وأتوقع أن يكمل بهذا تأليف مفيد[1] بجهد قليل، وذلك بالرجوع إلى فتح الباري، وعمدة القاري، والقسطلاني، والكرماني من شروح البخاري[2].

* * *

= * مناسبات تراجم البخاري: لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة.(مطبوع بتحقيق الدكتور محمد إسحاق -حفظه الله-).

* فك أغراض البخاري المهمة في الجمع بين الحديث والترجمة: للشيخ محمد بن منصور بن حمامة السجلماسي.

* تعليق المصابيح على أبواب الجامع الصحيح: لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني (-٨٢٨هـ).

* كتاب مستقل في تراجم الأبواب: للشيخ محمد زكريا الكاندهلوى (-١٤٠٢هـ).

هذا، وللشاه ولي الله المحدّث الدهلوى (-١١٧٦هـ) صاحب «حجة الله البالغة»، رسالة « شرح تراجم أبواب البخاري» وهي في شرحها، وليست في بيان مناسبتها للأحاديث، كما هو ظاهر من اسمها. (المتواري: ١٢-١٣ مقدمة التحقيق).

(١) وقد أعدّ الأستاذ عكاشة عبد المنان الطيبي في هذا الموضوع كتاباً أسماه « فقه البخاري من فتح الباري» وهو من منشورات دار الكتب العلمية ببيروت: ط. أولى ١٤١٨-١٩٩٨م.

(٢) لقد حَظِيَ هذا السفر العظيم الذي يعتبر أصحّ كتاب بعد كتاب الله عزّ وجل في الحديث، بل في العلم مطلقاً، بالإعجاب والقبول والتصديق لدى جماهير المسلمين شرقاً وغرباً، وتلقّاه علماء الأمة قراءة وحفظاً، وتدريساً وشرحاً، حتى جاوزت شروحه وتعليقاته ومختصراته (١١٥) كتاباً ما بين مخطوط ومطبوع، ولا تزال تصدر شروح جديدة له بتجدّد الشهور والسنوات: فالحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. (الإمام البخاري وصحيحه: للدكتور عبد الغني عبد الخالق: ٢٠٣- ٢٤٥، والمتواري: ص ١١مع التعليق).

خبر الواحد

إن الأسلوب الذي اختاره المتكلمون والفقهاء في أمر أخبار الآحاد[١] يوجد تفصيله في كتبهم، وذكره الأصوليون أيضاً في كتب أصول الفقه بمثابة بحث مستقل متأثرين بهم[٢].

---

(١) ينقسم الخبر باعتبار وصوله إلينا إلى متواتر وآحاد.

* (المتواتر): ما رواه عدد كثير تحيل العادة تواطئهم وتوافقهم على الكذب.

* (الآحاد): جمع أحد بمعنى الواحد، وخبر الواحد لغة: ما رواه شخص واحد.

واصطلاحاً: هو ما رواه واحد فأكثر، ولم يبلغوا حدَّ التواتر.

وحكمه: قيل: يفيد الظن وقيل العلم. وأما العمل به فهو يتعين قطعاً.

والراجح ما قاله الإمام ابن حزم - رحمه الله تعالى- : «فقد ثبت يقيناً أن خبر الواحد العدل عن مثله مبلغاً إلى رسول الله ﷺ حق مقطوع به، وموجب للعلم والعمل معاً». (الإحكام في أصول الأحكام: ١/ ١١٢ والنبذ في أصول الفقه: ٥٦-٦٠ كلاهما لابن حزم).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «كان جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول تصديقاً له، أو عملاً به إنه يوجب العلم، وهذا الذي ذكره المصنفون في أصول الفقه من أصحاب أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، إلا فرقة قليلة من المتأخرين اتبعوا في ذلك طائفة من أهل الكلام، أنكروا ذلك به». (مجموع فتاوى شيخ الإسلام: ٣١/ ٣٥).

(٢) أي ادعوا مثل الفلاسفة والمتكلمين بأن أحاديث الآحاد ظنية، لا تفيد العلم، فتثبت بها الأحكام لا العقائد.

قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام» (ص ٥٧): «ثم إن ما تقدّم من البحث وتحقيق القول ببطلان التفريق المذكور، إنما هو قائم كلّه على افتراض القول بأن الخبر الواحد لا يفيد إلا الظن الراجح، ولا يفيد اليقين والعلم القاطع.

فينبغي أن يعلم أن ذلك ليس مسلّماً على إطلاقه، بل فيه تفصيل مذكور في موضعه.

والذي يهمّنا ذكره الآن، هو أن خبر الآحاد يفيد العلم واليقين في كثير من الأحيان. من ذلك:

* الأحاديث التي تلقتها الأمة بالقبول.

* ومنها ما أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، مما لم ينتقد عليهما، وأنه مقطوع بصحته، والعلم اليقيني النظري حاصل به، كما جزم به الإمام ابن الصلاح في كتابه =

ولا ريب أن هناك تفاوتاً في مراتب الأخبار[١]، وليس كل خبر في درجة واحدة من الثقة والاعتماد حتى المتواتر منها، الذي يعتبر في الثبوت مثل القرآن، يوجد في حجيته خلاف أيضاً، فالسمنية والبراهمة لا يرونه أيضاً حجة[٢]. (كشف الأسرار: [٢/ ٥٢٤]).

وكل هذا، مع العلم بأن نظام العالم بتمامه يجري على الأخبار. وقد

= «علوم الحديث» (٢٨-٢٩)، ونصره الحافظ ابن كثير في «مختصره»، ومن قبله شيخ الإسلام ابن تيمية، وتبعه العلامة ابن قيم الجوزيه في «مختصر الصواعق» (٢/ ٣٨٣)، ومثل له بعدة أحاديث:

منها: حديث عمر: «إنما الأعمال بالنيات».

وحديث: « إذا جلس بين شعبها الأربع، ثم جهدها فقد وجب الغسل».

وحديث ابن عمر: «فرض رسول الله صدقة الفطر في رمضان على الصغير والكبير والذكر والأنثي»، وأمثال ذلك.

قال ابن القيم (٢/ ٣٧٣): « قال شيخ الإسلام ابن تيمية: فهذا يفيد العلم اليقيني عند جماهير أمة محمد ﷺ، من الأولين والآخرين». (زوابع في وجه السنة: ص: ١٢٣).

(١) لا ريب في تفاوت الأخبار في المراتب، وهو محرّر في كتب مصطلح الحديث تحريراً دقيقاً.

(٢) أما المتواتر فلا مجال للشك فيه، وبالتالي من ردّه كان كافراً. وأما ما ورد بطريق الآحاد، يصبح محلّا للنظر في مدى صحته ونسبته إلى النبي ﷺ ومن ثَمّ لا يكفر من شك في ثبوت حديث بذاته. وأما من شكّ في جميع أحاديث الآحاد ولم يأخذ بها يكون منكرا للسنة، ويكفر بذلك» (السنة المفترى عليها، للأستاذ البهنساوي: ص١٤٨، وعنه في « زوابع»: ص١٢٢).

والنظّام ينكر حجية الإجماع والقياس وقطعية المتواتر. (زوابع ص:٦١).

أما رأى السمنية (وهي فرقة كانت قبل الإسلام)، والبراهمة (من الهندوس) في عدم حجية المتواتر، فلا يقدّم ولا يؤخّر، لأنهم من الكفار.

قال الإمام الشوكاني: ثم اعلم أنه لم يخالف أحد من أهل الإسلام، ولا من العقلاء في أن خبر المتواتر يفيد العلم، وما روي من الخلاف في ذلك من السمنية والبراهمة فهو خلاف باطل لا يستحق قائله الجواب عليه» (إرشاد الفحول: ص ٩٠).

ذكر علماء الأصول أيضاً هذا المبحث متأثرين بالمتكلمين والفلاسفة، في صورة بحث خطير، كأنه في نظرهم شيء مهيب[١].

راجعوا كتاب «أصول البزدوي» [ص: ١٥٢][٢]، وشرحه «كشف الأسرار» [٢/ ٥٣٨][٣]، تجدوا فيها عدة أجزاء سوّدت في خبر الواحد وحجيته، وما أورد عليه من إيرادات واعتراضات، وقد ذكر مؤلف «إرشاد الفحول» أيضاً جزءاً كبيراً من هذه المباحث[٤].

لقد أدركنا سبب بحث المتكلمين في خبر الواحد، لأنهم يتأثرون بالفلاسفة، وكانوا في حاجة إلى سترة يتسترون بها في إنكار أحاديث الصفات[٥]، ولكن موقف فقهاء الحنفية وأئمة الأصول منه فوق إدراكنا.

وما الذي جعلهم يهابون غاية الهيبة من خبر الواحد، علماً بأن فصل

---

(١) لا شك أن نظام العالم يختل تماماً إذا قبلنا احتمالات الفلاسفة والمتكلمين في تضعيف الأحاديث الصحيحة، وهي تقضي على الضابط الذي اختاره المحدثون لقبول الحديث وردّه، وهو مأخوذ من كتاب الله عز وجل في قبول الشهادات والعمل بمقتضاها، فإذا رفضناه فكأننا نرفض الأمور التي تبنى على الشهادات، وبهذا تتسرَّب الشكوك في القضايا كلها، وتعم الفوضى في حياة الإنسان، ويختل نظام العالم كله. (زوابع: ص١٣٥).

(٢) البزدوى: هو الإمام فخر الإسلام علي بن محمد البزدوي(-٤٨٢هـ)، صاحب الأصول (كشف الظنون: ١/ ١١٢).

(٣) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي للإمام علاء الدين عبد العزيز أحمد البخاري الحنفي، المتوفى سنة ٧٣٠هـ. (كشف الظنون ١/ ١١٢).

(٤) راجع « إرشاد الفحول» للشوكاني: (٩٢-١١٣).

(٥) أي صفات الباري عز وجل . وقد تفطّن الإمام البخاري - رحمه الله تعالى- إلى خطورة هذه القولة المنكرة والرأي الباطل، فردّ عليه في (كتاب التوحيد والردّ على الجهمية) من صحيحه رداً حديثيًّا، بأسلوب سهل، فجزاه الله خيراً عن الإسلام والمسلمين.

الخصومات ينحصر انحصاراً تاماً على أخبار الآحاد، وقوّة الفصل كلها في محكمة القضاء، تستمدّ من شهادة الشهود[١]؟.

وهذا الظن كان اصطلاحياً[٢]، ولكن العامّة من الناس، ومنكري السنّة منهم خصوصاً، حملوه على معناه العرفي، بل زعموه أنه أقل مرتبة منه، أي أنه مرادف للوهم[٣].

---

(١) إن القضاة في المحاكم الشرعية يقبلون شهادة الشهود في إثبات الجريمة على المتهم، حسب حكم القرآن في قبول الشهادات، فإن أورد عليهم بأنه يمكن أنهم أخطأوا، أو الشاهد كذب عليهم -مع الاعتراف بأنهم بذلوا أقصى جهدهم في التحقيق في القضية-: تتعطل شريعة الله عَزَّوَجَلَّ، ولا تنفذ أحكامها أبداً، وتصير جهود إقامة النظام الإسلامي هباء منثوراً. (زوابع: ص١٣٥).

(٢) الظنّ في اصطلاح المحدثين هو: اسم لمرتبة معينة من العلم. ومعروف أن العلم البديهي يحصل من التواتر، وإن وجدت قرائن الصدق في الآحاد فما يحصل بها من العلم نظراً إلى قوة القرائن أو ضعفها يعبّرون عنه بالظن، وهو موجب للعمل، وكذلك نظراً إلى تلقي الأمة بالقبول يحصل العلم النظري بها، فكأن هذا الظن يحصل به العلم النظري.

أما منكروا الحديث فيتصورون أن المظنون شيء غير ثابت، وذلك باعتبارهم إياه مرادفاً للوهم، وهذا خلاف اصطلاح «الظنية» الذي أتى به المحدثون.(زوابع: ١٢٦-١٢٧).

وعذر من يقولون بهذا القول: هو نظرهم في كتب المتأخرين، وعدم الاستفادة من كتب المتقدمين الذين فصلوا القول فيه تفصيلًا واقعياً دقيقاً.

وقد بين الإمام ابن قيم الجوزية رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه: «مختصر الصواعق المرسلة»: ٢/ ٣٧٩)، نقلًا عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ سبب ادعائهم ظنية أخبار الأحاد، وعدم إفادتها العلم، فقال:

«فإذا قالوا: أخباره ﷺ وأحاديثه الصحيحة لا تفيد العلم، فهم مخبرون عن أنفسهم أنهم لم يستفيدوا منها العلم، فهم صادقون فيما يخبرون به عن أنفسهم، كاذبون في أخبارهم أنها لا تفيد العلم لأهل الحديث والسنة» (زوابع: ص ١١٣).

(٣) وهذا خلاف اصطلاح المحدثين، والمعتبر في مجال البحث والتحقيق هو اصطلاحهم، لا اصطلاح غيرهم، لأنه مأخوذ من الكتاب والسنَّة.

وبالتالي خطأهم هذا جعل أكثر ذخائر الحديث، ومجامع السنة ظنية ووهمية. وهكذا أحدث جهلة الدهر هؤلاء ضجة ضد السنة النبوية المشرفة[١].

نبذة عن اصطلاح خبر الواحد:

كل خبر من حيث إنه الخبر يحتمل الصدق والكذب، تتساوى فيه الأخبار كلها. فإن التواتر، والشهرة، والغرابة[٢] من أوصاف الخبر وخصائصه. وكذلك الكذب، والاتهام بالكذب أيضاً من أوصاف الخبر وعوارضه[٣]. وتؤخذ هذه الأوصاف والخصائص أو القرائن بعين الاعتبار عند البحث في كل خبر، وبها تتفاوت مراتب الأخبار[٤].

فالكذب وشبهة الكذب، والوضع من قرائن ردّ الأخبار، وقد يتوقف في الحكم عليها. وسوى ذلك من الأخبار من أنواع المقبول، الذي يشمل الصحيح والحسن، وهما من أنواع أخبار الآحاد[٥].

---

(١) تعَرف على كثير من خبايا هؤلاء القوم، بخاصة في شبه القارة الهندية الباكستانية في كتاب المؤلف: الشيخ محمد إسماعيل السلفي رحمه الله: «حجية الحديث النبوي» نقله إلى العربية أستاذنا الدكتور/ مقتدي حسن الأزهري -حفظه الله- وطبع بتقديم كاتب هذه السطور: صلاح الدين مقبول أحمد - غفر الله له- في دار «غراس» بالكويت.

(٢) أي: من حيث عدد الرواة في كل طبقة من طبقات السند.

(٣) وهذا من حيث إنه من أوصاف الرواة حيناً، ومن أوصاف الرواية حيناً آخر.

(٤) أي قوة وضعفاً.

(٥) الخبر باعتبار وصوله إلينا بحيث عدد الرواة إما متواتر، وإما آحاد.
وينقسم خبر الواحد إلى مشهور وعزيز وغريب، وهذا من حيث العدد في كل طبقة من طبقات السند. وتنقسم الآحاد من حيث القبول والرَّد إلى مقبول ومردود.
والمقبول ينقسم باعتبار تفاوت رتبته إلى الصحيح: (الصحيح لذاته والصحيح لغيره) =

ثم قبول الخبر أو ردّه لا يتعلّق بعدد الرواة فقط، بل تلاحظ فيه أوصافهم وخصائصهم أيضاً[١]، ومن الذي لا يعلم أن ألفاً من مثل بشر بن غياث المريسي[٢]، لا يُساوون واحداً من مثل الإمام أحمد بن حنبل؟.

= والحسن: (الحسن لذاته والحسن لغيره).

والخبر المردود: هو الذي لم يترجح صدق المخبر به، وينقسم إلى أنواع كثيرة ترجع في الجملة إلى سببين:

(أحدهما) سقوط راوٍ فأكثر من السند.

و(الثاني): الطعن في بعض رواته، (تفصيل هذه الاصطلاحات محلّه كتب مصطلح الحديث).

(١) فالرواة الذين هم في الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر الصفات المقتضية لقبول الرواية، وإن قل عددهم، فهم المقدّمون على غيرهم الذين ليسوا على مستواهم من العدالة والضبط وإن كثروا، فأوصافهم الحميدة كأنها تحلّ محل العدد، وتعتبر في الحكم على الأحاديث.

(٢) هو: بشر بن غياث المريسي(-٢١٨هـ)، قال الذهبي في الميزان (٣/ ٣٢٢): «مبتدع ضال لا ينبغي أن يروى عنه ولا كرامة، أتقن علم الكلام، ثم جرَّد القول بخلق القرآن وناظر عليه، ولم يدرك الجهم بن صفوان، إنما أخذ مقالته واحتجّ بها ودعا إليها».

وقال في سير أعلام النبلاء (١/ ٢٠٠): «كان عين الجهمية في عصره، وعالمهم».

وقال عنه ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٠/ ٢٨٠): «شيخ المعتزلة، وأحد من أضلّ المأمون».

وأخرج الخطيب بسنده في «تاريخ بغداد»(٧/ ٦١) عن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي: «دخل حميد الطوسي على أمير المؤمنين -وعنده بشر المريسي- فقال أمير المؤمنين لحميد: أتدري من هذا يا أبا غانم؟ قال: لا، قال: هذا بشر المريسي.

فقال حميد يا أمير المومنين: هذا سيد الفقهاء، هذا قد رفع عذاب القبر، ومسألة منكر ونكير، والميزان، والصراط، انظر هل يقدر أن يرفع الموت؟

ثم نظر إلى بشر، فقال: لو رفعت الموت كنت سيد الفقهاء حقاً».

وروى الخطيب أيضاً في تأريخه (٧/ ٦٦) عن عثمان بن سعيد الرازي قال: حدثنا الثقة من أصحابنا قال: =

وكذلك- على سبيل المثال-: إن جاء خبر عن الأئمة أمثال أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد- رحمهم الله- أي خبر، فلا يمكن لمائة مليون من أمثال برويز، وأسلم الجيراجفوري، وعمادي[1] أن يقابلوهم

= «لما مات بشر بن غياث المريسي لم يشهد جنازته من أهل العلم والسنّة إلا عبيد الشونيزي، فلما رجع من جنازة المريسي أقبل عليه أهل السنة والجماعة، قالوا: يا عدو الله، تنتحل السنة والجماعة وتشهد جنازة المريسي؟ قال: أنظروني حتى أخبركم: ما شهدت جنازة رجوت فيها من الأجر ما رجوت في جنازته، لما وضع موضع الجنائز قمت في الصف فقلت:

اللهم عبدك هذا كان لا يؤمن برؤيتك في الآخرة، اللهم فاحجبه عن النظر إلى وجهك يوم ينظر إليك المؤمنون، اللهم عبدك هذا كان لا يؤمن بعذاب القبر، اللهم عذّبه اليوم في قبره عذاباً لا تعذّبه أحداً من العالمين، اللهم عبدك هذا كان ينكر الميزان، اللهم خفّف ميزانه يوم القيامة، اللهم عبدك هذا كان ينكر الشفاعة، اللهم فلا تشفع فيه أحداً من خلقك يوم القيامة. قال فسكتوا وضحكوا».

(فائدة): قال فؤاد سزكين: لقد ضاعت كل كتب المريسي إلا إجاباته في مناقشة حول خلق القرآن دارت في حضرة المأمون، وقد بقيت هذه الإجابات في كتاب (الحيوان للجاحظ ٧/ ١١٦)، وفي كتاب أدب الشافعي لابن أبي حاتم (١٧٥/ ١٧٦)، ووصل إلينا كذلك ردّان على إجابته، هما:

١- النقض على المريسي لعثمان بن سعيد الدارمي المتوفى(٢٨٢هـ/ ٨٩٥م).

٢- كتاب الحيدة لعبد العزيز بن يحيي بن مسلم الكناني المكي المتوفى (٢٣٥/ ٨٤٩م) وقيل: ٢٤٠هـ) وصحة نسبة هذا الكتاب موضع نظر. (تأريخ التراث العربي: ٢/ ٣٩٨).

وقد حقّق الدكتور علي بن محمد الفقيهي (الأستاذ بالجامعة الإسلامية بالمدينة الطبية سابقاً) صحة نسبة كتاب « الحيدة والاعتذار في الردّ على من قال بخلق القرآن» للكناني في مقدمة تحقيقه (٦/ ١٩). (نقض المريسي للدارمي: ٧١ مقدّمة المحقق).

(١) هذه أسماء أولئك التعساء من منكري السنة في شبه القارة الهندية الباكستانية، الذين انطلت أفكارهم الضالة على كثير من العوام الطغام، وعلى سفهاء الأحلام من المغرضين الذين كانت ثقافتهم أجنبية عن الدين، وألموا بعلوم الكتاب والسنة بواسطة كتب مترجمة إلى اللغة الانجليزية وغيرها، فضلّوا وأضلّوا، منهم:

* برويز : هو غلام أحمد برويز(رئيس جمعية أهل القرآن)، تسلّم قيادة منكري السنة ، وأصدر مجلة «طلوع إسلام » الناطقة باسم الجمعية، ونادى بالاكتفاء بالقرآن وحده، وإنكار الحديث جملة وتفصيلاً. =

بكثرة عددهم. ولهذا ذكر أئمة الجرح والتعديل أوصاف الرواة في كتب الرجال بكل بسط وتفصيل(١).

وبهذا نعلم أنه إن كان هناك أي وهم في ظنية خبر الواحد فهو من حيث عدد رواته.

= * وأسلم الجيراجفوري: يعدُّ من الممثلين البارزين لمنكري الحديث، وقد أضلّه الله تعالى على علم، وساعد المدعو «غلام أحمد برويز» في نشر مجموعة من أفكاره ضد الحديث، أسماها «مقام حديث» [أي مكانة الحديث] في مجلدين (بالأردية)، ويعتبر أسلم أستاذاً لبرويز أكثر من كونه زميلًا له.

* وتمنّا عمادي: من كبار منكري السنة هؤلاء الموتورين، وعليهم من الله ما يستحقون!

وقد ردّ عليهم، وعلى أمثالهم من منكري السنة: المؤلّف محمد إسماعيل السلفي رحمه الله في مقالات متفرقة طبعت باسم « حجية الحديث النبوي» فجزاه الله خيراً.

(١) فلا تجد في كتب الحديث اسم راوٍ إلا وجدت في كتب الرجال تحقيق حاله، وهذا مصداق للوعد الإلهي، قيل لابن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة؟! قال: يعيش لها الجهابذة، وتلا قول الله ﷻ: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له له لحافظون﴾[الحجر: ٩]، (الكفاية للخطيب: ص٥٣).

ولقد طاف أهل الحديث البلاد ، وأخذوا الحديث عن المشايخ، وحفظوا السنة، وفتشوا عن رواة الحديث، وتكلموا فيهم جرحاً وتعديلًا من غير أن يحابوا فيه أميراً، أو كبيراً، أو قريباً، أو بعيداً.

* «وكانوا من الورع وعدم المحاباة على جانب عظيم، حتى قال زيد بن أبي أنيسة: أخي يحيي يكذب» (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ٩/رقم ٥٥٠).

* «وسئل جرير بن عبد الحميد عن أخيه أنس: فقال: قد سمع من هشام بن عروة، ولكنه يكذب في حديث الناس، فلا يكتب عنه». (المصدر المذكور: ٢/٢٨٩).

* وروى علي بن المديني عن أبيه، ثم قال: «وفي حديث الشيخ ما فيه».

«وأشار إلى تضعيفه غير مرَّة-». (الكامل لابن عدي: ٤/ ١٧٦)،

وقال أبو داود: «ابني عبد الله كذاب»: (لسان الميزان لابن حجر: ٣/ ٢٩٣).

* وكان الإمام أبو بكر الصبغي ينهى عن السماع من أخيه محمد بن إسحاق. (الأنساب للسمعاني: ٨/ ٣٤، وسير الأعلام النبلاء: ١٥/ ٤٨٩).

راجع: «علم الرجال وأهميته» للعلامة عبد الرحمن بن يحيي المعلمي اليماني (-١٣٨٦هـ) تحقيق الشيخ علي بن حسن الحلبي الأثري: ٢٠-٣١ مختصراً].

ولكن إذا جاء خبر الواحد بنقل الثقات من الرواة، الذين يوصفون بالصدق والثقة في زمانهم، تنتفي عنه حينئذ هذه الظنية العددية التي منشأها قلة عدد الرواة[١].

ثمّ كان الظن اصطلاحياً أو عرفياً، ولكن منكري الحديث باستعمالهم إياه في عرف الجهلة، أحدثوا ضجة ضد السنة المشرفة[٢].

---

(١) كما تقدم قول الإمام ابن حزم: «... فقد ثبت يقيناً أن خبر الواحد العدل عن مثله مبلغاً إلى رسول الله ﷺ حق مقطوع به، موجب للعمل والعلم معاً». (الإحكام في أصول الأحكام: ١/ ١١٢).
وهكذا قول غيره من الأئمة أيضاً: كابن الصلاح، وابن تيمية، والسيوطي، وغيرهم - رحمهم الله تعالى-.

(٢) وقد وقع في شراكهم كثير من السذج، وما زالوا يزاولون نشاطهم -كتابة وخطابة - في كثير من بلدان العالم، وبخاصة في «باكستان». فالحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه.
وقد تصدّى علماء الحديث في القارة الهندية، وغيرها من البلاد الإسلامية للرد على أفكارهم الباطلة، وعلى رأسهم:

* العلامة محمد عبد الرزاق حمزة (١٣١١-١٣٩٢).
* العلامة عبد الرحمن يحيي المعلّمي اليماني (-١٣٨٦هـ).
* العلامة محمد بهجة البيطار الشامي (-١٣٩٦هـ).
* العلامةعبد العزيز بن عبد الله بن باز(١٤٢٠هـ).
* العلامة محمد ناصر الدين الألباني (١٤٢٠هـ) رحمهم الله تعالى.
* العلامة ربيع بن هادي المدخلي - حفظه الله-، وغيرهم، في العالم العربي.

وأمثال:

* الشيخ محمد حسين البتالوى (-١٣٣٨هـ).
* الشيخ عبد العزيز الرحيم أبادي(-١٣٣٦هـ).
* الشيخ عبد السلام المباركفوري (١٣٤٢هـ).
* الشيخ ثناء الله الأمر تسري (-١٣٦٧هـ).
* الشيخ محمد إسماعيل السلفي (-١٣٨٧هـ) وغيرهم -رحمهم الله - في شبه القارة الهندية. (تقديم كتاب «حجية الحديث النبوي» للسلفي: ص٧- بقلم كاتب هذه السطور: صلاح الدين مقبول أحمد).

والأسف أن حلقات علمية معتبرة أيضاً تتأثر بها اليوم[١]، وبدأ مؤسس[٢] إحدى الحركات الإسلامية -وهو من المفكرين -يتكلم

---

(١) إن تدريس كتب الحديث في المدارس الحنفية في شبه القارة الهندية لا يحظي باهتمام المدرسين اهتمامهم بتدريس كتب الفقه. ولا شك أنهم يدرّسون كتب الحديث ولكنهم يسردونها سرداً، وإذا وقفوا على حديث وقفة، فإما لإبراز تأييده للمذهب، وإما للردّ على الحديث نفسه لمخالفة المذهب، أو تأويله تأويلًا بعيداً ليوافق المذهب،- والتأويل فرع الإنكار- وهذا شيء معروف عنهم، لا يحتاج إلى دليل.

وعندهم أصول لردّ الأحاديث إذا خالفت المذهب، ومنها: التشكيك في أخبار الآحاد لأنها ظنيّه الثبوت، كما هو مدّون في كتب الأصول التي تأثرت بالاعتزال.

وقد أفحم العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ أمثال هؤلاء في كتابه «مختصر الصواعق»(٢/ ٤٣٢) قائلًا: « فقولهم: إن أخبار رسول الله ﷺ الصحيحة المتلقاة بين الأمة بالقبول لا تفيد العلم، بل هي ظنية...».

فيقال له: اصرف عنايتك إلى ما جاء به الرسول ﷺ، واحرص عليه حرص اتباع المذهب على معرفة مذاهب أئمتهم، حيث حصل لهم العلم الضروري بأنها مذاهبهم وأقوالهم، ولو أنكر ذلك عليهم منكر سخروا منه، وحينئذ تعلم هل تفيد أخبار رسول الله ﷺ العلم أولا تفيده. فأما مع إعراضك عنها وعن طلبها، فهي لا تفيدك علماً، ولو قلت لا تفيدك- أيضاً- ظنًا، لكنت مخبراً بحصتك ونصيبك منها».

(٢) يريد به الأستاذ المودودي رَحِمَهُ اللهُ (-١٣٩٩هـ) الذي دخل من خلال كتاباته -وللأسف الشديد- في المواضيع الشائكة التي لم يكن يحسنها، فوقع فيما لا تحمد عقباه.

ومن هذه المواضيع: موقفه من الحديث النبوي، الذي نراه ثابتاً لم يطرأ عليه تغيير يذكر. وكتاباته حول نقد منهج المحدثين، والإسناد والمتن، والرواية والدراية مضطربة، ونقده لبعض أحاديث الصحيحين يلقى رواجاً في أوساط الجماعة الإسلامية بدعوى حرية الفكر والتحقيق في النظام الإسلامي. وخاصة مقاله « مسلك الاعتدال» المطبوع في التفهيمات، الذي أبدى فيه آراء مضطربة في ظنية خبر الآحاد، وخرج على منهج المحدثين في نقد الحديث، ونظر إليه بنظر الريبة والشك، كما ردّ فيه على طائفة منكري الحديث، انتقد على أنصاره أيضاً، ما ينشئ جراثيم لرفض الحديث، ويفتح أبواباً سرية لإنكاره، أمام أصحاب العقول المريضة، والأفكار السقيمة الذين يبحثون عن كلمات يتخذونها شبكة يصيدون بها سفهاء الأحلام، وصغار العقول.

ولأجل إصرار الأستاذ المودودي على هذا الموقف من الحديث ردَّ عليه كثير من العلماء =

في هذا الأمر كلاماً مختلًا، هو أنزل من مرتبته بكثير.

ومن المخجل أن هؤلاء بأي سذاجة وقعوا في قبضة شياطين الاعتزال؟ وكيف رهنوا السهل السائغ من مذهب المحدثين عندهم؟

﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤].

من أصول المصنفين:

هذه الآفة بتمامها على أغلب الظن، نشأت من أثر أهل الاعتزال في مصنفي أصول الفقه[1] وواضعيها، إلى حدّ كبير.

وقد نقل العلامة الجلبي[2] (-١٠٦٧هـ) عن العلامة علاء الدين الحنفي[3] أنه قال: «اعلم أن أصول الفقه فرع لعلم أصول الدين، فكان

= في كتبهم المستقلة غير البحوث والمقالات المنشورة في الجرائد والمجلات، من أهمها:

- خطاب إلى الأستاذ المودودي للشيخ أبي الوفاء ثناء الله الأمر تسرى.

- موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي: للشيخ محمد إسماعيل السلفي.(مؤلف هذا الكتاب)

(راجع التفصيل عن آرائه في السنة في كتابي «زوابع في وجه السنة قديما وحديثاً: ١١٧-٢٢٢).

(١) أصول الفقه: هو إدراك القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية.
وقيل: هو العلم بالقواعد...وقيل: هو نفس القواعد الموصلة بذاتها إلى استنباط الأحكام... وقيل: هو طرق الفقه. (إرشاد الفحول للشوكاني: ص١٨).

(٢) الجلبي: هو مصطفى عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي الشهير بالملّا كاتب الجلبي، والمعروف بحاجي خليفة(١٠١٧- ١٠٦٧هـ) صاحب كتاب «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون».

(٣) أي في كتابه« ميزان الأصول في نتائج العقول» في أصول الفقه. وهو: علاء الدين شمس النظر أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي الحنفي الأصولي، المتوفى سنة =

من الضرورة أن يقع التصنيف فيه على اعتقاد مصنف الكتاب، وأكثر التصانيف في أصول الفقه لأهل الاعتزال[١] المخالفين لنا في الأصول، ولأهل الحديث[٢] المخالفين لنا في الفروع، ولا اعتماد على تصانيفهم......[٣] إلخ» (كشف الظنون عن الكتب والفنون: ١/ ٨٩ وبحث أصول الفقه في «أبجد العلوم»: ٢/ ٣٥٢).

= ٥٥٣هـ . (كشف الظنون: ٢/ ١٩١٦-١٩١٧).
قال الشيخ أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي(-١٣٠٤هـ): «وبالجملة فالحنفية لها فروع باعتبار اختلاف العقيدة، فمنهم الشيعة، ومنهم المعتزلة، ومنهم المرجئة. (الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: ص: ٣٨٦).

(١) قال الشيخ أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي(-١٣٠٤هـ): «وبالجملة فالحنفية لها فروع باعتبار اختلاف العقيدة، فمنهم الشيعة، ومنهم المعتزلة، ومنهم المرجئة». (الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: ص: ٣٨٦).
وقد نبَّه الإمام أحمد بن عبد الرحيم المعروف بالشاه ولي الله الدهلوي(-١١٧٤هـ) على خطورة هذه الأصول قائلًا:

«وبعضهم يزعم أن بناء المذاهب على هذه المحاورات الجدلية المذكورة في مبسوط السرخي، والهداية والتبيين ونحو ذلك، ولا يعلم أن أوّل من أظهر ذلك فيهم هم المعتزلة، وليس عليه بناء مذهبهم...» (حجة الله البالغة: ١/ ٢٩٧).

(٢) قال المؤلف: العلامة محمد إسماعيل السلفي رَحِمَهُ اللهُ: «لاشك أن فضل تأسيس أصول الفقه وتدوينها يرجع إلى علماء أهل الحديث، وخاصة إلى الإما م الشافعي - رحمه الله تعالى-، وفي الأغلب أخذت هذه الأصول من القرآن والحديث، ولغة العرب والعقل السليم». (حركة الانطلاق الفكري: ص١٣٣).

(٣) وقد انبرى العلامة الأمير صديق حسن خان رَحِمَهُ اللهُ على هذه القولة السافلة في أهل الحديث، فقال:

«وهذا الذي نسبه إلى أهل الحديث، وعدم الاعتماد على تصانيفهم نفس تعصبية صدرت من بطن التقليد. وإذا لم يعتمد بتصنيف أهل الحديث الذين هم القدوة والأسوة في الدين، والعرفاء بالمنصوص من الكتاب والسنة أكثر من أهل الفقه والمقلدة بمراتب كثيرة ومناحي غفيرة، فأيّ جماعة تليق بالاعتماد والتعويل. فما هذا الحرف من هذا الحنفي المتعصب إلا زلة شديدة لا يتأتى مثلها إلا عمن ليس من العلم والإنصاف في صدر ولا ورد. فهذا القول ليس عليه أثارة من علم».(أبجد العلوم: ٢/ ٦٣).

ثم ذكر تصانيف علماء الحنفية في الأصول وقال: «لم يكن بعضهم عارفين بدقائق الأصول ولا فاهمين المعقولات[١] فهما صحيحاً، ولهذا وقعت الشوائب في كتب أصولنا...»[٢].

يُرى قول العلامة علاء الدين الحنفي هذا صواباً، لأن أصول الفقه ليست محفوظة من شوائب الاعتزال، فيمكن أن مسألة فقه الراوي[٣]، وظنية خبر الواحد وغيرهما من المسائل تطرقت من المعتزلة إلى علماء الأصول[٤].

(١) ولا المنقولات أيضاً، وإلا لم يقعوا فيما وقعوا فيه من المخالفات في أصول الفقه وفروعه. فنسأل الله السلامة!

(٢) قال أيضاً: «تصانيف أصحابنا قسمان: (قسم) وقع في غاية الإحكام والإتقان لصدوره ممن جمع الأصول والفروع مثل «مأخذ الشرع» و«كتاب الجدل» للماتريدي. و(قسم) وقع في نهاية التحقيق في المعاني وحسن الترتيب لصدوره ممّن تصدّى لاستخراج الفروع من ظواهر المسموع، غير أنهم لمّا لم يتمهروا في دقائق الأصول وقضايا العقول أفضى رأيهم إلى رأي المخالفين في بعض الفصول، ثم هجر القسم الأول، إما لتوحش الألفاظ والمعاني، وإما لقصور الهمم والتواني، واشتهر القسم الآخر». انتهى (كشف الظنون: ١/ ١١٠-١١١).

(٣) قال البزدوي: «أما رواية من لم يعرف بالفقه، ولكنه معروف بالعدالة والضبط مثل" أبي هريرة" و" أنس بن مالك" ، فإن وافق القياس عمل به، وإن خالفه لم يترك إلا بالضرورة"(أصول البزدوي على حاشية الأسرار لعلاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري الحنفي: ٢/ ٣٧٧-٣٨٣).
راجع ملخص آراء المعتزلة في الصحابة والسنة، وبخاصة المتأخرين من الحنفية الذين تأثروا بهم في كتابي(زوابع في وجه السنّة: ٦٠-٦٥).

(٤) تقدّمت مسألة ظنية خبر الواحد بشيء من التفصيل.
* قال الإمام ابن حزم: «فإن جميع أهل الإسلام كانوا على قبول خبر الواحد الثقة عن النبي ﷺ، يجري على ذلك كلّ فرقة في عملها كأهل السنّة، الخوارج، والشيعة والقدرية، حتى حدث متكلّموا المعتزلة بعد المائة من التاريخ، فخالفوا الإجماع في ذلك».(الإحكام: ١/ ١٠٢).

=

وعلى كلّ، لم يكن الإمام البخاري رحمه الله على غفلة من «مكرمات» المعتزلة هذه، التي أغدقوها على الإسلام وأئمته، وقد كانت «عنايات» المأمون[١] والمعتصم بالله، والواثق بالله حديث المجالس حينئذ. ولم يكن

=
حتى جاء بشر المريسي (-٢١٨هـ) والقاضي عيسى بن أبان (٢٢١هـ)- وكانا في الفقه على المذهب الحنفي- فبدأوا ينظرون إلى خبر الواحد بعين الشبهة. وقد وجد هذا المذهب أذناً صاغية عند متأخري الحنفية، فوضعوا قواعد وأصولاً لإنكار العمل بالخبر الواحد وردّ الأحاديث التي لم ترو عن الرواة الفقهاء، فنسأل الله السلامة!(زوابع: ٦٣-٦٤).

* وقد نعى الإمام أحمد بن عبدالرحيم المعروف بالشاه ولي الله الدهلوي (-١١٧٤هـ) على عدة من أصول الحنفية، يرفضون بها أحاديث النبي ﷺ فقال في «قرة العينين» (ص١٨٦):

« إن الحنفية قد وضعوا لإحكام مذهبهم أصولاً مثل « الخاص مبين فلا يلحقه البيان»، و«العام قطعي كالخاص»، و«المفهوم المخالف غير معتبر»، و«الترجيح بكثرة الرواة غير معتبر» و«الزيادة على الكتاب نسخ...» إلخ.

* وقال الشاه عبد العزيز بن ولي الله الدهلوي في «الفتاوى العزيزية » (١/ ١٦٢):

« ومن اللطائف التي قلما ظفر بها جدلي لحفظ مذهبه، ما اخترعه المتأخرون لحفظ مذهب أبي حنيفة، وهي عدة قواعد يردُّون بها جميع ما يحتجّ به عليهم من الأحاديث الصحيحة» (راجع هذه النصوص في « حركة الانطلاق الفكري» لمؤلف هذا الكتاب: الشيخ محمد إسماعيل السلفي رحمه الله : ص ١٣٤).

(١) المأمون: هو عبد الله أبو العباس بن هارون الرشيد(المولود سنة ١٧٠هـ، استقلّ بالحكم سنة ١٩٨هـ وتوفي سنة ٢١٨هـ).

وفي سنة اثنتى عشرة ومائتين أظهر المأمون القول بخلق القرآن، مضافاً إلى تفضيل عليّ على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما فاشمأزت النفوس منه، فكاد البلد يفتتن، ولم يلتأم له من ذلك ما أراد، فكفّ عنه إلى سنة ثمان عشرة وما ئتين، وفيها امتحن الناس بالقول بخلق القرآن، فمنهم من استجاب، ومنهم من رفض: وأوذي فيه الإمام أحمد وغيره من كبار المحدثين والفقهاء، (تأريخ الخلفاء للسيوطي: ٣٥٠-٣٥٧).

* (المعتصم بالله): هو أبو إسحاق محمد بن الرشيد (ولد سنة ١٨٠هـ، وبويع له بالخلافة سنة ٢١٨هـ ، ومات سنة ٢٢٧هـ) وسلك ما كان المأمون عليه، وختم به عمره من امتحان الناس بخلق القرآن. (المصدر المذكور: ص٣٨١).

* (الواثق بالله): هارون أبوجعفر بن المعتصم بن الرشيد(ولد سنة ١٩٦، وبويع له في سنة ٢٢٧هـ، ومات سنة ٢٣٢هـ) وكان قد تبع أباه في القول بخلق القرآن، وامتحان الأئمة والمؤذنين به (المصدر المذكور: ص٣٨٦). =

أئمة الإسلام غافلين عن أفكارهم ونظرياتهم حول خبر الآحاد، ولا أئمة الحديث كانوا غير راسخين في أصول الفقه مثل بعض الفقهاء المؤقتين.

= * (المتوكل على الله): هو جعفر أبو الفضل بن المعتصم بن الرشيد (ولد سنة ٢٠٥هـ، وبويع سنة ٢٣٢هـ) بعد الواثق، فأظهر الميل إلى السنة، ونصر أهلها، ورفع المحنة عنهم، وأجزل عطاياهم وأكرمهم، وأمرهم أن يحدّثوا بأحاديث الصفات والرؤية... وتوفر دعاء الخلق للمتوكل، وبالغوا في الثناء عليه والتعظيم له حتى قال قائلهم: «الخلفاء ثلاثة: أبو بكر الصديق رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ في قتل أهل الردَّة، وعمر بن عبد العزيز في ردِّ المظالم، والمتوكل في إحياء السنَّة، وإماتة التجهّم».

وقتل سنة ٢٤٧هـ، ورؤي في النوم، فقيل له: ما فعل الله بك؟ قال: «غفر لي بقليل من السنة أحييتها» (تأريخ الخلفاء للسيوطي: ٣٩٢-٣٩٧).

* وذكر الدكتور مصطفى السباعي ذلك الجفاء الذي وقع بين أهل السنة والمعتزلة، وما ترتب عليه من وقائع وأحداث فقال:

«وقد كان لموقف المعتزلة من السنة، هذا الموقف المتطرف المباين لعقيدة جمهور المسلمين أثر كبير في الجفاء بين علماء السنة، ورؤوس المعتزلة، وقد تطور الجفاء بين الفريقين إلى أن وقعت «فتنة خلق القرآن»، التي حمل المأمون لواءها سنة ٢١٨هـ، وجعل الدولة رسمياً تجبر الناس على ما لا يعتقدون، وكان للمحدثين موقف مشرف في الدفاع عن الحق، وما لقيه إمام السنَّة أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ذلك من سجن وضرب مدى ثلاثة عشر عاماً، أبلغ دليل على ما نال علماء السنة من اضطهاد وأذى حتى ولي المتوكل الخلافة سنة ٢٣٢هـ، فأعلن ميله إلى أهل السنة، وأزال عن الناس تلك المحنة، ورفع من أقدار المحدّثين، وتضاءل المعتزلة بعد ذلك، حتى لم تقم لهم من بعدها قائمة. وأدّى - مع الأسف - هذا الصراع إلى نتيجتين خطيرتين فيما يتعلق بالسنة:

* أولهما: ما فتحه رؤساء المعتزلة من ثغرات في مكانة الصحابة، استطاع منها أن يلج المتعصبون من المستشرقين حمى أولئك السادة الميامين من صحابة رسول الله ﷺ، وأن يجرؤوا على رميهم بالكذب والتلاعب في دين الله، مستندين إلى ما افتراه النظّام وأمثاله عليهم، وقد تبع المستشرقين في هذا بعض الكتاب المسلمين ...

* والثانية: لما شرعت الخصومة بين أهل الحديث وأهل الاعتزال، جرح المحدثون كل من قال بخلق القرآن. وجرَّ ذلك بعض المغالين منهم إلى أن يجرح كثيراً من أصحاب أبي حنيفة، بحجة أنهم يقولون بالرأي. ولا الذنب لهم إلا أن مذهب أبي حنيفة كان مذهب خصومهم المعتزلة (السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي ١٤٠-١٤٢) انتهى مختصراً.

* (تنبيه): ذكر الكوثري أسباب المنافرة بين الحنفية ومخالفيهم، ومنها القول بخلق القرآن- كما ذكره الدكتور السباعي ههنا- وقد ردَّ العلامة المعلمي على الكوثري في هذا الموضوع قائلًا: «فأقول ليس في ذلك ما يبرّر صنيع الأستاذ: =

ولهذا كله: ذكر البخاري في آخر جامعه الصحيح (كتاب أخبار الآحاد)[١]، وكشف عن زلّات حضرات المعتزلة في الباب الأول منه[٢]، وبين أن خبر الواحد الصدوق يكون حجة، واستدل عليه بقول الله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: ١٢٢].

وقال: «يسمّى الرجل طائفة لقوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [الحجرات: ٩] فلو اقتتل الرجلان دخلا في معنى الآية»[٣].

= أما أولًا: فلأن أصحاب الحديث منهم من صرّح بأنه لم يثبت عنده نسبة تلك المقالة إلى أبي حنيفة.

وأما ثانياً: فهل يريد الأستاذ أن يستنتج من ذلك أن أصحاب الحديث صاروا كلهم بين سفيه فاجر كذّاب وأحمق مغفّل يستحلّ الكذب...

وأما ثالثاً: فإن ما يسمّيه الأستاذ «مثالب أبي حنيفة» أكثرها كان معروفاً قبل المحنة...

وأما رابعاً: فقد أثبتها في كتبه، أو أثبت مقتضاها من عاصر المحنة، وعرف ما لها وما عليها، كيعقوب بن سفيان، والبخاري، وهل يتّهم البخاري إلا مجنون؟

وأما خامساً: فإن تلك المشادّة لم تقتصر على أصحاب الحديث، بل كان لأصحاب أبي حنيفة النصيب الأوفر من اختلاق الحكايات في مناقبه...» (راجع التنكيل: ١/ ١٩).

(١) هو الكتاب الخامس والتسعون، ويشتمل على ستة أبواب.

(٢) هو: «باب ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة، الصوم، والفرائض والأحكام.
وقول الله تعالى: «﴿فلولا نفر من كلّ فرقة منهم﴾» (البخاري١٣/ ٢٣١).
قال الحافظ: ابن حجر: «... والمراد بالإجازة جواز العمل به والقول بأنه حجة، وبالواحد هنا حقيقة الوحدة». وأما في اصطلاح الأصوليين، فالمراد به ما لم يتواتر.
وقصد الترجمة الردّ به على من يقول: إن الخبر لا يحتجّ به إلا إذا رواه أكثر من شخص واحد حتى يصير كالشهادة، ويلزم منه الردّ على من شرط أربعة أو أكثر....» (الفتح: ١٣/ ٢٣٣).

(٣) وهذا مصير منه إلى أن لفظ « طائفة» يتناول الواحد فما فوقه، ولا يختص بعدد معين... وهذا الاستدلال سبقه إلى الحجة به الشافعي، وقبله مجاهد، ولا يمنع ذلك قوله: ﴿وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين﴾ [النور: ٢]، لكون سياقه =

يعني تطلق الطائفة باعتبار أدنى إطلاقها على واحد، وباعتبار مفهومها العام على أكثر حتى المتواتر.

فإذا أخبر أمثال هؤلاء في الأصول والفروع، والعلم والديانة وغيرها من الأمور عن شيء، يكون خبرهم خبر الواحد، وقد قبله القرآن أيضاً: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦][١].

فقد وضّح البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ بذكر هذه الآية هنا، جانباً آخر من الموضوع: وهو أن خبر الفاسق يحتاج إلى التبيين، فإذا وجدت فيه قرائن الصدق يصدّق أيضاً.

ومفادها: أن ظنية خبر الواحد بمعنى عدم الاحتجاج به، تتحقّق إذا كان المخبر به فاسقاً، ولم يتبين منه.

أما خبر المؤمن الواحد الثقة الصدوق فلا مجال فيه للشبهة والظن[٢].

= يشعر بأن المراد أكثر من واحد، لأنّا لم نقل أن الطائفة لا تكون إلا واحداً» (الفتح: ١٣/ ٢٣٤).

(١) وجه الدلالة منها يؤخذ من مفهومي الشرط والصفة، فإنهما يقتضيان قبول خبر الواحد، وهذا الدليل يورد للتقوّي لا الاستدلال، لأن المخالف قد لا يقول بالمفاهيم.

واحتج الأئمة بآيات أخرى، وبالأحاديث المذكورة في الباب، واحتجّ من منع بأن ذلك لا يفيد إلّا الظن.

وأجيب بأن مجموعها يفيد القطع كالتواتر المعنوي، وقد شاع فاشياً عمل الصحابة والتابعين بخبر الواحد من غير نكير، فاقتضى الاتفاق منهم على القبول.

ولا يقال: لعلّهم عملوا بغيرها أو عملوا بها لكنها أخبار مخصوصة بشيء مخصوص. لأنا نقول: «العلم حاصل من سياقها بأنهم إنما عملوا لظهورها، لا لخصوصها».(الفتح: ١٣/ ٢٣٤).

(٢) هذه فائدة علمية ودقيقة من هذا الإمام الجليل رَحِمَهُ اللَّهُ، وهي في غاية الروعة والنفاسة في هذا الموضوع.

فبالنظر إلى هذا، ذكر الإمام البخاري أحاديث متتابعة تدلّ على الاعتماد على خبر الواحد الثقة الصدوق بلا تبيين، منها:

- استدارة الصحابة إلى الكعبة، عندما سمعوا خبر تحويل القبلة. وذلك من إخبار واحد من الناس[(١)].
- وبُعثت كتب النبي ﷺ ورسائله إلى مختلف البلاد، بواسطة الأمراء والرسل واحداً بعد واحد[(٢)].
- وبعث النبي ﷺ معاذاً إلى مدين[(٣)]، والزبير إلى صفوف الأعداء يوم الخندق للاطلاع عليهم[(٤)].
- وأوصى ﷺ وفود العرب أن يبلغوا من وراءهم[(٥)]، لم يصل عددهم إلى حدّ التواتر.

---

(١) البخاري(١٣/ ٢٣٢رقم ٧٢٥١) والحجة منه بالعمل بخبر الواحد ظاهرة.

(٢) البخاري(١٣/ ٢٤١، باب ما كان يبعث النبي ﷺ من الأمراء والرسل واحداً بعد واحد).
قال الحافظ: المراد بقوله: «واحداً بعد واحد» تعدد الجهات المبعوث إليها بتعدد المبعوثين.
وحمله الكرماني على ظاهره، فقال: فائدة بعث الآخر بعد الأول ليردّه إلى الحق عند سهوه، ولا يخرج بذلك عن كونه خبر واحدٍ، وهو استدلال قويّ لثبوت خبر الواحد من فعله ﷺ، لأن خبر الواحد لو لم يكف بقبوله ما كان في إرساله معنى...» (الفتح: ١٣/ ٢٣٤، ٢٤١).

(٣) البخاري(٣/ ٢٦١ رقم ١٣٩٥).

(٤) البخاري (١٣/ ٢٣٩ رقم ٧٢٦١، باب بعث النبي ﷺ الزبير طليعة وحده). والزبير هو: ابن العوَّام رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أحد العشرة المبشّرين بالجنة ومناقبه كثيرة ومعروفة.

(٥) البخاري (١٣/ ٢٤٢، باب وصاة النبي ﷺ وفود العرب أن يبلّغوا من ورائهم).
ورد في حديث وفد عبد القيس قول النبي ﷺ: «...احفظوهن وأبلغوهن من وراءكم» (البخاري رقم ٧٧٦٦).
فإن الأمر بذلك يتناول كلَّ فرد، فلولا أن الحجة تقوم بتبليغ الواحد ما حضَّهم عليه». (الفتح: ١٣/ ٢٤٣).

- وكذا بعث أبا عبيدة- وهو أمين الأمّة - طليعة وحده إلى الأعداء[(١)].
- ورد إلى هذا: أن هناك أدلة ظاهرة من القرآن الكريم على حجية خبر الواحد الثقة، منها:
- هاجر موسى من مصر إلى اليمن بإخبار رجل واحد بأنّ فرعون وملأه يأتمرون بقتله[(٢)].
- ثم جاء موسى إلى بيت الرجل الصالح، بإخبار بنته له بأن أباها يدعوه إليه[(٣)].

وبهذه الدلائل تتبدّد تلك التهويلات التي نشرتها المعتزلة ضد خبر الواحد، وتتهدم تلك القلاع التي أقيمت في طريق حجية أخبار الآحاد، في كتب الأصول.

وقد تسبّب بعض العلماء الذين هم أشباه الزعماء[(٤)] بجرّ الويلات

---

(١) البخاري (١٣/ ٢٣٢ رقم ٧٢٥٥، ٤٣٨٢) عن أنس: لكل أمة أمين وأمين هذه الأمة «أبو عبيدة». وفي حديث حذيفة (رقم ٧٢٥٤، ٤٣٨٠-٤٣٨١): أن النبي ﷺ قال لأهل نجران: «لأبعثنَّ إليكم رجلًا أميناً حقّ أمين، فاستشرف لها أصحاب النبي ﷺ، فبعث أبا عبيدة».
وأبو عبيدة هو: عامر بن الجراح رضي الله عنه أحد العشرة المبشرين بالجنة.
(تنبيه): في كلام المؤلف عن أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه أنه أرسل طليعة، والظاهر أنه أرسل إلى أهل نجران داعية إلى الإسلام، مقاضياً على الصلح. (الفتح: ٨/ ٩٥).

(٢) كما ورد في القرآن الكريم: ﴿وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى قال ياموسى إن الملأ يأتمرون بك ليقتلوك فاخرج إني لك من الناصحين * فخرج منها خائفا يترقب قال رب نجني من القوم الظالمين﴾[القصص: ٢٠-٢١].

(٣) قال تعالى: ﴿فَجَاءَتْهُ إِحْدَاهُمَا تَمْشِي عَلَى اسْتِحْيَاءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا فَلَمَّا جَاءَهُ وَقَصَّ عَلَيْهِ الْقَصَصَ قَالَ لا تَخَفْ نَجَوْتَ مِنَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [القصص: ٢٥].

(٤) أي الزعماء السياسيين.

إلى العامة من الناس، متأثرين بهذه المغالطات والتهويلات[١].

وبعد الاطلاع على كتاب «أخبار الآحاد»[٢] وأبوابه الفرعية ينتابنا الشعور بأن أهل الحديث والسنة والأثر أذهانهم تصفو من أكدار تلك المشاغبات التي أثارها المتكلمون وأئمة الأصول، نيابة عن المعتزلة.

ولو نظر هؤلاء في الخبر باعتبار رواته وأوصافهم -قبل ردّه أو قبوله- حسب القواعد والأصول، انتهت كل الضجات التي تعالت ضدّ أخبار الآحاد[٣].

* * *

(١) راجع كتاب المؤلف «موقف الجماعة الإسلامية من الحديث النبوي»[نقله إلى العربية كاتب هذه السطور: صلاح الدين مقبول أحمد].لتعرف ما هنالك من الدخائل والغوائل في موضوع أخبار الآحاد عند هؤلاء «الزعماء».

(٢) كتاب أخبار الأحاد: أي من «صحيح البخاري».

(٣) لقد تناول موضوع« خبر الآحاد » وإثبات حجيته كثير من العلماء الأعلام قديماً وحديثاً في كتبهم ورسائلهم وبحوثهم ومقالاتهم، أمثال: الإمام الشافعي في «الرسالة»، والإمام البخاري في « صحيحه»، والإمام ابن حزم في « الإحكام في أصول الأحكام»، الإمام الشاطبي في « الموافقات»، والإمام ابن القيم الجوزية في « الصواعق المرسلة»، وغيرهم من المتقدمين.
وأجاد من المعاصرين في هذا الموضوع: الدكتور مصطفي السباعي في « السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» والشيخ عبد العزيز بن راشد في كتاب «ردّ شبهات الإلحاد عن أحاديث الآحاد»، والعلاّمة ناصر الدين الألباني في حجية «الآحاد»، والدكتور عمر الأشقر في «أصل الاعتقاد»، والأستاذ سالم البهنساوي في «السنة المفترى عليها»، والعلامة محمد إسماعيل السلفي في « حجية الحديث النبوي» وغيرهم. (زوابع في وجه السنة قديماً وحديثاً: ص٦٥ لكاتب هذه السطور: صلاح الدين مقبول أحمد -غفر الله له-)..

خاتمة

لقد تمّ - بفضل الله عزّ وجل ومنّه وكرمه - نقل هذا الكتاب المستطاب إلى العربية والتعليق عليه ظهر يوم الأحد ٢٧/ ١٠/ ١٤٢٩هـ= ٢٦/ ١٠/ ٢٠٠٨م، راجياً من الله العلي القدير أن يتقبله قبولًا حسناً، ويكتبه ذخراً لي في الدفاع عن كتابه وسنة نبيّه، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ﴿٨٨﴾ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

وكتبه الراجي لعفو الله الصمد

صلاح الدين مقبول أحمد

(غفر الله له ولوالديه وإخوانه ومشايخه والمسلمين)

* * *



فهرس الكتاب



فهرس الكتاب



تم الصف والإخراج
بشركة غراس للطباعة
هاتف: ٢٤٨١٩٠٣٧ - فاكس: ٢٤٨٣٨٤٩٥


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com